

التحديات الداخلية والخارجية
المؤثرة على الأمن الوطني الأردني

٣٢٠,٩٥٦٥

الدسوقي، إبراهيم عبد القادر

التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني
الأردني / إبراهيم عبد القادر الدسوقي. - عمان: المعد، ٢٠١٧.

(٢٠٨) ص

ر.ل.: ٢٠١٧/٨/٣٩٤١

الوصفات: / الأمن // الأحوال السياسية // الأردن

تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

جميع الحقوق محفوظة ويمنع طبع أو تصوير الكتاب أو إعادة
نشره بأي وسيلة إلا بإذن خطي من المؤلف وكل من يخالف
ذلك يعرض نفسه للمساءلة القانونية



طبع بدعم من وزارة الثقافة

2017

الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الجهة الداعمة



البيان

عمان - العبدلي

هاتف: +962 6 4626626

تلفاكس: +962 6 4614185

ص. ب: 520646 الرمز البريدي: 11152

التحديات الداخلية والخارجية للمؤثرة على الأمن الوطني الأردني

إبراهيم عبد القادر الدسوقي العميرة



البيان/الوحي

إهداء

إلى والدتي أطال الله في عمرها
إلى رفيقة دربي وزجتي الغالية
إلى أبنائي الاعزاء (عون - سلمى - سند)
إلى الأخ العزيز الأستاذ محمد محيسن
على جهوده في إنجاز هذا الكتاب
مع كل الحب والتقدير

أخوكم

إبراهيم العمايرة

تقديم

بداية أؤمن مبادرة الأستاذ العميرة على هذا الجهد الوطني الكبير الذي يتناول الأمن الوطني الأردني وما يدور حوله من تحديات داخلية وخارجية وإيمانه بأن الأردن قادر على أن يجعل من التحديات فرصاً وأن يستثمرها، كما هي منهجيته منذ تأسيس الدولة وحتى اليوم، ومنذ أن قام الأردن الحديث منذ تأسيسه الأول في بداية العشرينات وتأسيسه الثاني في العام ١٩٤٦ بعد الاستقلال راهنت الكثير من القوى الدولية والإقليمية على أن بلدنا لا يستطيع الاستمرار، معتبرين أن الدولة الأردنية بكيونيتها ومضامينها السياسية والإقتصادية والإجتماعية وإمكاناتها وبجغرافيتها الصعبة كل هذه العوامل تحول بينها وبين إمكانية الاستمرار، فالكل كان يراهن على أن هذه الدولة لا بد وأن تنتهي بشكل أو بآخر، فقد راهنت القوى السياسية على امتداد الوطن العربي على ذلك، تحدثوا عن قلة الموارد وأن الأردن بلد غير قادر على الاستمرار في ظل غياب الموارد وأن هذا البلد غير قادر على صياغة أمنه الوطني سوى بمعناه الخارجي والتحدي الإسرائيلي والتحديات الأخرى الطارئة بين فينة وأخرى، وبين المسائل الداخلية التي تلح على الدولة من حيث إمكاناتها ومن حيث عدم قدرة الأردن على الإستجابة لتطلعات الناس وتوفير - ولو الحد الأدنى - من احتياجاتهم الإقتصادية والمعيشية على اختلافها، هذا هو النمط التفكير الذي كان سائداً منذ تأسيس الأردن الى ما قبل العقدين أو يزيد من الزمن، حيث توضّح أن هذه الدولة قامت على أعمدة ومرتكزات قوية، وأن هذه المرتكزات والأعمدة المتمثلة في قيادة هاشمية لم تأت على ظهر الدبابات بانقلاب عسكري، بل جاءت بقبول الأردنيين، وبعقد تاريخي ما بين الملك المؤسس وبين الأردنيين، وعلى قواته المسلحة التي بقيت في موضعها الحرفي دون أن تتدخل في السياسة الداخلية، وبالتالي بقيت القوات المسلحة جداراً حامياً للأردن من أي اعتداء خارجي ولديه أجهزته الأمنية التي تقوم بحمايته سوى من أي خُبث وتآمر داخلي أو من أي تهديد خارجي.

فالدولة الأردنية قامت تاريخياً وفق مشروع قومي خلافاً لكثير من الدول العربية التي تحصلت على استقلاليتها على خلفية مشاريع وطنية في إطار القطر الواحد، فالدولة الأردنية هي نتاج للمشروع القومي الذي حمّله الملك المؤسس، وقد كان ذلك العقد التاريخي بين الأردنيين والملك المؤسس على أن الدولة الأردنية هي دولة طموحة تسعى إلى تحقيق المشروع العربي، وبقيت دائماً أمانة على هذا الأمر ونذرت نفسها لتحقيقه، نذرت نفسها للقضية الفلسطينية على اعتبار أنها قضية داخلية أردنية كما هي قضية مركزية للعرب، وإن ما يميز الأمن الوطني في الداخل أنه استطاع إيجاد تلك المواد اللاصقة الفعالة بين مكونات نسيجه الاجتماعي بغض النظر عن مناطقية أو أصول أبناء أو منتسبي هذا الوطن، وبالتالي فعندما نتحدث عن الوحدة الوطنية في الأردن فإننا نتحدث عن حقيقة واقعة ما بين الأردنيين من أصولهم الشرق أردنية والأصول الفلسطينية، ما بين الأردنيين بديانتيهم الإسلامية والمسيحية، ما بين الأردنيين والمكونات الثقافية غير العربية من الأعراق الأخرى كالشركس والأكراد والأرمن وغيرهم، الأردن استطاع أن يجد هذه المادة اللاصقة التي جعلت من بنائه الاجتماعي أساساً قوياً ومتميناً لحماية الأمن الوطني الأردني، وتحويل التحديات الداخلية والخارجية إلى فرص تُستثمر لصالح الأردن أولاً ولصالح العرب ثانياً.

ويأتي الكاتب العمارة ليضيف إلى المكتبة الأردنية هذا الكتاب الذي يتضمن العديد من المحاور التي تؤشر على صلابة الأمن الوطني الأردني بعد أن يكون قد شرح معاني الأمن الوطني بشكل مطلق بما في ذلك محدداته وعوامل قوته وعوامل ضعفه، ثم يدلف إلى الأمن الوطني الأردني بواقعه وبطموحاته فيتحدث عن خصائصه وعن النظام السياسي ودوره في الأمن الوطني، إلى أن يتحدث عن أن الدولة الأردنية امتلكت مؤسسات استطاعت بدورها أن تكون الجدار القوي إلى جانب القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في حماية الدولة، ووضع أسس حقيقية للتشاركية وللمؤسسية، ولعلاقات واضحة ما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

كما يذهب كاتبنا المحترم ليقراً في التحديات الداخلية المؤثرة على الدولة الأردنية وعلى الأمن الوطني الأردني فيشير إلى التحديات الفكرية والثقافية والسياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية، ويتوقف عند كل منها، ويحاول تشخيص الظاهرة بذاتها ويضعها في سياق التحديات الأخرى، وأنها تصب جميعها في سياق منظومة الأمن الوطني الأردني المتكاملة، ثم يُعرِّج على التحديات الخارجية التي تؤثر وتتأثر بالأردن الدولة التي كما ذكرت سابقاً بإمكاناتها المتواضعة وصعوبة وضعها الجغرافي الآن ما بين إسرائيل كمشروع توسعي له أطماع في ابتلاع الضفة الغربية ويغمر بين الفترة والأخرى باتجاه الأردن، إلى أن يذهب إلى الحدود الشمالية حيث نجد ذاك التحدي الكبير للأردن بمواجهة قوى الإرهاب التي تقف على كنف الدولة الأردنية الشمالي والشمالي الشرقي، وأيضاً تحديات الأمن الوطني وحمايته من الآفات الإجتماعية الخطرة من جريمة ومن مخدرات ومن غيرها من المسائل غير السياسية.

ويذهب كاتبنا إلى البحث في التحدي الذي عنوانه بالصراع العربي الإسرائيلي ودور الدولة الأردنية في هذا الصراع، ووقفها التقليدي النشطة المؤثرة في دعم أشقائنا الفلسطينيين وصولاً إلى حقوقهم المشروعة، واستثمار الأردن في مصداقته وعلاقات جلالة الملك ومن قبله جلالة الملك الحسين على المستويين الدولي والإقليمي بتوظيف هذه العلاقات لخدمة المشروع الوطني الفلسطيني، ثم يذهب الكاتب إلى تحديات المد الشيوعي الإيراني رغم أنني لا أتفق باعتبار أن إيران أو تركيا هي تحديات مذهبية لنا، فأنا أعتقد أن التحدي الإيراني هو تحدي القومية الفارسية الطامعة في الأرض العربية التي أخذت الأهواز، والتي استولت على جزر ثلاث للإمارات العربية والتي لا تخفي مطامعها في البحرين وفي جنوب العراق، وأن الخصومة مع إيران ليست خصومة مع المد الشيوعي أو المذهب الشيعي وإنما هي خصومة ضد قومية طامعة في الأرض العربية وتتدخل في الشأن العربي، فإيران دولة لها مطامع قومية فارسية صفوية مغلفة بغلاف شيعي وذات الأمر بالنسبة إلى تركيا التي تستخدم الغلاف السني لتمرير مطامعها في الأرض العربية،

وفي السيطرة، وفي إعادة مكانة الدولة العثمانية ولو بطبعة معاصرة بالسيطرة على شمال سوريا وشمال العراق، فالمسألة المذهبية ليست هي جوهر الصراعات في المنطقة، والمذاهب تستخدم لتمرير مطامع قومية على حساب القومية العربية والهوية العربية والأرض العربية، وأعتقد بأن يكون للعرب مشروعهم السياسي تماماً مثلما لإيران وتركيا وإسرائيل مشاريعهم السياسية، وأن نقابل هذه المشاريع بمشروع يُبعد الخطر عن بلادنا وعن هويتنا الثقافية وعن بُعدنا الحضاري وعن أرضنا العربية المهددة بالإبتلاع من هذه القوى الإقليمية المحيطة بنا من كل جانب.

بعد ذلك يذهب الأستاذ العمارة بالحديث عن الآليات المتاحة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ويسهب في هذا الأمر، وأعتقد بأننا أمام كتاب لباحث مهم وضع يده على كثير من المفصل المهمة في حياتنا الوطنية، وأشّر على أمننا الوطني من حيث تشخيصه وتحديد العوامل التي يتأثر بها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وحاول أن يضع منهجاً مستقبلياً لديمومة هذا الأمن وتعزيزه وترسيخه.

أشكر الكاتب الأستاذ إبراهيم عبد القادر الدسوقي العمارة على هذا العمل الوطني الإبداعي المهم، وإني أنصح بقراءته للأهمية.

والله من وراء القصد

المهندس سمير الجباشنة

رئيس الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة

المقدمة

يأتي مفهوم أمن الإنسان في شكله البسيط بالحالة النفسية والفيزيائية التي يستشعرها ويعيشها في ظروف معيشته وحياته، ويرتبط الشعور بالأمن والأمان بكافة نشاطات البشر، إذ ينعكس إيجاباً على تأدية مختلف النشاطات المعيشية، وبالتالي على وجوده وكيونته، ابتداءً بالحاجات الفيزيائية الأساسية كالطعام والشراب، مروراً بالمسكن والملبس وانتهاءً بتقدير الذات والشعور بالوجود الفاعل.

ومع تطور المجتمعات البشرية وتنوع أشكالها وامتدادها اجتماعياً واقتصادياً وجغرافياً وسياسياً، تطورت أشكال ومفاهيم الأمن لتأخذ بعداً جماعياً يتناسب وحجم المجتمعات البشرية ونشاطاتها، فتوسعت مفاهيم الأمن من مفاهيمها البسيطة، لتتعمق في مفاهيم أكثر تحديداً كالأمن الاجتماعي والاقتصادي والغذائي وغيرها، كما اتسعت مظلة المفهوم لتغطي حدود الدول والمواطنين القاطنين فيها لتحمل مفهوم "الأمن الوطني" و"الأمن الإقليمي" و"الأمن الدولي"، حيث أصبح تحقيق الأمن يشكل هاجساً لدى دول العالم ويلعب دوراً أساسياً في رسم سياساتها ونشاطاتها على مختلف الأصعدة.

ولا شك أن التحديات التي يشهدها العالم اليوم ناجمة عن مجمل التحولات الأيديولوجية والجيوستراتيجية والاجتماعية وهي متفاوتة بحكم الضرورة في تأثيراتها الداخلية والخارجية اعتماداً على الموقع الجغرافي أو الانفتاح السياسي أو غيرها من المبررات الموضوعية التي تجعل من الدولة متأثرة بعلاقات ذات خصوصية في القضايا الدولية، أو ما يترتب عليها من مسؤوليات لا مفر من الدخول في ثناياها لاعتبارات تتمحور حول الدور الذي يجب أن تقوم به في شتى المجالات وسيّما في المجال السياسي.

فقد واجهت منطقة الشرق الأوسط، وبضمنها المنطقة العربية، حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، انعكست تأثيراتها بشكل رئيسي على معظم دول

المنطقة، ومنها الأردن، نتيجة وقوعه ما بين العراق وفلسطين وسوريا وما نتج عن حالة عدم استقرار من تحديات وتهديدات دفعت بالأردن إلى التركيز على الأمن الوطني كإستراتيجية سياسية واقتصادية وأمنية.

ويشكل الأمن الوطني الأردني مطلباً على درجة عالية من الأهمية إلى جانب الحرية والرفاه الإقتصادي. فالأردن، وعبر مسيرته الحافلة بالاندماج والمشاركة في القضايا الكبيرة والحرية والحساسة في المنطقة تعتبر من أبرز الدول العربية التي احتلت مكانة إقليمية ودولية فرضت عليها تبعات انعكست في كل أبعادها على الشأن الداخلي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمناً. ومن ناحية أخرى يواجه الأمن الوطني الأردني تحديات خارجية أنتجت المتغيرات الدولية والإقليمية، خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والأحداث التي شهدتها غزة منذ عام ٢٠٠٧، وتداعيات الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى ما شهدته الدول العربية من ثورات الربيع العربي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وتصطف إلى جانب ذلك المخاطر المترتبة على الدعوات التي تطلقها بعض التيارات الإسرائيلية من اعتبار الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين، وفي ضوء ما تشهده المنطقة من تداعيات وتدهور في الحالة الأمنية فيها، بات الأمن الوطني مسألة تأتي في مقدمة أولويات السياسة الأردنية ببعديها الداخلي والخارجي.

وعلى هذا وبسبب من الخصوصية الجيوسياسية التي يجسدها الوضع الإقليمي للأردن، كان هاجسه الأمني معبراً عن نوع من الاستثنائية في درجة تحسسه للأوضاع المحيطة به باتخاذ التدابير والسياسات لضمان مستويات مقبولة من الإحساس بالأمن والاستقرار وبما يعزز من مستلزمات التماسك والتضامن الإجتماعي والحفاظ على الكيان الذاتي للدولة.

ونسعى في ثنايا هذا الكتاب إلى محاولة لعرض مفاهيم الأمن بكافة مجالاته وأبعاده ووصف الحالة الأمنية الوطنية لأردننا العزيز ضمن سياقاتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وتوضيح التحديات التي تواجه الأمن الوطني الأردني على الصعيدين الداخلي

والخارجي، بما في ذلك الأمن الاقتصادي والاجتماعي والزراعي والسكاني، والعوامل التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على ترسيخ الأمن الوطني بكافة أبعاده، مستنديين في إبراز تلك الجوانب من خلال دراسة وتحليل الإحصائيات الرسمية التي تناولت الجوانب المؤثرة فيه والتقارير التي تناولتها، حيث يأتي هذا الكتاب كخطوة أولى لدراسات الأمن الوطني بكافة جوانبه، سيما في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي باتت تشكل أعباءً كبيرة على مختلف دول العالم.

المؤلف



الفصل الأول

التأصيل النظري لمعنى

ومفهوم الأمن الوطني

الفصل الأول

التأصيل النظري لمعنى ومفهوم الأمن الوطني

يتضمن مفهوم الأمن الوطني أمن المواطن وممتلكاته، وتاريخه وتراثه ومعتقداته وحياته الأساسية، كما أنه يتضمن سيادة الدولة وسلامة أراضيها وحدودها السياسية ويتضمن بالإضافة إلى ذلك الحرية النسبية للقرار الوطني، واستقرار الدولة الأمني والإجتماعي الداخلي، وقدرتها على النهوض بالمتطلبات التنموية الشاملة لمجتمعها.

كما أن أعلى درجات الأمن الوطني لا تتحقق إلا من خلال دمج ثلاثة عناصر أساسية وهي: الحاجة إلى قدرة دفاعية كافية للدولة لردع التهديدات الإستراتيجية الداخلية والخارجية، وحاجة المواطن للأمن والاستقرار الداخليين، وحاجة المجتمع للنمو والتنمية الشاملة، وإن الإخلال بهذه العلاقة لصالح أي من هذه العناصر سيقود حتماً إلى ضرر يلحق بأمن الدولة، والأمن الوطني الحقيقي يكمن في توازن هذه العناصر.



المبحث الأول

معنى ومفهوم الأمن الوطني

ارتبط مفهوم "الأمن" في دراسات السياسة الدولية، تقليدياً، بمفهوم "الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميّز توماس هوبز بين حالة "المجتمع" وحالة "الطبيعة"، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون "حالة المجتمع"، بينما تعيش الدولة "حالة الطبيعة" في العلاقات الدولية. والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال "عقد اجتماعي"، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة. ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم. ولا يزال هذا التصور قائماً في عرف معظم الدول، لكونه مصدراً من مصادر شرعية السلطة، وسبباً للولاء العام لها.^(١)

« مفهوم نظرية الأمن

من السمات التي يتصف بها مفهوم "الأمن" سمة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان، وفقاً لاعتبارات داخلية وخارجية. فمفهوم "الأمن" ليس مفهوماً جامداً، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية. فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود (الاستاتيكية).

يرتكز مفهوم الأمن على ثلاثة محاور رئيسية وهي: تأمين كيان الدولة داخلياً وخارجياً، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما

(١) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي،

يرتكز مفهوم الأمن على تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع. ويعرف الأمن الوطني بعدة تعريفات من ضمنها^(١):

- (أمن الدولة في عناصرها الأساسية: الشعب والأرض والقيادة ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق مواطنيها الخاصة والعامة، ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية)^(٢).
- (مجموعة مصالح الدولة الحيوية، ومن ثم فإن تحقيق هذا الأمن إنما يتم بحماية وصيانة هذه المصالح).
- (تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع).
- (الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والفكرية والإقتصادية والإجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويق أو أضرار بتلك الأنشطة).
- (إن الأمن القومي للدولة يتحقق عندما تكون الدولة آمنة وفي موقع أو موقف لا تضطر معه للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب أو العدوان عليها، وعندما تكون أيضاً قوية وقادرة على صيانة مصالحها عن طريق الحرب)^(٣).

(١) التدمري، أحمد دلال ١٩٩٨م "متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية - العربية"، ورقة قدمت إلى ندوة مستقبل العلاقات العربية - العربية بعد تحرير الكويت ٢٦-٢٨ مايو، ١٩٩٧م، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص ٢٨٨.

(٢) الشهراني، سعد ١٩٩٢، مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة لمؤتمر المثوية، ص ٣٠.

(٣) رسلان، احمد فؤاد ١٩٨٩، الأمن القومي المصري، ط ١، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ص ١٥.

يشير مصطلح الأمن الوطني إلى حالة مغايرة ونقيضة للخوف وعدم الاطمئنان. أما صفة الوطني فيراد بها الدولة بعناصرها الثلاثة الأرض، والسلطة، والشعب.

والأمن الوطني رديف للأمن الإقليمي في أبسط معانيه، وهو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي، ولقد ذهب "Bare Buosan" إلى التوجه نفسه في استخدامه لمصطلح المجمع الأمني لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبر أنه "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض"، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمع الأمني، وعلى هذا فإن مصطلح "المجمع الأمني" في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية.

يرتبط النظام الأمني الإقليمي بالمفهوم المتفق عليه لـ "الأمن"، حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن، ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية - إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر. فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الأنظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة، ودون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.

ويطلق المفهوم الشامل لمصطلح "الأمن" على الآثار الناتجة عن جميع الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع ضد كل ما يعيق تقدمه، ويحد من استمرار حركته لتحقيق أهدافه وفقاً للقدرات المتوفرة، ويشتمل على تكامل الأبعاد الأمنية، ضمن سياق الإطار المجتمعي للأمن، إن عملية إيجاد مفهوم شامل لتعريف "الأمن"

صعب للغاية، فالطرح السابق لم يرد به إيجاد تعريف محدد لـ "الأمن"، بقدر ما هي محاولة للتوصل إلى اقتراب فكري أو إطار معرفي للتحديد الدقيق لمحددات "الأمن" وعناصره للوصول إلى مستوياته وأبعاده.

إن صياغة نظرية الأمن القومي لكل دولة تتحدد بعدة عوامل أساسية منها سياسية وإقليمية ودولية واقتصادية وجغرافية وعسكرية وبشرية. ولا بد من أن تتأثر نظرية الأمن القومي للمملكة الأردنية الهاشمية بهذه العوامل. وللمملكة قلق من تباين المواقف السياسية للدول الإقليمية المجاورة مما يجعل صانع القرار الأردني يركز - في تناوله لموضوع الأمن - على أمن الأردن ضمن منظومة الأمن العربي الأوسع.

تركز نظرية الأمن على جملة التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي للدولة، وعلى كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق الأهداف العليا التي تحددها القيادة السياسية في كل مرحلة زمنية وفقاً للمتغيرات الدولية الإقليمية والمحلية الجارية والمستقبلية.

إن العلاقة بين مفهومي "الأمن" و"التهديد"، علاقة تأثير متبادل وإن أي محاولة لتفسير مفهوم "الأمن" لا بد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد. فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة. ولقد ركزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن مصدرها الوحيد. بيد أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البعد العسكري للتهديد، حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين (الداخلي والخارجي). فعملية تقسيم مصادر التهديد لا تصلح كأداة للتحليل العلمي. حيث يستحيل عزل تلك المصادر، فالعلاقة بين هذين البعدين علاقة تفاعل يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية إلى الدرجة التي قد تكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة ينشط فيها

التهديد الخارجي. وقد تجد التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر الداخلية. بيد أن العديد من الدراسات التي تتناول مصادر التهديد الأمني، تلجأ إلى تقسيم تلك التهديدات إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، ليس كأداة للتفسير، بل كوسيلة لتبسيط الطبيعة المعقدة لهذا الموضوع.^(١)

"التهديد" في مضمونه المفاهيمي وبعده الاستراتيجي يشير إلى تلك الحالة التي بات فيها أمن الدولة، بأبعاده السياسية والإقتصادية والإجتماعية، معرضاً لمستويات متقدمة من الخطر، وهو البلوغ في تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة أوجه الأمن القومي لأنواع أخرى من المخاطر. فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءاً من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردية-الجماعية-القومية-الإقليمية) مروراً بمصادر التهديد (داخلي، خارجي)، ووصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات وطبيعتها وأنواعها، والتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات. فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية، في اختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع، مثل (الدفاع الجماعي-الأمن الجماعي-الأمن المشترك... الخ) أو المزج بين تلك الصيغ في ظل إستراتيجية مرنة ومتعددة الأبعاد لمواجهة تلك التهديدات المتغيرة.

(١) فرج الله، سمعان بطرس ١٩٩٤، الرؤية الكويتية لأمن الخليج، في: أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص ٧٩.

إن تحليل مفهوم "التهديدات" ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية، وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحولات قد أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد، مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل وإستراتيجيات تحقيق الأمن. وفي ضوء تلك التحولات الجديدة في البيئة الأمنية، ركّز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن من بُعدة العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الإقتصادية والبيئية. وقد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد، من تهديد الأمن الإنساني، وصولاً إلى تهديد الأمن العالمي. وكذلك التحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعددة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني).^(١)

« الأمن الإقليمي:

مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي شهد المجتمع الدولي تغيرات جذرية رافقت انهيار الاتحاد السوفيتي، وأثمرت عنها تأثيرات أساسية على نطاق القانون الدولي والعلاقات الدولية، ومن هذه التأثيرات إحياء ممارسات قانونية عرفت في فترة القانون الدولي التقليدي واحتدم الجدل فيها بعد إنشاء الأمم المتحدة، ومن هذه الممارسات حق التدخل الإنساني وحق الدفاع الوقائي، وقد أفرز ذلك تشويهاً بحق الدفاع الوقائي وتحويله من مجرد إجراءات (*Anticipatory Self Defence Measures*) إلى نظرية شاملة (*Preventive Self Defence Theory*).

وقد تمثلت الممارسة التقليدية لحق الدفاع عن النفس حتى في بعض الممارسات المعاصرة - بغض النظر عن شرعيتها - بإجراءات محددة لاستخدام

(١) بيورن هاغلين واليزابيث سكونز، القطاع العسكري في محيط متغير، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٣، فريق الترجمة: فادي حمود وآخرون، بإشراف سمير كرم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م، ٤٤٦.

القوة المسلحة تلجأ إليه الدول في حالات نادرة للتعامل مع أخطاء داهمة ومفاجئة، ولكن مع نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين وبداية القرن الحالي بدأ الدفاع الوقائي يتبلور في إطار نظرية عامة تطبق في حال وجود مبررات متعددة، وتكون ضمن أساليب متنوعة.

تجذرت نظرية الدفاع الوقائي في شكلها الحالي على يد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (William Perry) ومساعدته (ashtone. B, Carter) وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ لتجدها منفذاً في الممارسة الفعلية.^(١)

وقد بنيت نظرية الدفاع الوقائي على مرتكز الأمن القومي (National Security) الذي يتحلل إلى عنصرين هما (الأمن) ويعني التحرر من الخوف والشعور بالاطمئنان وغياب الخطر الحقيقي، و(القومي) ويعني توفير الأمن لدولة ما.

ويُعرف الأمن القومي عموماً بأنه (مجموعة المصالح الحيوية للدولة، وتحقيق أمن الدولة بحماية هذه المصالح الحيوية) وكذلك يعرف بأنه (استخدام كل قوة -بالمفهوم العام - للدولة ولأقصى حدودها لخدمة الأغراض التي تنشدها الدولة).

وبذلك نجد أن الأساس الذي ترتكز عليه نظرية الدفاع الوقائي يتمثل بفكرة الأمن القومي وهي تشابه مع فكرة المصالح الحيوية بل إن الأمن القومي هو حماية هذه المصالح الحيوية، وفكرة الأمن القومي كالمصالح الحيوية التي تحميها غير محددة لا في عناصرها ولا في أصولها، فمثلاً استخدام القوة غير محدد لا من حيث الشكل ولا المقدار وهذه المصالح المحمية متعددة وغاية استخدام القوة حمايتها، وتبعاً للمرتكز الذي تستند إليه نظرية الدفاع الوقائي فإنها ستكون قابلة للإنكماش والتوسع تبعاً للمتطلبات التي تستجد في عملية تحقيق الأمن القومي.

(١) بير، ويليام وبى كارتر، اشتون ٢٠٠١، الدفاع الوقائي، استراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

إن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لا بد منها لتحديد العمل الإستراتيجي الجماعي لدرء تلك التهديدات، وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهةتها، أو التقليل من مخاطرها. فالتحديات والتهديدات التي تواجه النظم الإقليمية يمكن أن تكون دافعاً إلى تطوير هذه النظم نحو درجة عالية من التكامل، أو قد تؤدي إلى مزيد من التفكك الإقليمي. وهذا يتوقف على ثلاثة عوامل: أولها مدى قوة التهديد وفعاليته، وثانيها مدى استجابة النظام لهذا التهديد، سواءاً في جدية الاستجابة أو مستوى الإجماع، أما العامل الأخير فهو وجود قوى خارجية تقوم بالمساعدة على تحفيز وتشجيع التكامل في مواجهة التهديدات الخارجية.

إن "الأمن" ليس من المفاهيم التي يسهل تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب وضع تعريف محدد لما تعنيه كلمة "الأمن"، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع.^(١)

ويرى باري بوزان أن مفهوم الأمن الوطني من المفاهيم المعقدة ويشتمل تعريفه على ثلاثة أمور وهي السياق السياسي للمفهوم وأبعاده المختلفة والغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.^(٢)

ومن السمات التي يوصف بها مفهوم "الأمن" السمة الرئيسية له وهي عدم الثبات والتغير، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان، بناءً على اعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم "الأمن" ديناميكي ومتحرك ومتطور يتغير بتغير الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والعوامل المحلية والإقليمية والدولية.

(١) لوتاه، مريم سلطان ١٩٩١، معوقات الإستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ص ١٢.

(2) Barryh Buzan, "Is International Security Possible?," Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security Conference, edited by Ken Book London: Harper Collins Academic, 1991, p. 31.

برز مفهوم الأمن الوطني في العلوم السياسية حديثاً ويعود استخدامه إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك من أجل التوازن بين تحقيق الأمن وتلافي الحرب، و أول من استخدم ذلك المفهوم هي الولايات الأمريكية المتحدة عندما أنشأت مجلس الأمن القومي وأفردت له نظريات واستراتيجيات عديدة.

يعني الأمن الوطني: التطور والتنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية في ظل حماية الدولة، ومن خلال تعريف مفهوم الأمن الوطني نستخلص ما يلي: تعدت الدول مفهوم الأمن التقليدي بالمحافظة وضبط قواعد المجتمع الأمنية ومن منع وقوع كافة الجرائم والسرقات وغيرها إلى مفهوم شمولي حديث للأمن من النواحي السياسية والإقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها، وربطت الدول هذه الأبعاد الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية بعناصر الأمن ليكون المجتمع آمناً لتحقيق الرفاهية والحياة الكريمة لمواطني هذه الدول^(١).

وإذا كان ما تقدمنا به يعالج مفهوم الأمن الذي يختص بدولة واحدة، فهناك مفهوم مشتق منه يتعرض للأمن الذي يهتم مجموعة دول يجمعها إقليم محدد، وهذا يُعنى بالأمن الإقليمي. فمفهوم الأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، ولقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد. فلقد اعتبره البعض "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحّد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها".

وكذلك هناك من يراه "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في

(١) دور قوات الدرك الإقليمي والوطني ٢٠١٣. المديرية العامة لقوات الدرك، الأردن، نقلاً عن الموقع

هذا الإقليم" ^(١). ووفقاً لذلك، فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساساً من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.

وإذا كان مفهوم الأمن يعني غياب عنصر التهديد، أو على الأقل التقليل من خطورته، فإن العلاقة بين المفهومين علاقة تأثير متبادل، وإن أي محاولة لتفسير مفهوم "الأمن" لا بد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد. فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة. ولقد ركزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن مصدرها الوحيد. بيد أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البعد العسكري للتهديد، حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين (الداخلي والخارجي). فعملية تقسيم مصادر التهديد لا تصلح كأداة للتحليل العلمي ^(٢). حيث يستحيل عزل تلك المصادر، فالعلاقة بين هذين البعدين علاقة تفاعل يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية إلى الدرجة التي قد تكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي أو

(١) أبو طالب، حسن ١٩٩٨، نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي، ورقة قدمت إلى: أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، تحرير سمعان بطرس فرج الله، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ٤٩٥.

(٢) فرج الله، سمعان بطرس ١٩٩٤، الرؤية الكويتية لأمن الخليج، في: أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص ٧٩.

يكون محفزاً لها. وقد تجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر الداخلية. بيد أن العديد من الدراسات التي تتناول مصادر التهديد الأمني، تلجأ إلى تقسيم تلك التهديدات إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، ليس كأداة للتفسير، بل كوسيلة لتبسيط الطبيعة المعقدة لهذا الموضوع.

وإذا كان التهديد من الناحيتين المفاهيمية والإجرائية وثيق الصلة بموضوع الأمن، ويلعب دوراً تقريرياً في وجوده أو غيابه، فإننا يمكن أن نعرفه باعتباره يجسد تلك الحالة من التحدي الواضح التي تتعرض فيها مصالح الدولة والمجتمع إلى الخطر. أو أنه يؤشر إلى بلوغ المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حلّ سلمي يوفّر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر بالأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر^(١). فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءاً من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردية - الجماعية - القومية - الإقليمية)، مروراً بمصادر التهديد (داخلي، خارجي)، ووصولاً إلى السياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات وطبيعتها وأنواعها والتعامل معها، والتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات. فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية، في اختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع، مثل (الدفاع الجماعي - الأمن الجماعي - الأمن المشترك... الخ) أو المزج بين تلك الصيغ في ظل إستراتيجية مرنة ومتعددة الأبعاد لمواجهة تلك التهديدات المتغيرة.

(١) أحمد عبد الحليم، أمن الخليج، إلى أين؟ أوراق الشرق الأوسط، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢م، ص ٢٨-٢٩.

إن تحليل مفهوم "التحديات" ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية، وانعكاسها على صعيد الأمن الوطني، فتلك التحولات قد أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد، مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل وإستراتيجيات تحقيق الأمن، وفي ضوء تلك التحولات الجديدة في البيئة الأمنية، ركّز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن من بُعد العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية. وقد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد، من تهديد الأمن الإنساني، وصولاً إلى تهديد الأمن العالمي. وكذلك التحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعددة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني)^(١).

وفي هذا السياق، تبرز لدينا إشكالية التفريق بين مفهومي "التحديات" و "التحديات"، فالتحديات هي "المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحلّ أو تعوق من تقدمها، وتشكّل حجرة عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشاركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها"^(٢).

إلا أن الوصول إلى مرحلة التوازن تلك يستغرق وقتاً زمنياً أكبر من ذلك الوقت الذي يستغرقه التهديد. والتحديات يمكن أن تتخذ صوراً عديدة تدخل في نطاق الأمن الناعم.

(١) هاغلين، بيورن وسكونز، اليزابيث ٢٠٠٤، القطاع العسكري في محيط متغير، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، فريق الترجمة: فادي حمود وآخرون، بإشراف سمير كرم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٤٤٦.

(٢) السويدي، جمال سند ١٩٩٩، قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية، في: جمال سند السويدي، محرر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص ٣٧.

أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن، بمعنى أن الفرق بين الاثنين يكمن في أن التحدي يمثل في إحدى صوره حالة مدركة ولكنها غير ملموسة، حالة استشارة واستفزاز، في حين أن التهديد يكون مباشراً أو غير مباشر باستخدام أدوات العنف المنظم أو القوة النظامية (القوة العسكرية) أو بالقيام بأي عمل ينطوي على العنف وإلحاق الضرر بالطرف الآخر، ويكون تأثيره تأثيراً مباشراً في الأمن. أما التحدي فإنه، فضلاً عن ما تقدم، يرتب على المدى المتوسط أو البعيد أضراراً مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي.

وتختلف درجة التهديدات وصورها، حيث يمكن أن تتخذ التهديدات عدة أنواع: أولها التهديدات "الفعلية"، وهي تعرّض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل وبالضد منها أو التهديد الجاد باستخدامها؛ وثانيها التهديدات "المحتملة"، وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرّض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحلّ النزاع أو لأي غرض آخر؛ وثالثها التهديدات "الكامنة"، وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح، وأخيراً التهديدات "المتصورة"، وهي تلك التهديدات التي لا يوجد لها أي مظاهر في المرحلة الآنية. بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة. ووفقاً لتلك المفاهيم السابقة لأشكال أو صور التهديدات، فإنه يمكن تحديد القدرات المطلوبة وحجمها، لكل نوع من أنواع تلك التهديدات، وطبيعة المتطلبات الواجب استعمالها تبعاً لجداول زمنية معينة.

وتأتي دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لا بد منها لتحديد العمل الإستراتيجي الجماعي لدرئها، وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها، أو التقليل من مخاطرها. فالتحديات والتهديدات التي تواجه النظم الإقليمية يمكن أن تكون دافعاً إلى تطوير هذه النظم نحو درجة عالية من التكامل، أو قد تؤدي إلى مزيد من التفكك الإقليمي. وهذا يتوقف على ثلاثة عوامل: أولها مدى قوة التهديد

وفعاليتيه، وثانيها مدى إستجابة النظام لهذا التهديد، سواءً في جدّية الاستجابة أو مستوى الإجماع، أما العامل الأخير فهو وجود قوى خارجية تقوم بالمساعدة على تحفيز وتشجيع التكامل في مواجهة التهديدات الخارجية.

تتمثل قوة أي دولة في مجموعة من العناصر تشمل البعد الجغرافي والبعد الإقتصادي والقوة العسكرية، والبعد البشري أو الاجتماعي والبعد المعنوي أو النفسي وهذه الأبعاد جميعها تعتبر مدخلات للعملية السياسية أو السلوك السياسي للدولة وهي عملية نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، وهي في مجموعها عوامل تؤثر على الأمن الوطني لأي دولة بالإضافة إلى عوامل أكثر تأثيراً على الأمن الوطني تتمثل بالعوامل الخارجية سواءً المرتبطة بالبيئة الإقليمية أو الدولية.



المبحث الثاني

محددات ومنطلقات الأمن الوطني

هنالك العديد من العناصر التي لا بد من توفرها لتناول الأمن الوطني بشكل عام، و تكمن القضية الأساسية عند البحث في هذا الجانب في توفر مجموعة من العناصر والأجزاء المهمة التي تدخل ضمن مفهوم الأمن الوطني، وذلك لتحقيق أفضل حالة له، ويمكن الإشارة إليها كالتالي:

« المقومات الأساسية للأمن الوطني:

أولاً: التماسك والانتماء بين أفراد المجتمع:

في هذه النقطة لا بد من الاحساس والولاء والانتماء للنظام السياسي والدولة ككل، وذلك الشعور الذي يدفع الأفراد في المجتمع نحو العمل الايجابي والبناء، وبالتالي يعزز من المقومات التي يستند إليها الأمن الوطني بشكل عام، و الذي يستند بالأساس إلى الدافعية في التوجه.

ثانياً: الحفاظ على النظام والأموال والأعراض والممتلكات:

وهنا يكمن دور أجهزة الدولة في تحقيق هذه الغاية والأهداف، ولا بد لأي نظام سياسي أن يستخدم سلطته في تعزيز الحفاظ على النظام والأموال والأعراض والممتلكات، وذلك يحقق الإنعكاسات إيجابية التي تسهم في بلورة وغرس الأمن والأمان بالقوة المطلوبة.

بالإضافة إلى تحقيق عنصر الثقة بين المواطن والنظام السياسي ككل، بحيث تستطيع أجهزة الدولة القيام بمسؤولياتها وتحقيق هيتها وفرض سيادتها على الجميع ضمن سياق الدستور والقانون.

ثالثاً: تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاقتصادي

لا يكفي فقط الحفاظ على الأمن وفرض السيادة والقانون، بل أيضاً لابد للدولة ان تحقق العدالة الاجتماعية وذلك بالتوزيع العادل بين مكونات المجتمع بشكل عام دون تمييز أو محاباه وذلك حتى تثبت قدرتها على الادارة وتحقيق الإستقرار في المجتمع بشكل خاص، كما ان التوزيع العادل في الموارد الاقتصادية وتقليل نسبة البطالة واستغلال القدرات المتوفرة على أكمل وجه له انعكاسات في تحقيق الأمن ويعود بفوائد جمة تعزز قنوات التواصل بين مكونات المجتمع.

رابعاً: التماسك الاجتماعي والثقافة المشتركة

لعل من ابرز مقومات الأمن الوطني هو الطابع الوطني بين افراد المجتمع، و بمعنى آخر مدى الروابط المشتركة في القيم والتصورات والاتجاهات لدى المجتمع، فكلما كان هنالك توافق بين افراد المجتمع الواحد عزز من الإستقرار وساعد على الحوار والتسامح، وقلل من الإصطدامات والتوتر، وبالتالي له انعكاسات إيجابية على الأمن بشكل عام.

خامساً: كفاءة المؤسسات والأجهزة الرسمية

وتكمن الأهمية لهذا المقوم في قدرة المؤسسات وأجهزة الدولة في القيام بعملها وفقاً للكفاءة ومعيار النزاهة والمصداقية وتعدد الوظائف، فلا يكفي وجود المؤسسات بل لابد ان تقوم بدور فاعل في القيام بواجباتها على أكمل وجه، وهذا بدوره يزيد من امكانياتها ووجودها لمواجهة الأزمات والعقبات بشتى اشكالها، وأيضاً تساهم في ثقة المواطن بأجهزة الدولة وقدرتها على احتواء تلك الأزمات مهما كانت حدتها.



المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في الأمن الوطني

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في الأمن الوطني بشكل عام، حيث أشار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمار خلال فترة حرب فيتنام ١٩٥٥ - ١٩٧٥ عندما تطرق في كتابه "جوهر الأمن" بأن "الأمن يعني التطور والتنمية على شتى أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

غير أن النقطة الجوهرية تكمن في معرفة الدولة لمصادر التهديد لمختلف قدراتها، وقدرتها على التعامل معها بكفاءة.

وهنا لا بد أن تنتهز الفرصة في تنمية قدراتها واستغلالها من خلال خططها الحالية والمستقبلية. ^(١)

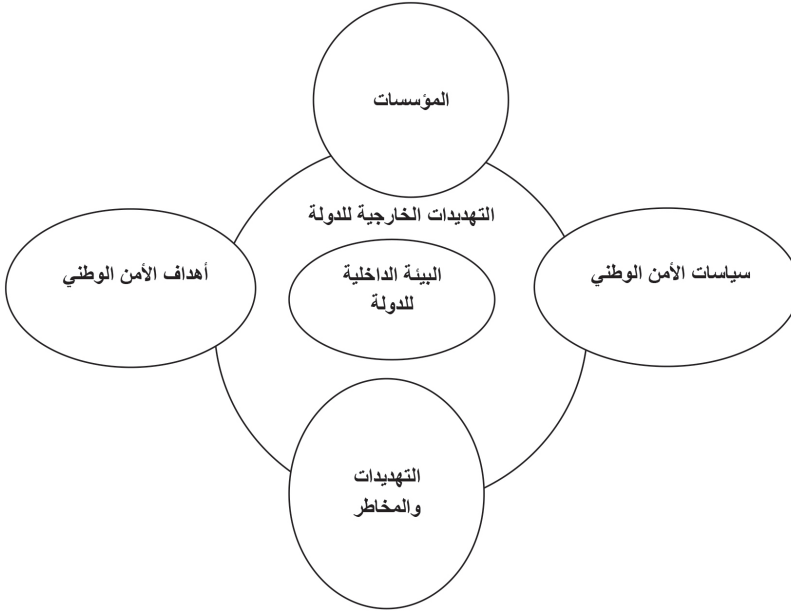
ويقصد بالتهديدات أنها شيء صعب يختبر المهارات والقدرات والقوة أو رفض فكرة القبول بالحقوق القانونية للآخرين، أو أنها دعوة للمنافسة، أو قد يطلب منك أحدهم المنازلة أو المواجهة. ^(٢)

كما هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في الأمن الوطني والتي يمكن تمثيلها بالشكل التالي:

(١) منذر سليمان، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومركزاته، التاريخ، ٤ / ١ / ٢٠١٧م،

الوقت: ١٥: ٤ مساءً، موقع الكتروني: <http://goo.gl/WUyOQW>

(2) Hans Günter Brauch, "Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks" Editors: Hans Günter Brauch, rsula Oswald Spring, Czeslaw Mesjasz, John Grin, Patricia Kameri, BéchirChourou, Pl Dunay, J.rn Birkmann. Eds., Coping with Global Environmental Change, Disaster and Security Germany: Springer, 2012, pp. 61-106.



الشكل رقم (١) - تصميم المؤلف للعوامل المؤثرة في الأمن الوطني

وتكمن العوامل المؤثرة في الأمن الوطني وفق الشكل السابق على نحو يسهم في صناعة القرار أو تتأثر بالتهديدات ولها علاقة بالأمن الوطني، فأول عنصر هو المؤسسات ويقصد بها المؤسسات الرسمية التي تجري من خلالها معرفة درجة التهديد والمؤثر وتشمل أحياناً، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، المخابرات، الأمن الداخلي.

أما بالنسبة لسياسات الأمن الوطني وهي تلك السياسات التي تتخذ لمواجهة التهديد وهي سياسات دبلوماسية، سياسات دفاعية، سياسات أمنية، سياسات إقتصادية، سياسات جغرافية، سياسات إعلامية.

أما التهديدات والمخاطر وهي متنوعة وشاملةً مثل التهديدات الإقتصادية، والتهديدات السياسية والتهديدات الأمنية والتهديدات الثقافية.

في حين تتنوع الأهداف المطلوبة في الأمن الوطني وهي الأمن السياسي، الأمن العسكري، والأمن الخارجي والأمن المجتمعي والأمن الفكري.

أما أهم العوامل المؤثرة بالأمن الوطني والتي لا بد من التركيز عليها هي:

البيئة Environment: حيث يعيش النظام السياسي في بيئته، وتعني كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته غير أن كلاً من النظام والبيئة يؤثر بعضهما في الآخر، وتقسم إلى قسمين:

أ. بيئة داخلية.

ب. بيئة خارجية بالنسبة إلى المجتمع.

والقسم الداخلي للبيئة يتضمن الأنساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي إلا أنها منفصلة عن النظام السياسي وتشمل النظم الداخلية: مجموعة السلوكيات والاتجاهات والأفكار التي يمكن أن يطلق عليها (الاقتصاد، الثقافة، البناء الاجتماعي أو الشخصية) حيث تمثل محركات المجتمع ومجموعة أدواره، والنسق السياسي في حال تفاعل معها، كما أن هذه الأنساق الأخرى تمثل مصدر الضغوط والتأثيرات المتعددة والتي تعمل على قولبة الشروط التي يجب على النظام السياسي أن ينشط ويتحرك في ظلها.

وأما القسم الثاني من البيئة المسمى البيئة الخارجية للمجتمع فيتضمن كل الأنساق الواقعة خارج المجتمع المعني وتتمثل في الأنساق الدولية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) وهي تشكل بمجموعها النسق الدولي الكلي.

وتشكل البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية البيئة الكلية للنظام السياسي، وتقع خارج النظام السياسي، وحيث أن النسق السياسي هو نسق مفتوح فمخرجات البيئة بأنساقها المختلفة تؤثر في النسق السياسي من خلال قناة المدخلات، كما أن النسق يؤثر في البيئة بما يخرجه من قرارات وأفعال وتصرفات وسياسات عبر قناة المخرجات.^(١)



(١) شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات، الجزائر، دون دار نشر، ١٩٩٧م، ص: ١٣٠-١٣١.

الفصل الثاني

الأمن الوطني الأردني (الواقع والطموح)

الفصل الثاني

الأمن الوطني الأردني (الواقع والطموح)

هنالك من يشير ويربط مفهوم الأمن الوطني بقدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة، وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى.^(١)

وقد شهد الأردن العديد من التحديات التي عانى منها خلال الفترات الماضية وخصوصاً بعدما يسمى بالربيع العربي عام ٢٠١١م، فكان النظام السياسي الأردني قد عمد إلى سياسة التأقلم والاستجابة وفقاً لحدود بيئته الداخلية والخارجية، إن ما قام به جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين من جهود متواصلة على الساحتين الداخلية والخارجية من أجل أردن المستقبل الذي يستطيع أن يواصل دوره التاريخي والحضاري ويواجه التحديات التي فرضتها المتغيرات العالمية المتسارعة ويمكن أبناء المجتمع من أن يكون لهم موقع مرموق بين الشعوب، كما كان ذلك دوماً يعتبر في نظر الكثيرين أنموذجاً ومثالاً يجب أن يحتذى.

فمنذ اعتلاء جلالته عرش الأردن حرص على أن يكون قريباً من أبناء شعبه متلمساً احتياجاتهم ومعايشاً ما يواجهونه من صعاب ومتاعب وما يتطلعون إليه من حياة كريمة.^(٢)

ولكن في الوقت الحالي يعاني الأردن من تحديات على شتى الأصعدة وبرزها التحدي الأمني، وكان لابد للنظام السياسي الأردني أن يستجيب لمتطلبات بيئته الداخلية

(١) الزبن، رعد، تحديات الأمن الوطني الأردني، الأردن، دار الجليل، ٢٠١١م، ص: ٨.

(٢) الفاعوري، إبراهيم، الهاشميون ملوك صنعوا التاريخ، الأردن، مركز العبرة للخدمات المكتبية، ٢٠١٤م، ص: ٤٦٣.

والخارجية، عندما أشرنا في المبحث السابق بخصوص حدود بيئة النظام السياسي وكون النظام لا يعيش في فراغ بل يتحرك ويتأثر ويستجيب، والغاية القصوى لأي نظام سياسي هي البقاء والاستمرار.

ومن هنا يركز هذا الفصل بالتحديد على الأمن الوطني الأردني متناولاً المفاهيم والمقومات التي يستند إليها، وتسليط الضوء على مرتكزاته التي يقوم عليها بما يخدم معطيات الدراسة الحالية، وليس هذا وحسب بل أيضاً المقومات الأساسية التي ينطلق منها الأمن الوطني الأردني، لا سيّما الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة المحيطة بالمملكة الأردنية الهاشمية، وكان لها انعكاسات كبيرة على البيئة الداخلية بشكل عام.



المبحث الأول

معنى ومفهوم الأمن الوطني الأردني

تقع المملكة الأردنية الهاشمية في قلب الأحداث التي تجري في منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد بدورها توتراتٍ وصراعاتٍ مستمرة منذ عقود، وبعضها مستمرة حتى الآن، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وعملية السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط، والأوضاع في العراق، والصراع في سوريا. والتي فرضت على الأردن جملةً من التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد أمنه الوطني، ويصعب في كثيرٍ من الأحيان التكهن بنتائجها أو تجنب آثارها السلبية بالنسبة لدولةٍ محدودة الموارد والإمكانيات، وتحيط بها قوى إقليميةً قويةً نسبياً مثل العراق، سوريا، المملكة العربية السعودية، إسرائيل. ولأن الأمن الوطني يجسد قيمةً جوهريةً تحتل المكانة الأولى ضمن سلم الأولويات لدى صانع القرار المتمثل بالملك عبد الله الثاني، ونظراً لأهمية المصالح الحيوية (التنمية البشرية، تطوير الإقتصاد الوطني، وتعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية) التي يهدف الأمن إلى حمايتها من أجل الإستقرار الداخلي والخارجي، والتي تتطلب في مجموعها من صاحب القرار السياسي استجابةً حاسمةً للتنمية الإقتصادية والبشرية المستدامة التي من شأنها أن تعمل قدر الإمكان على توسيع نطاق خياراته السياسية والإستراتيجية بما يحقق المصالح العليا للدولة، وعدم تعرض أمنها للأخطار الداخلية والخارجية.

وقد كان للدولة الأردنية الصغيرة دائماً عصبيتها الوطنية التي تنظم حركتها الوطنية الإجتماعية ونظامها السياسي. وتماشت هذه الوطنية مع المشروع القومي العربي، الأمر الذي خلق حالة يمكن تسميتها بـ العُصاب السياسي الذي كانت تغذيه مشكلة المزاجية الصعبة بين المشروع الوطني المحلي وبين المشروع القومي العربي الذي عملت على تأجيجه حركة التحرر العربية وخطاب المد القومي المتصاعد وكذلك القضية الفلسطينية.

وفي أغلب الأوقات التي مرّت بها الدولة الأردنية، طغى الاهتمام بالشأن القومي على الشأن الوطني الأمر الذي جعل ثقافة الأمن لدى الأردنيين مرتبطة أساساً بالبعد العربي وبالحلم الوحدوي العربي أكثر من ارتباطها بمفهوم الأمن الوطني الضيق.

وعند تلاشي فترة الخطاب الوحدوي تعززت قيم الدولة القطرية في كل أنحاء العالم العربي وأصبحت كل دولة عربية تنتهج سياسات خاصة بها على صعيد الأمن الوطني، على أساس أن هذا الأمن مرتبط بكيان (الدولة)، وأن لكل دولة أمنها الخاص الذي تسعى إلى تحقيقه وحمايته. ففي إطار تعدد الدول العربية واختلاف نظمها السياسية والاجتماعية وارتباطاتها الإقليمية والدولية أصبح السؤال يدور حول حقيقة أن لكل دولة عربية أمنها الذي تقرر، ويفرض قرارها السياسي وتوجهاتها العامة، ومع ذلك فمع حقيقة وجود المشاعر القومية لدى أبناء العالم العربي الذين تمسكوا بفكرة الهوية العربية الواحدة والمصير الواحد إلى جانب تبلور وتكريس حقيقة الدولة الوطنية القطرية فقد تعايشت ثقافتان متلازمتان حول فكرة الأمن في الوطن العربي:

▪ **الأولى:** ثقافة تنطلق من نظرية قطرية وطنية تركز على فكرة أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية، وفي إطار التزاماتها وعلاقتها الدولية والسياسية القائمة.

▪ **الثانية:** ثقافة تؤكد على الفكرة القومية، وتنطلق من ضرورة التركيز على مفهوم الأمن العربي الشامل، متجاهلة وجود الدولة العربية في وضعها الراهن، بما فيها من حكومات وأنظمة سياسية متباينة في أولوياتها وارتباطاتها العالمية.

وعلى الرغم من التحولات الدولية المتسارعة، ابتداءً من انهيار المعسكر الاشتراكي، وتسارع وتيرة العولمة الشاملة التي تفرض نفسها على الدول والشعوب كافة، وإنشاء الخطابات الفكرية التي تبشر بضعف أو تلاشي فكرة الدولة القومية في إطار النظرية الكلاسيكية لهذه الدولة كما تحددها أدبيات الفكر السياسي الغربي على وجه الخصوص، على الرغم من كل هذا فإن ثقافة الأمن القومي في العالم العربي ما تزال تلقى رواجاً

لدى النخب الثقافية والسياسية على حد سواء. فالأحداث التي تجري في المنطقة العربية اليوم تعزز نظرية الأمن القومي الشامل للعالم العربي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النخب السياسية الحاكمة في الدول الوطنية العربية تصب جلّ سياساتها باتجاه التركيز على الأمن الوطني لكل دولة على حدة مع المحافظة على حدّ أدنى من التعاون العربي المشترك في قضايا الأمن والاقتصاد والصراع العربي الإسرائيلي.

ولقد كان الأمن الوطني الأردني طوال عهد الدولة مرتبطاً إلى حد بعيد بكل من المتغيرات الداخلية والمتغيرات الإقليمية والدولية ومن كافة النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والديمقراطية، إذ أن جميع هذه المتغيرات كانت تحيط بعقل صانع القرار السياسي الأردني.

ويوضح الأمير الحسن بن طلال أهم أهداف الأمن القومي العربي من خلال خطابه حول "تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم" مؤكداً أن هذه الأهداف من شأنها تحقيق المشروع القومي الحضاري المتكامل، وهي: ^(١)

- أولاً: الوحدة في مجابهة التجزئة.
- ثانياً: الإستقلال في مجابهة الهيمنة الخارجية.
- ثالثاً: التنمية في مواجهة التخلف.
- رابعاً: العدالة في مجابهة الإستغلال.
- خامساً: الديمقراطية في مجابهة الإستبداد.
- سادساً: التجدد الحضاري الأصيل في مجابهة المسخ الثقافي في الخارج والجمود الذاتي من الداخل.

(١) الأمير حسن بن طلال (خطاب) معتمد كورقة عمل في الاجتماع السنوي الثالث للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، عمان، ١٩٨٦. (٢)

وفي حالة "الأردن" يتضح أن المرتكزات والأهداف تقوم على تعزيز وتحسين الجبهة الداخلية في الأردن واستقلالية إرادته وتوفير الضمانات الضرورية للمشروع الحضاري المتكامل.

ويحتل الأردن الموقع الجغرافي والسياسي الأكثر تهديدا في المنطقة وذلك بسبب حدوده الطويلة في مواجهة الأخطار الصهيونية المتوقعة بين الحين والآخر، مما يفرض عليه التزاما وطنيا وقوميا بحشد الطاقات والإمكانات للمحافظة على الأمن الوطني والأمن القومي العربي، وذلك ان صمود الأردن هو صمود للأمة العربية، ويفسر ذلك أن العديد من الدول العربية تدعم صمود الأردن في الإطار القومي وتلتزم في أهمية المحافظة على تماسك الجبهة الداخلية وتحقيق شروط الإستقرار العام داخل الأردن وعلى الحدود المتاخمة له مع الدول الأخرى.

إن الأمن بمفهومه الشامل لا يقتصر على جانب دون سواه، وعندما نقول الأمن الوطني الشامل يعني ذلك الأمن السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والعسكري، والتقني، والمعلوماتي، وكل شيء يهم الأفراد والأسر والمجتمعات والدول والعالم أجمع على حد سواء. ويشمل الأمن أبعاداً ومفاهيم منها الأمن القاسي أو الصلب وهو الأمن المدجج بالسلاح، والأمن الناعم وهو الأمن الذي يهم ويتصل بتأمين متطلبات الشعوب وحاجاتها من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن ودواء وتعليم وغيرها والدارج الآن الأمن بمفهوم الشامل.^(١)

أما مفهوم الأمن الوطني الأردني فينطلق من أبعاد ثلاثة تدرج بشكل تكاملي من الأمن المحلي الساعي لخلق وترسيخ بيئة آمنة ومستقرة محلياً، ثم الأمن الإقليمي على مستوى المنطقة التي تعيش فيها، ثم الأمن الجماعي (العالمي بمفهومه الشامل). إن هذا الفهم يتداخل مؤكداً على أن الإستقرار في العالم أو في الإقليم الذي نعيش فيه حتماً سينعكس

(١) المصاورة، أحمد عيد، حفظ السلام والأمن الدوليين والنظريات الأمنية الجديدة، مجلة الأقصى، العدد ١٠٠٢، كانون أول، ص ٢٥.

على الأمن والاستقرار في الأردن، وخير مثال على ذلك، ما يجري غرباً وشرقاً على الأمن الأردني، لذلك نؤمن أن الأمن حق للمجتمع دون استثناء، بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة، وأنه حالة تستدعي التعاون والتشاركية من الجميع والخير للجميع.^(١)

كما يدور مفهوم الأمن الوطني الأردني حول سلامة الدولة الأردنية وصيانة شخصيتها الدولية وحماية مقوماتها الوطنية من كافة أشكال التهديد الداخلي والخارجي. ويهدف الأمن الوطني الأردني إلى الحرص على شرعية النظام واستمراره من خلال زيادة المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات والتحول الديمقراطي، ومحاولة المحافظة على الوحدة الوطنية، مع الاحتفاظ بحق المطالبة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ومقاومة التهديدات الخارجية الخاصة بالمياه والحدود، وضمان شبكة علاقات دولية تضمن المساعدات الخارجية والدعم لدور الأردن الخارجي.^(٢)

وبالتالي فالأمن الوطني الأردني هو التعبير السياسي والاجتماعي عن الحالة الحقيقية التي يعيشها المجتمع الأردني وهو ديناميكي متحرك يتفاعل ضمن البيئة الدولية والاقليمية والمحلية ويتضمن سيادة الدولة الأردنية وسلامة أراضيها وممتلكاتها وحدودها السياسية وحرية القرار السياسي والاستقرار الأمني والاجتماعي من خلال إيجاد بيئة أمنية وطنية متينة ومتطورة لمواجهة كافة التحديات التي تحيط بالأردن وتحقيق الأمن الوطني الأردني من ثلاثة ابعاد هي الأمن المحلي الساعي لخلق بيئة امنة ومستقرة محليا واطليميا ثم الأمن الجماعي العالمي بمفهومه الشامل وهذا المفهوم يتأثر سلباً او ايجاباً بمستوى الإستقرار عالمياً وإقليمياً مما ينعكس على الأمن والاستقرار في الأردن وهو حالة تستدعي التعاون والتشاركية من الجميع.



(١) المرجع نفسه، ص ٢٥.

(٢) المشاقبة، أمين (٢٠٠٢). السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص ٢٨٨-٢٨٩.

المبحث الثاني

خصائص ومقومات الأمن الوطني الأردني

أحاطت المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية من كافة النواحي السياسية والإقتصادية والعسكرية والاجتماعية والديمقراطية بعقل صانع القرار السياسي الأردني. وفي حالة "الأردن" يتضح أن المرتكزات والأهداف تقوم على تعزيز وتحسين الجبهة الداخلية في الأردن واستقلالية إرادته وتوفير الضمانات الضرورية للمشروع الحضاري المتكامل. ويحتل الأردن الموقع الجغرافي والسياسي الأكثر تهديدا في المنطقة وذلك بسبب حدوده الطويلة في مواجهة الأخطار الصهيونية المتوقعة بين الحين والآخر.

« خصائص الأمن الوطني الأردني:

يتشكل الأمن الوطني الأردني من جملة خصائص أسهمت في تحديد ملامحه، ومن هذه الخصائص ما يتعلق بالوضع الجغرافي، ومنها ما له علاقة بالوضع الإقتصادي، والآخر يرتبط بالوضع الاجتماعي، وعلى هذا سنحاول أن نبين تأثير هذه العوامل على الأمن الوطني الأردني:

أ- الموقع الجغرافي:

تقع المملكة الأردنية الهاشمية في جنوب وسط قارة آسيا، ضمن وحدة جغرافية تسمى بلاد الشام. وبموقع إستراتيجي متميز مكنها من التحكم بطرق المواصلات القديمة التي كانت تربط ما بين مصر وسوريا من جهة وبين الجزيرة العربية وبلاد الرافدين من جهة أخرى. ويحد الأردن من الشرق الجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الغرب الضفة الغربية المحتلة (فلسطين) وإسرائيل، ومن الشمال سوريا.^(١)

(١) محافظة، محمد عبد الكريم، ٢٠١٠، التربية الوطنية، الطبعة الثامنة، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ١٣.



الشكل رقم (٢) - خارطة المملكة الأردنية الهاشمية

إن موقع الأردن حساس بين دول قوية متصارعة، ليس فقط بسبب القضية الفلسطينية ووجود عدو محتل قوي على حدوده الغربية وما جرّ عليه ذلك من ويلات وحروب، بل بسبب التناحر العربي-العربي المتمثل في طلب الزعامة بين مصر والعراق مثلاً، والتنافر بين حزبي البعث في كل من سوريا والعراق. هذه الأحداث التي أصبحت من أهم المؤثرات على إنتهاج الأردن سياسة لا يقف فيها مع طرف ضد آخر طلباً للاستقرار ومنعاً لتهديد مستقبله ونظامه^(١)

وقد ساهم موقع الأردن في التأثير سلباً وإيجاباً على سياساته الخارجية من حيث الإنخراط في مشكلات فرضها هذا الموقع وأهمها: (٢)

(١) الحصري، عمر والعدوان، مصطفى ٢٠٠٣. التربية الوطنية الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي، ص ٣٣.

(٢) محافظة، علي، ٢٠٠٦، التربية الوطنية، دار جريب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ص

١. الارتباط الجغرافي والتاريخي بفلسطين جعل القضية الفلسطينية أحد أهم قضايا السياسة الخارجية الأردنية. لقد تداخلت ملابسات القضية الفلسطينية مع تفاصيل السياسة الخارجية الأردنية منذ نشوء الإمارة في شرق الأردن، ثم تقسيم فلسطين. وقد تمكن الجيش الأردني من الحفاظ على أجزاء من القدس في حرب ١٩٤٨، ثم الوحدة بين ضفتي نهر الأردن عام ١٩٥٠، إلى حرب ١٩٦٧، وحرب ١٩٧٣ التي شارك فيها الجيش الأردني على الجبهة السورية، ثم انعكاسات الانتفاضات الفلسطينية في الأرض المحتلة على المجتمع والاقتصاد والسلوك السياسي الداخلي والخارجي للأردن. ويمكن القول بأن القضية الفلسطينية أخذت الحيز الأكبر من النشاط السياسي الأردني، ولا شك أن التجاور الجغرافي والتداخل التاريخي والسكاني كان من العوامل المركزية في ذلك.

٢. قرب الأردن من منابع النفط، جعله مجاوراً لمناطق التنافس الدولي على مصادر الطاقة.

ب- العوامل الاقتصادية؛

تأثر الاقتصاد الأردني كغيره من اقتصادات المنطقة العربية بعدد من المعطيات في ظل استمرار تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وحالة عدم الاستقرار في بعض الدولة العربية، وتعمق الأزمة المالية في منطقة اليورو. لقد جاءت الثورات العربية لتزيد من تفاقم أثر الأزمة العالمية على الاقتصاد الأردني، وبخاصة الثورة المصرية، وانقطاع الغاز المصري والثورة السورية والصراع المسلح الذي أثر في العلاقات التجارية الأردنية وفي قدرة البضائع الأردنية على الوصول للأسواق الأوروبية، حيث تراجعت معدلات النمو الحقيقي في العام ٢٠١١ مقارنة بالعالم السابق له من نحو ٥٪ إلى أقل من ٣٪، ما يعني خسارة اقتصادية قدرت بنحو ٤٠٠ مليون دينار أردني. كما تكبدت خزينة الدولة أعباءً إضافية بسبب تحرير أسعار المشتقات النفطية، وانقطاع الغاز المصري، والمطالبات المحلية بهيكل الرواتب لدى الجهاز الحكومي، إذ انعكست محصلة ذلك كله على الوضع

الكلية للموازنة العامة للدولة التي ارتفعت فيها نسبة العجز المالي قبل المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٧,٧٪ العام ٢٠١٠ إلى نحو ٢,١٢٪ العام ٢٠١١، مرتفعاً من نحو ١٤٤٦ مليون دينار أردني.^(١)

كذلك فقد تراجعت تغطية الإيرادات المحلية إلى النفقات التجارية خلال تلك الفترة بشكل واضح من ١٠١٪ للعام ٢٠١١ إلى أقل من ٩٠٪ للعام ٢٠١٠ ونحو ٧٣٪ للعام ٢٠٠٩ (نحو ٦٢٪ نسبة للنفقات الكلية).

من ناحية أخرى فقد ازدادت المساعدات والمنح الخارجية من نحو ٣٣٣ مليون دينار للعام ٢٠٠٩ إلى نحو ٤٠٠ مليون دينار في العام ٢٠١٠ لتقفز إلى ١٢١٥ مليون دينار للعام ٢٠١١ بفضل المنح السعودية التي وصلت إلى ما يقارب المليار دينار في ذلك العام.^(٢)

إتسم الاقتصاد الأردني دوماً بخاصية الإقتصاديات الصغيرة المفتوحة التي تتأثر بمحيطها الإقليمي وإطارها الدولي لاعتمادها دوماً على ما تتلقاه من تبعات إقتصادية وسياسية وإجتماعية من الطرفين. وقد اتضح وبشكل جلي حتى نهاية القرن الماضي بأن الإقتصاد الأردني كان مرآة لإطاره الإقليمي، فكان يشهد مراحل تنمية تماثل بشكل كبير مع ذلك الاطار، حتى أنه وسم في مرحلة طفرة النفط الأولى بأنه الإقتصاد النفطي الوحيد الذي لا ينتج نفطاً، متأثراً بما شهده الإقتصاد الأردني من طفرة كبيرة خلال الفترة منذ منتصف عقد السبعينيات إلى بداية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم التي شهدت خلالها المنطقة، وخاصةً دول الخليج العربي المصدرة للنفط، فورة نفطية أدت إلى ازدهار كبير في المنطقة. بيد أن الإقتصاد الأردني إتجه منذ بداية القرن الحالي نحو الإطار العملي بشكل أكبر، وذلك عبر بوابة منطقة التجارة العالمية الذي إنضم إلى عضويتها في العام ٢٠٠٠ وكذلك من خلال توقيع إتفاقيات تجارة حرة وشراكة مع كل من الولايات المتحدة

(١) مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢، أداء الإقتصاد الأردني في ظل الربيع العربي، أوراق بحثية الجامعة الأردنية.

(٢) نفس المصدر.

الأمريكية والاتحاد الأوروبي، علاوة على اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من الدول الأخرى مثل: تركيا وكندا وغيرها من الدول. (١)

إن تأثير الاقتصاد الأردني بالتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم عموماً وتشهدها المنطقة خصوصاً أمرٌ لا مناص منه. وقد شهد القرن الحالي مجموعة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أثرت بشكل كبير في مسار الإقتصادات العالمية. ولعل من أهم التطورات الطفرة العقارية الكبرى التي بدأت في الإطار العالمي، وانتقلت إلى الإطار الإقليمي وتلقاها الإقتصاد الأردني خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٧ بشكل ملموس (٢).

فقد تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥، إذ بلغ ما يُقدَّر بنسبة ٤, ٢٪، في أبطأ وتيرة له في أربع سنوات، متسبباً في ازدياد البطالة المرتفعة بالفعل. وتفاقت التداعيات الأمنية غير المباشرة للصراعات في المنطقة، لتؤثر تأثيراً سلبياً على السياحة، والإنشاءات، والاستثمار، والتجارة. بيد أن النمو في عدد من القطاعات تحسّن خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٥، ومنها الخدمات المالية والتأمينية، والنقل، والتخزين والاتصالات، والكهرباء والمياه، والتعدين وأعمال المحاجر.

وارتفع معدل البطالة إلى ١٣, ٠٪ في ٢٠١٥، مُسجلاً زيادة قدرها ١, ١٪ عن مستواه في ٢٠١٤. وحدث انكماش طفيف في معظم عام ٢٠١٥ بسبب استمرار تراجع أسعار النفط العالمية، وضعف اليورو، وفجوة الإنتاج السلبية، وانحسار ضغوط جانب العرض التي شوهدت في السنوات السابقة (ولاسيما على أسعار المساكن بسبب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين في ٢٠١٢-٢٠١٣). واستمرت السياسة النقدية في اتباع نهج توسعي، إذ

(١) طالب عوض، ٢٠١١، استراتيجية تحرير التجارة الخارجية الأردنية واتفاقية التجارة الحرة الأردنية الكندية.

(٢) مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢، أداء الإقتصاد الأردني في ظل الربيع العربي، أوراق بحثية الجامعة الأردنية.

خفض البنك المركزي سعر الإقراض الرئيسي بمقدار ١٢٥ نقطة أساس خلال عام ٢٠١٥. وارتفعت قليلاً إحتياطيات النقد الأجنبي إلى ١٤,٢ مليار دولار (ما يعادل تكلفة ٧,٥ شهر من الواردات) بنهاية ٢٠١٥. وانخفض عجز المالية العامة في ٢٠١٥ بفضل تقليص النفقات وانخفاض التحويلات من الميزانية العامة إلى شركة الكهرباء الوطنية التي عوّضت عن تراجع الإيرادات الداخلية والمنح. ولجأت شركة الكهرباء الوطنية إلى الاقتراض من بنوك تجارية بدلاً من الحكومة في ٢٠١٥، وأتاحت هذه الخطوة تخفيفاً لأعباء المالية العامة قدره ٧,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، ولولاها لاتسع عجز الموازنة العامة للدولة^(١).

ج- العوامل الاجتماعية:

من المعروف في علم الاجتماع السياسي أن التطور الصناعي والتجاري يؤدي إلى خلق شبكة من المصالح بين الأفراد تؤدي على المدى البعيد إلى تآكل الروابط التقليدية لصالح روابط جديدة مصلحة. فإذا ترافق ترابط المصالح العابرة للولاءات الضيقة مع خطة تربوية منهجية لتفكيك هذه الولاءات الضيقة، تكون قدرة المجتمع على التماسك أقوى، ويصبح شعار الوحدة الوطنية أمراً سهلاً المنال. ويمكن القول بأن البيئة الاجتماعية الأردنية تنطوي على قدر غير يسير من الولاءات الضيقة، بعضها تشكل بفعل الظروف التاريخية للمجتمع الأردني مثل ثنائية فلسطيني/ أردني، والتي عمقتها الملابس السياسية بين الطرفين منذ الوحدة بين الضفة الغربية والأردن. وهناك تعدد إثني وديني كرسته النظم الانتخابية بمنح جماعات عرقية أو دينية مقاعد نيابية محددة، كما هو الحال في المقاعد المخصصة في مجلس النواب للشركس والشيشان والمسيحيين. وهناك تباين ناتج عن طبيعة البنية الاجتماعية مثل التباين بين الحضر أو سكان المدن وبين البادية، والذي كرسته كذلك النظم الانتخابية المطبقة في المملكة بمنح البدو مقاعد برلمانية محددة^(٢).

(١) المرصد الإقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١٦. الأردن: الآفاق الإقتصادية، نقلاً عن

الرابط: <http://www.albankaldawli.org/ar>

(٢) محافظة، علي، مرجع سابق، ص ٢١٣.

يعتبر الأردن وريث الثورة العربية الكبرى، كما هو وراث رسالتها الإسلامية التي تجسدت فيها أهداف الثورة ومبادئها من حيث أن لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى، وأن الأردن موطن الأحرار العرب جميعاً وأنه جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والأمة العربية. وهذا الأمر يفرض عليه تقبل العرب والمسلمين من كل مكان فتجد فيه الأردني والفلسطيني والسوري والمغربي والحجازي والشركسي والشيشاني، وهي تعددية يجب التعامل معها بحكمة وتسخيرها لخدمة الأمة والوطن وأبنائه على حد سواء. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال بناء مجتمع متماسك، مجتمع الأسرة الواحدة، مجتمع المهاجرين والأنصار، مجتمع المواطنة الصالحة.^(١)

وقد فرض تشكّل مواطني الأردن من الأصول المختلفة على القيادة منذ عهد الملك المؤسس التعامل معه بإعتباره عامل توحيد وقوة لا تشتت وضعف ومبعث نهضة وإستقرار. فاستندت القيادة في دورها هذا إلى تغليب مفهوم رب الأسرة على مفهوم الحاكم في علاقاتها مع مواطنيها، حتى اجتمع ورثة الشعوب الإسلامية المختلفة وورثة الثورة العربية والنهضة العربية بين مواطني هذا البلد كل يعمل ضمن مجتمع الأسرة الواحدة في محاولة لتغليب مفهوم المواطنة والولاء والانتماء على مفهوم الأصل والشعبوية. فمفهوم الأسرة والعشيرة الواحدة يتطلب مواجهة التحديات والوقوف في وجهها صفاً واحداً.

وجعلت هذه الحالة من التماسك الإجتماعي من المواطن الأردني من شماله أو جنوبه متأهباً لنجدة أخيه في الغرب أو الشرق تحت مفهوم الأسرة الذي يغلب التماسك والترابط والإنسجام بين أفرادها. وفي المقابل فإن إكتمال هذا المفهوم يتطلب من الحاكم إنتهاج سياسة الاعتدال والوسطية في علاقته مع أسرته لضمان ترابطها وتماسكها لتشكل فيما بعد نواة لوحدة الأمة العربية والإسلامية. وما شهداء الأردن في القدس وغيرها من مدن فلسطين إلا بياناً على ذلك، ولا قيام الأردن بفتح أبوابه أمام الأخوة الفلسطينيين الذين تشرّدوا نتيجة لحربي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ إلا تأكيداً عليه.

(١) الحضرمي، عمر والعدوان، مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٥.

كذلك كان حرص الأردن الدائب على إبقاء الجسور مفتوحة مع أهلنا في المحتل من الأرض وعدم إغلاقها وقطعهم عن عالمهم العربي والإسلامي. بل لقد عمد الأردن إلى تزويد أبناء فلسطين بمن فيهم أبناء غزة بجوازات سفر أردنية لتسهيل حرية حركتهم وعملهم في الخارج، كما يقوم سنوياً بتقديم التسهيلات اللازمة لتأمين سفر الحجاج منهم إلى الديار المقدسة، وتأمين وصول المساعدات إليهم تلك التي يرسلها هو أو تأتي من الأقطار العربية والصديقة.

وفي الوقت نفسه فإن موقف الأردن ضد سياسة التهجير التي تمارسها إسرائيل لتفريغ الأرض من أهلها يصب أيضاً في هذا الإطار. وهو الذي عمل جاهداً لتقديم ما يمكن لإخوانه الفلسطينيين في الداخل وبالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية لدعم صمود سكان الأراضي المحتلة وتمكينهم من مواجهة التحديات والتمسك بالأرض وعدم تفريغها. ومن منطلق الاهتمام بالمواطنين اللاجئين والنازحين فقد عكفت الحكومة الأردنية منذ البدء على تقديم المساعدات اللازمة لدعم تطلعات الأهل ومساعدتهم للنهوض بأعبائهم المعيشية والتعليمية والصحية في مخيماتهم بالتعاون مع وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين، وكثيراً ما تحملت من الأعباء ما لم تستطع أن تقوم به تلك الوكالة. (١)

وقد تضمن الفكر السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين جملة من المحاور الأساسية التي تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بمصالح الدولة الأردنية والمجتمع الأردني، وتشكل هذه المحاور النظرية الإستراتيجية الوطنية لمفهوم الأمن الوطني الشامل الذي يأخذ في الاعتبار كافة عناصر الأمن كما تتعامل معها القيادة السياسية، في بعدها الداخلي والخارجي.

(١) الحضرمي، عمر والعدوان، مصطفى ٢٠٠٣ التربية الوطنية الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي، ص ٣٦.

لقد إعتبرت الحكومات الأردنية أن الوحدة الوطنية هي مرتكز أساسي للحفاظ على الأمن الوطني والاستقرار، وأن هذه الوحدة تمثل ترجمة مجسدة للقاعدة الدستورية التي تنص على أن الأردنيين متساوون أمام القانون، وهذا يتطلب أيضاً الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص واعتماد الكفاءة والأهلية معياراً أساسياً لتقلد المناصب والوظائف العامة في الدولة، وأنه لا بد من "الدعوة إلى صياغة ميثاق شرف يضع حداً لكل أشكال المحسوبية والواسطة".^(١)

وعند تشكيل أول حكومة في عهد الملك عبدالله الثاني فقد حرص الملك على تأكيد المنطلقات التي تحدد السياسة الأردنية في قضية الوحدة الوطنية في المستقبل، إنطلاقاً من ثوابت الأمن الوطني الشامل، وقد حدد هذه المنطلقات في كتاب التكليف الملكي لحكومة عبد الرؤوف الروابدة والتي تمثلت فيما يلي:

أ. الوحدة الوطنية هي إحدى المقومات التي تعطي الدولة الأردنية القوة وتحول دون الإختراق.

ب. إن هذه الوحدة تقتضي أن يتساوى الأردنيون جميعاً أمام القانون، فهم شركاء في أداء الواجبات والتمتع بالمزايا والمنافع الوطنية.

ج. الوحدة الوطنية بحاجة إلى تطبيق مبدأ سيادة القانون على الجميع دون تمييز.

د. ترسيخ النهج الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان.

هـ. تطبيق العدالة وفق أسس واضحة وشفافة.

و. إقامة التوازن في التنمية ومنافعها بين الأقاليم والمناطق الجغرافية في الأردن.

ز. الدولة بسلطاتها الدستورية هي الممثل الوحيد لكافة أفراد الشعب، وهي المسؤولة عن صيانة حقوق الجميع.

ح. تطبيق القانون ملزم على كل من يثير النزاعات أو يحاول العبث بالنسيج الوطني.

(١) كتاب التكليف الملكي الأول لحكومة علي أبو الراغب، ١٩ حزيران، ٢٠٠٠.

وقد أكد جلاله الملك عبد الله الثاني على أن "الالتزام بالحوار الوطني المستمر والشامل الذي يعزز مفهوم التعددية واحترام الرأي الآخر يمثل أولوية وخيار لا عودة عنه، ولكن يجب أن تسير- التعددية جنباً إلى جنب مع عملية التنمية الشاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التقدم والانفتاح الاقتصادي يشكل رافداً للتنمية السياسية، ولكن الأولوية التي تتقدم على كل هذه الأولويات هي أمن الأردن واستقراره، فبدون الأمن والاستقرار لا يمكن أن تكون هناك تنمية".^(١)

لقد أكد الملك عبد الله الثاني في أحاديثه وخطباته المختلفة على مبدأ الوحدة الوطنية بوصفه مطلباً رئيساً من متطلبات الأمن الوطني الأردني. رابطاً بين هذه الوحدة الوطنية وقضية حقوق الإنسان والمساواة بين الأفراد أمام القانون والدستور.^(٢)

« مرتكزات الأمن الوطني الأردني:

يقوم الأمن الوطني على المرتكزات والأركان التالية:^(٣)

١. الأمن الوطني الأردني جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي يؤثر فيه، ويتأثر به سلباً وإيجاباً، مما يجعل صمود الأردن وبناء منعه صموداً للأمة العربية، ويؤكد أهمية البعد القومي لقوة الأردن وحماية أمنه واستقراره.
٢. تنطلق السياسة الأردنية في مفهومها للأمن الوطني من إدراكها لمخاطر التجزئة والتبعية وما تؤدي إليه من تهديد للأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأردني والعربي، مما يتطلب سياسة وطنية تهدف إلى تأكيد الاستقلال في جميع المجالات وتحصين المجتمع الأردني وتعميق الانتماء إلى الوطن وتربية أجياله على التضحية والإيمان بعدالة قضايا الأمة المصيرية وتبصيرهم بطبيعة

(١) خطاب الملك عبد الله الثاني لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر: ٢٠٠٤

(٢) الوقائع والوثائق الأردنية، الربع الرابع، ٢٠٠٠، ص ٢٠٠

(٣) الميثاق الوطني الأردني، المطابع العسكرية عمان، كانون اول ١٩٩٠، ص ٣٥

العدو وأهدافه ومراكز تحالفاته وخطره الحقيقي الذي يهدد مستقبل الأمة العربية ومقدساتها وتأكيد مسؤولية العرب والمسلمين في دعم الأردن للحفاظ على أمنه وحماية المقدسات العربية والإسلامية.

٣. يتطلب تحقيق الأمن الوطني الأردني تعميق مفهوم الإحتراف لدى قواتنا المسلحة والعمل على توسيع قاعدتها، وتعزيز قدراتها وتطويرها، وتعبئة طاقات الوطن والشعب دعماً لها بما يمكنها من القيام بواجباتها، لحماية الوطن، والإسهام في إعمارهِ وتنميته، وبما يحقق أعلى درجات الإلتحام بين قطاعات الشعب كله، والإلتزام بالحفاظ على أمن الوطن وحماية إنجازاته.

٤. الأمن الإقتصادي والإجتماعي للشعب الأردني بفئاته المختلفة ركن أساسي من أركان أمنه الوطني يستلزم زيادة قدرة الوطن في الإعتماد على موارده الذاتية، وتمكينه من تلبية الحاجات الأساسية للشعب. بما يحفظ كرامة المواطن، ويسهم في توفير أمنه المادي والمعيشي والنفسي.

٥. ترسيخ النهج الديمقراطي عنصر أساسي لتعميق روح الإلتناء للوطن وتعزيز الثقة بمؤسساته والإسهام في تحقيق وحدة الشعب الأردني وحماية أمنه الوطني، ويأتي ذلك بإتاحة أسباب المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة في إطار من العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص والتوازن بين الحقوق والواجبات.^(١)

يهدف الأمن الوطني إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي تسهم بشكل مباشر في تحقيق إستقرار الدولة ونمائها وتطورها. وتحدد أولويات الأمن الوطني في ظل الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، ومن أولويات الأمن الوطني الأردني ما يلي:^(٢)

(١) الميثاق الوطني الأردني، المطابع العسكرية عمان، كانون اول ١٩٩٠، ص ٣٥.

(٢) العامري، مدوح سليمان ٢٠٠٨. العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، ص ٧٨-٧٩.

- الشرعية الراسخة للقيادة الهاشمية ونظام الحكم الملكي في الأردن.
- الرسالة القومية للدولة الأردنية وعروبة هويتها بإعتبارها وريثة الثورة العربية الكبرى.
- التناغم والإنسجام الوطني الأردني وتماسك جبهته الداخلية ورسوخ وحدته الوطنية.
- رسوخ وتأصل مفهوم دولة المؤسسات وتجذر حكم القانون.
- رفض أي مساومة على إستقرار وأمن الأردن، وطناً ومواطنين (مصلحة الأردن فوق أي اعتبار).
- وسطية الدولة الأردنية ووسطية طرحها وموقفها الثابت الراض للخلو والتطرف وإنكار الآخر ونبد الإرهاب في كل صوره وتجلياته.
- الثقة والإعتزاز بوعي وقدرات وإمكانيات المواطن الأردني.
- السعي نحو تحقيق التنمية الشاملة وتوزيع مكتسبات هذه التنمية بعدالة بين المواطنين.
- إلتزام الأردن الكامل بالقضايا العادلة لأمتة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والإلتزام بضرورة العمل على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس.



الفصل الثالث

النظام السياسي الأردني
ودوره في الأمن الوطني

الفصل الثالث

النظام السياسي الأردني ودوره في الأمن الوطني

يتناول هذا الفصل في ثناياه دور النظام السياسي الأردني في الأمن الوطني، وإن كنت قد أشرت في الفصل السابق لدورها بشكل عام، ولكن في هذا الفصل سوف يتم التركيز على البنية الهيكلية لكل جزء من السلطات الثلاث وهي التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومن هنا لابد من تحديد المؤشرات التي تقيس مدى استجابة النظام السياسي للأمن الوطني على سبيل العموم لا الحصر.

حيث ينطلق من خلال ثلاثة مباحث على التوالي، وهي:

المبحث الأول: السلطة التنفيذية والأمن الوطني.

المبحث الثاني: السلطة التشريعية والأمن الوطني.

المبحث الثالث: السلطة القضائية والأمن الوطني.



المبحث الأول

السلطة التنفيذية والأمن الوطني

أولاً: جلالة الملك عبد الله الثاني؛

صانع القرار الأول، والملك هو رأس الدولة وهو مصان من كل تبعة ومسؤولية^(١)، ويمارس صلاحياته بموجب إرادة ملكية، والإرادة تكون موقعة من رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصين، ويعطي الملك موافقته برسم توقيعه فوق التوقيع المذكوره^(٢)، وقد حدد الدستور الأردني وتعديلاته، أن أوامر الملك الشفوية والخطية لا تعفي الوزراء من مسؤوليتهم، حيث أن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال ووزارته^(٣).

وهنا نأتي إلى الصلاحيات التي تخص وتدخل ضمن الأمن الوطني فصلاحيات الملك قد حددت في الدستور ومنها قيادته للقوات المسلحة^(٤)، وحقه في اعلان الحرب وعقد الصلح وابرام المعاهدات^(٥).

وبالتالي يمارس الملك صلاحياته لكونه رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية الذي يقوم بتصرف شؤون البلاد وإدارة العلاقات الخارجية، وهذه الاختصاصات يعهد الملك تنفيذها لوزرائه وهم مسؤولون أمامه حيث يمكنه اقالمتهم وقبول استقالتهم،

(١) الدستور الأردني، المادة (٣٠).

(٢) الدستور الأردني، المادة (٤٠).

(٣) الدستور الأردني، المادة (٤٩).

(٤) الدستور الأردني، المادة (٣٢).

(٥) الدستور الأردني، المادة (٣٣).

وعليهم قبل مباشرتهم لأعمالهم أن يقسموا أمامه على الإخلاص والمحافظة على الدستور وخدمة الأمة. (١)

هذا بالنسبة لدور وصلاحيات جلالة الملك بالأمن الوطني، إلا أن هنالك مؤسسات تنفيذية لها علاقة برأس السلطة التنفيذية وهي:

ثانياً: مجلس الوزراء:

ويرأسه رئيس الحكومة الذي يُعَيَّن من قبل جلالة الملك وهذا الشخص تتوافر فيه وبوزرائه الصفات والمؤهلات التي تستلزمها المرحلة والاضاع السائدة، فرييس الوزراء قادر على رسم السياسة العامة للوزراء والتكلم باسم الحكومة، ويتولى مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، باستثناء ما قد يعهد به من تلك الشؤون بموجب الدستور إلى أي شخص أو هيئة أخرى، ويتولى الوزراء تنفيذ هذه المسؤولية وبإشراف مباشر من رئيس الوزراء، وبالنسبة لدور رئيس الوزراء في صناعة القرار السياسي الأردني فهو محدود ولا يتعدى تقديم المشورة غير الملزمة للملك والعمل على تنفيذ قراراته.

ويمكن القول بأن دور رئيس الوزراء وعلاقته بالسياسات العامة والتي من ضمنها تدخل القرارات السياسية تتحدد بعدة عوامل:

١. التكوين الفكري لرئيس الوزراء وشخصيته، هناك رؤساء وزرات لديهم اهتمامات محدودة بالسياسة الخارجية والعالم الخارجي، ويرجع ذلك إلى قلة اهتماماتهم بالأمر الخارجية قبل تعيينهم بهذا المنصب.
٢. لصلاحيات الدستورية الممنوحة له، والتي لا يملك حق تجاوزها بسبب رقابة رئيس الدولة الناجمة عن حقه في إقالة الحكومة.
٣. وضع رئيس الوزراء مع الملك ومع الشخصيات المكونة للمجلس غير المعلن (٢)

(١) الهزيمة، محمد عوض، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، ط ٣، الأردن، ٢٠٠٤م، ص: ١٧٧.

(٢) محمد عوض الهزيمة، المرجع السابق، ص: ١٨٩.

ثالثاً: وزارة الخارجية؛

تعتبر وزارة الخارجية الواجهة التي يطل بها الأردن على العالم الخارجي، وطبعاً هدفها هو انماء وتحسين وتوطيد العلاقات مع الدول الأجنبية بواسطة ادواتها واساليبها وجمع المعلومات وتزويد أجهزة الدولة كل حسب اختصاصه بتلك المعلومات لاتخاذ ما يلزم من القرارات، ولكن وزارة الخارجية الأردنية لا يتعدى دورها سوى بتنفيذ ما خولها اياه صانع القرار السياسي الأول (الملك).

وأما الدور الرئيسي لوزارة الخارجية ممثلة بوزيرها فيظهر أكثر الادوار التنفيذية، كإنجاز الإتفاقيات الثنائية ومتابعة القضايا الأساسية من سياسية واقتصادية التي تهم المملكة الأردنية الهاشمية من جانب، وتهم الدول الأخرى والمنظمات الدولية على اختلاف مستوياتها من جانب آخر، فمهمتها لا تتعدى الدور الإشرافي والتنسيق لجميع الأجهزة العاملة في وزارة الخارجية.

رابعاً: المؤسسة العسكرية؛

المؤسسة العسكرية الأردنية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية، فالملك باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة جعل دور وزير الدفاع دوراً تنفيذياً، وعلى الأخير تقديم المشورة في شؤون القرارات التي تتطلب قيام الجيش بدور تنفيذي لتلك القرارات أو تتطلب جهداً عسكرياً ثانوياً، والملك يستشير كما يستشير مدير الأمن العام والمخابرات العامة، ولعل الدور الأبرز الذي لعبته المؤسسة العسكرية كان في محاربتها للتنظيمات الارهابية في دول الجوار وخصوصاً تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ودورها في التنسيق العسكري مع دول التحالف الدولي لمكافحة الارهاب.



المبحث الثاني

السلطة التشريعية والأمن الوطني

السلطة التشريعية في النظام السياسي الأردني تنقسم إلى مجلسين: الأعيان ونواب ويتولاها بموجب المادة (٢٥) من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢م الملك ومجلس الأمة، ويتألف مجلس الأمة من مجلس الاعيان وعدد أعضائه (٦٥) عضوا يعينهم الملك، ومن مجلس النواب وعدد أعضائه (١٣٠) عضوا ينتخبهم الشعب، ومدته اربع سنوات.

أما ما يخص صلاحيات المجلس في مجال السياسة الخارجية فيتمثل في التصديق على المعاهدات التي تمس حقوق المواطنين الأردنيين العامة والخاصة، وأنها لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة. ويذكر أن المجلس عهد إلى لجنة كونها من عدد من أعضائه تدعى (لجنة الشؤون الخارجية) تعنى بالشؤون الخارجية، كما يمارس المجلس مراقبة سياسة الحكومة ويمكنه سحب الثقة بالحكومة ويسقطها.

هنالك العديد من القنوات التي من خلالها يمكن للسلطة التشريعية أن تمارس دورا في السياسة الخارجية وهي الشعب البرلمانية ولجنة فلسطين والدبلوماسية البرلمانية.

وفيما يتعلق بالنص الدستوري، فالمادة ٣٣ هي الأبرز من خلال التصديق على المعاهدات والاتفاقيات ما لم يترتب عليها إلتزامات مالية، وكانت تلك هي حجة رئيس الوزراء هاني الملقي عندما رد على مجلس النواب بخصوص اتفاقية الغاز مع اسرائيل وضرورة عرضها على مجلس النواب للموافقة.

بعد أن تناول رئيس الوزراء هاني الملقي الخيارات المتوفرة لتأمين مصادر الطاقة ومبررات اتفاقية الغاز مع الكيان الصهيوني قال " أعود للتأكيد بأن اتفاقية الغاز مع شركة (نوبل إنرجي) ما هي إلا واحدة من ضمن خيارات عديدة، نسعى من خلالها إلى تنويع مصادرها وخياراتنا، بما يضمن عدم تعرض اقتصادنا الوطني لهزات عنيفة بحجم الهزات

السابقة التي ما زلنا نلمس آثارها بوضوح، وهذه الاتفاقية لن ترهن اقتصادنا الوطني لصالح أيّ جهة، فهي تشكّل فقط ما نسبته (٤٠٪) من حاجتنا للغاز الذي هو أحد مكونات خليط الطاقة لدينا وبذلك فهو يشكل ما نسبته ١٧٪ من الطاقة الكلية، وليس من كامل احتياجاتنا كما يظن البعض.^(١)

مستندا إلى نص الدستور حيث قال "أما ما يتعلق بذهاب البعض إلى وجوب شمول هذه الاتفاقية بأحكام المادة ٣٣ من الدستور فإنني أود أن أشير هنا إلى القرار التفسيري رقم (١) لسنة ١٩٦٢م، المنشور في العدد رقم (١٦٠٩) من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٢م، والذي يعتبر قاعدة تكميلية تلحق بالدستور، حيث ينصّ هذا القرار على أنّ الاتفاقات المالية التي تبرمها الدولة مع أيّ شخص طبيعي أو معنوي كالبنوك والشركات مثلاً، غير مشمولة بأحكام المادة (٣٣) من الدستور، ولا يحتاج نفاذها إلى موافقة مجلس الأمة ولو كان الأمر كذلك لطلبت الحكومة موافقة مجلس الأمة على اتفاقية شركة الكهرباء مع شركة شل المورد الحالي للغاز من مصادر مختلفة من العالم إلى العقبة التي وقّعت عام ٢٠١٥، أضف إلى ذلك فإن هذه الاتفاقيات لا تحمّل خزانة الدولة شيئاً من النفقات. ومما يؤيد هذا الرأي وجود دساتير أجنبية تشتمل على نصّ مماثل للمادة (٣٣) من الدستور، لكنّها لا تتطلب موافقة برلماناتها على مثل هذه الاتفاقيات."

يلاحظ من خلال الاستناد إلى النص وبالتحديد المادة ٣٣ من الدستور وطالما أنها لا تحمل الدولة أي التزامات مالية فهي حسب التفسير صحيحة.

كما أن مجلس النواب ما زال مقيداً بنص الفقرة (١) من المادة ٤٥ من الدستور الأردني التي تحصر مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية بالحكومة

(١) موقع مرايا نيوز الاخباري، بعنوان "الملقي اتفاقية الغاز لا تحتاج إلى موافقة مجلس النواب"، التاريخ:

باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو أي قانون إلى أي شخص أو هيئة أخرى.

كما أن المكتب الدائم لمجلس النواب، قد تقاسم جزءاً من مهماتها التي نصت عليها المادة ٤٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب والمتعلقة بتنظيم العلاقات مع البرلمانات الأخرى والاتحادات والجمعيات البرلمانية، مؤكداً أن هذه المهمة لا تقوم لجنة الشؤون الخارجية بها، وتنازلت عنها لصالح المكتب الدائم للمجلس.

و نجد هنا أن السلطة التشريعية مازالت مقيدة نوعاً ما نتيجة تغول السلطة التنفيذية وخصوصاً فيما يتعلق بالتحديات الخارجية التي تستأثر السلطة التنفيذية بها لأجهزتها وأدواتها وأساليبها المتنوعة على مختلف الأصعدة ناهيك عن الصلاحيات الممنوحة لها وفقاً للدستور الأردني.



المبحث الثالث

السلطة القضائية والأمن الوطني

وبحسب نص المادة (٩٧) القضاة مستقلون لا سلطان عليهم لغير القانون، وقد حدد الدستور الأردني المحاكم إلى ثلاث أنواع وهي المحاكم النظامية والمحاكم الدينية والمحاكم الخاصة.

كما تختص المحاكم النظامية اختصاصاتها في القضاء الحقوقي والجزائي وفق احكام القوانين النافذة المفعول في المملكة على أنه في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب أو في الأمور الحقوقية والتجارية التي قضت العادة في العرف الدولي بتطبيق قانون بلاد أخرى بشأنها ينفذ ذلك القانون بالكيفية التي ينص عليها القانون المحلي.

غير أنه لدى البحث عن دور السلطة القضائية بالنظر إلى الاتفاقيات والمعاهدات التي توقعها السلطة التنفيذية ومدى مشروعيتها من الناحية الدستورية، ومن هنا يكمن دور السلطة القضائية في النظر إلى مختلف القضايا التي تمس بحقوق الأردنيين والفصل فيها.

وان كان البعض يشير إلى محدودية الدور الذي تقوم به السلطة القضائية إلا أنها تبقى الاساس في حل أي خلاف يقع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ومراقبة مشروعية القوانين من الناحية الدستورية.



الفصل الرابع

التحديات الداخلية المؤثرة

على الأمن الوطني الأردني

الفصل الرابع

التحديات الداخلية المؤثرة

على الأمن الوطني الأردني

مرت المنطقة بظروف مختلفة شملت الظروف البيئية المحلية والإقليمية والدولية ومن أهمها قيام دولة إسرائيل وما تبعها من حروب، ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وحرب الخليج الأولى والثانية والثالثة وما يحدث الآن في العراق وتأثيره على دول الإقليم. كل هذه الظروف والأحداث ساهمت في تطوير الحياة الحزبية الأردنية من حيث فكرها وأهدافها وتطلعاتها وارتباطاتها الداخلية والخارجية، وأفرزت تيارات حزبية يمينية ويسارية ووسطية ومنها المتطرف بأفكاره وأهدافه، ثم أفرزت أحزاباً سرية غير مرخصة معارضة للنظام تهدف إلى التخريب الفكري والمادي للتأثير على الشعب وتنفيذ عمليات إرهابية ضد مراكز حيوية لزعة الأمن والاستقرار والتأثير على القرار السياسي، ونتيجة للانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي الذي تم عام ١٩٨٩ وما تبع ذلك من إجراء انتخابات نيابية، أقر مجلس الأمة الأردني في ٢/ آب/ ١٩٩٢ مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢ وذلك في جلسة مشتركة عقدها مجلسا الأعيان والنواب وصدر قانون الأحزاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢.

وسيتناول التحديات الداخلية في أربعة مباحث، على النحو التالي:

المبحث الأول: التحديات الفكرية والثقافية.

المبحث الثاني: التحديات السياسية والأمنية.

المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية.

المبحث الرابع: التحديات الاجتماعية.



المبحث الأول

التحديات الفكرية والثقافية

تواجه الدولة الأردنية تحديات ثقافية ترتبط بالوقوف في وجه أخطار العولمة الثقافية التي تستهدف الإنسان العربي والمسلم في المنطقة، والتي تحاول القضاء على الخصوصية الثقافية للأمم الضعيفة والنامية وإحلال ثقافة الدولة الأقوى.

وتلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في النفاذ إلى أعماق المجتمع العربي، وهي من الوسائل الأساسية والفاعلة في بناء وعيه وثقافته.

ومما يزيد من خطورة الأمر أن الإعلام أصبح ينافس بل ويحتل المكانة التي كانت موكولة إلى المؤسسات التعليمية والاجتماعية، كالأسرة والقبيلة، بل أصبح ينافس الكتاب في مهمته.

وهكذا تلعب الصورة والصوت والكلمة الدور الأساسي في تشكيل الوعي والثقافة والمعرفة. وهي التي صارت تبني لديه نماذج وأنماط سلوك غير مرغوبة، وتشيع لديه مثلاً ثقافة الاستهلاك وتحويل الإنسان إلى مجرد طالب للمتعة، والبعد به عن العمل وروح الإنتاج. وهكذا، تسهم وسائل الاتصال في بناء الإنسان وتشكيل أنماط سلوكه وعاداته، من خلال ما يشاهد ويسمع، وتزداد الخطورة إذا كان المتلقي جاهلاً ولا يعرف أن الذي يدير كثيراً من المؤسسات الإعلامية هي مجموعة من مؤسسات رأسمالية هدفها الربح المادي مهما كانت الوسيلة التي تتبعها.

ولا يمكن حصر التحديات الثقافية والفكرية في نقطتين أو ثلاث، ولكن نستطيع أن نحدد أبرز هذه الأخطار وهي العولمة التي تهدف إلى مسح الشخصية العربية الإسلامية، وتحاول مسح الثقافة والخصوصية العربية والإسلامية.

ونظراً لما للثقافة والإعلام من دور عظيم في تشكيل عقلية المواطن وبناء شخصيته والحفاظ على هويته العربية والإسلامية الأصلية وتحديد دورها الحضاري، نورد تالياً مجموعة إقتراحات للحد من التحدي الثقافي والإعلامي والتي من أبرزها ما يلي: ^(١)

١. تحديد منهجي للعلاقة مع الغرب: من حيث المبدأ لا يُعتبر تحدي العولمة بدعاً من التحديات فلقد سبق أن واجهت أمتنا مثل هذه التحديات بل الأخطار الحقيقية. إن تحدي العولمة ما هو إلا إمتداد لتحدي العلاقة مع الغرب الرأسمالي الصناعي، ومظاهر العولمة ومخاطرها ما هي إلا تطوير وتوسيع لمظاهر حضارة الغرب وأطماعه الإستعمارية الإستلابية. الجديد في الأمر هو تسارع هذا المد الزاحف وتسليحه بثورة المعلومات وتقنياتها المتجددة التي تسمح له بنشر أفكاره وقيمه بسهولة ويسر.

٢. إبراز عالمية الإسلام: فالإسلام خاتم الأديان وجاء رحمة للعالمين يهديهم سبيل السلام ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم، لذا ينبغي على المسلمين أن يحيوا فهمهم لعالمية الإسلام وأبعاده الإنسانية وينقلوها إلى عالم الواقع تحقيقاً للعدل ونشراً لمكارم الأخلاق وحمايةً للمستضعفين ومساعدة الفقراء والمساكين الذين يعج بهم العالم ويتزايدون بكثرة بفضل اقتصادات العولمة. إن الإسلام جاء للناس كافة الذين خلقوا من نفس واحدة فأصبحوا شعباً وقبائل لتتعارف وتتلاقى.

وفي هذا الاطار قال جلالة الملك عبدالله الثاني خلال مؤتمر "نهضة الأمة: حوار الأديان، والإسلام من أجل السلام والحضارة" في جاكرتا، اندونيسيا في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤ تعد القيم الروحية والاجتماعية للإسلام في غاية الأهمية لمستقبل

(١) العويمر، حسن عبد الله والعويمر، وليد عبد الهادي ٢٠٠٩. التربية الوطنية، الطبعة الأولى، معان: دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع، ص ٢٦١-٢٦٢.

العالم. ولكل مسلم دور يلعبه - خاصةً أبنائنا وبناتنا الشباب - للمساعدة في إرشاد البشرية إلى الطريق الصحيح، والعمل مع الآخرين على حل المشاكل، ومواجهة التحديات وإغتنام الفرص^(١).

ويمكن إجمال أهم التحديات الثقافية التي تواجه الأردن بما يلي: (٢)

١ - العولمة الثقافية وتتمثل في توسيع وانتشار الثقافات بأنواعها على مستوى العالم، وتُشكل تحدياً لخصوصية الهوية الثقافية، كما أنها تعكس التنوع والاختلاف في الثقافات العالمية، وترتبط العولمة الثقافية بفكرة التنمية والتوحيد الثقافي للعالم، ومن هنا نحن نعلم بأن الأردن لا يعيش بمعزل عن العالم، لذا ينبغي تحديد الهوية الوطنية لسكانه ونغرس فيهم حب الوطن، والمزيد من الولاء والانتماء حتى لا ينجرّف سكانه أمام السيل العارم من أشكال الثقافة المتمثل في الصحافة والمتنديات والفضائيات ووسائل الإعلام والاتصال المختلفة. (٣)

٢ - ضعف القيم الروحية والأخلاقية: تعد القيم الروحية والأخلاقية الأساس في الثقافة العربية الإسلامية. ومن هذه القيم إحترام الأسرة وإعتمادها نواة البناء الاجتماعي، وإيثار المروءة والعفو والتكافل الاجتماعي، وتقديس العمل النافع، والاستثمار الإنتاجي ومنع إكتناز الأموال، وحظر الاحتكار، وتكريم العلم والعلماء، والبحث عن المعرفة والحكمة، والدعوة إلى الابتكار والتأمل في الطبيعة وأسرارها وكشفها.

(١) جاكورتا، بتر، ٢٠١٤ الملك "الجميع مدعوون إلى الجدلية في السعي لتعزيز الحوار والتفاهم العالمي"، نقلا

عن الموقع: جلالة الملك عبدالله الثاني خلال مؤتمر "نهضة الأمة: حوار الأديان

(٢) محافظة، علي، مرجع سابق، ص ٢٤٠-٢٤٣.

(٣) عبدالله الزعبي، وآخرون، ١٩٩٤، الاحتياجات الأساسية لسكان الأردن حتى عام ٢٠٠٥، مع ربطها بالعوامل الديمغرافية، عمان، اللجنة الوطنية للسكان، ١٩٩٤.

٣- الضعف الشديد في اللغة الوطنية واللغات الحديثة: اللغة الوطنية هي أداة تلقي المعرفة وأداة التفكير والتعبير ووسيلة الاتصال والتفاهم. وهي الوعاء الذي يحتوي الثقافة الوطنية، واللغة العربية هي لغتنا الوطنية ولغة التعليم العام ولغة التعليم في كثير من التخصصات في الجامعات العربية والأردنية، ومن الملاحظ بوجه عام ضعف الطلبة الجامعيين في اللغة العربية، وضعف الخريجين العاملين في الصحف وفي وسائل الإعلام الأخرى، بالإضافة إلى الضعف الفاضح لدى المعلمين في مراحل التعليم العام المختلفة، وضعف العديد من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى. ولا شك أن استمرار هذا الوضع يضعف اللغة العربية ويحول دون تطورها ونموها لإستيعاب المنجزات والمصطلحات العلمية والتقنية الحديثة، وسوف ينعكس سلباً على الثقافة العربية نفسها.

٤- التفاعل مع ثقافة العصر: هذا هو التحدي الأقوى، إن رفض الغزو الثقافي الغربي لا يعني رفض ثقافة البلاد الصناعية المتقدمة، فلا بد من إستيعاب الفكر الغربي والفلسفة الغربية وفنون الغرب المختلفة ومدارسه الأدبية ونظرياته السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعلمية واللغوية والروحية، استيعاباً نقدياً علمياً موضوعياً ينأى عن التسليم بصحة كل ما يرد منها تسليماً مطلقاً، فكل ما يصل إلينا معرض للقبول أو الرفض وخاضع للنقد العلمي الموضوعي. (١)

٥- محدودية المشاركة الثقافية: ما زالت المشاركة الثقافية في بلادنا محدودة جداً، وتقتصر على فئات معينة. إن متانة القاعدة لأي أمة هي بمقدار مشاركة عناصر الشعب في خطط الثقافة وبرامجها وإنتاجها. فالشمولية في المشاركة تعني تعميق الإبداع وتوسيع انتشار الإنتاج الثقافي.

تشكل العولمة واقعاً دولياً مسلماً به، ويكمن خطرها كتحدٍ أمني لمنظومة الأمن الوطني الأردني، من أنها وضعت الأردن شأنه شأن الدول العربية والإسلامية أمام العديد من التحديات كالغزو الفكري والثقافي، والتحدي الإقتصادي، والتقني والنفسي، والتي إذا لم يحسن استيعابها والتعامل والتكيف معها، ستؤدي إلى آثار سلبية لا يحمد عقباها في منظومة الأمن الوطني الأردني، كإنتشار الفساد، وازدياد نسبة الفقر والبطالة، وضعف منظومة القيم الدينية والأخلاقية في المجتمع الأردني.

التحديات الثقافية التي تواجه المجتمع الأردني ومن ضمنها توسيع وانتشار الثقافات العالمية، والتي تشكل تحدياً للهوية الخصوصية الثقافية الأردنية. وتؤثر العولمة الثقافية على الثقافة الأردنية، وحيث أن الأردن لا يعيش بمعزل عن العالم، فيجب تحديد الهوية الوطنية لسكانه وغرس حب الوطن فيهم، والمزيد من الولاء والانتماء حتى لا ينجرّف المواطنون أمام السيل العارم من أشكال الثقافة الخارجية المتمثل في الصحافة والمنتديات والفضائيات ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري المختلفة.^(١)

ومن أبرز التحديات التي تواجه التنمية الثقافية في الأردن ما يلي: ضعف وضوح السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وضعف الوعي العام بأهمية التنمية الثقافية. كما أن مستوى التنسيق بين الجهات القائمة على التنمية الثقافية (الجهات الرسمية، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص) لا زال ضعيفاً بالرغم من أن أعداد المتعلمين في الأردن يشكل نسبة مرتفعة من المجتمع، إلا أن ضعف الموارد المالية والإقتصادية الذي يعاني منه الأردن وللسنوات طويلة جعل من الثقافة شيئاً غير أساسي لدى غالبية المجتمع، وجعل من المثقفين قلة قليلة تعاني من ضعف التمويل اللازم للأنشطة الثقافية التي يمارسونها، كما أن ضعف الموارد الإقتصادية شكل عبئاً على وزارة الثقافة الأردنية مما جعلها تحد من الدعم المقدم للهيئات الثقافية وللإبداع والمبدعين، في ضوء الميزانية المحدودة لهذه

(١) ذيب النور ٢٠١٣. التحديات الثقافية في الأردن وكيفية مواجهتها، ٢٠١٣، نقلاً عن:

الوزارة إضافة إلى ضعف البنى التحتية لقطاع الثقافة في معظم محافظات المملكة، وتركز الفعل الثقافي في العاصمة عمان، وعدم ملاءمة بعض التشريعات والأنظمة المعمول بها حالياً في الشأن الثقافي لمتطلبات العصر، وعدم توفر قاعدة بيانات ثقافية وفق نوع المنتج الثقافي، وجهة إنتاجه^(١).

وحيث أن الأردن جزء من المحيط العربي والذي يعاني أغلبه من ضعف في الثقافة العامة وضعف الأنشطة الثقافية المختلفة، مقارنة مع دول العالم المتقدم، ومع محاولات وزارة الثقافة الأردنية نشر الثقافة بكل السبل المتاحة إلا أن إقبال المواطن الأردني على النشاطات الثقافية لا زال ضعيفاً، حيث أنه يولي التعليم النسبة الأكبر من الاهتمام.



(١) التحديات التي تواجهها التنمية الثقافية في الأردن، ٢٠١٣، نقلاً عن: <http://www.culture.gov.jo>

المبحث الثاني

التحديات السياسية والأمنية

يعتبر هذا التحدي من أكبر التحديات الداخلية التي تواجه الأردن. إذ لا يزال هناك العديد من التحديات التي تقف في وجه المسار الديمقراطي. ومن هنا فإن القدرة على الإستمرار في النهج الديمقراطي تشكل تحدياً لا يمكن إنكاره، ولا بد من فتح المجال لمزيد من الإستمرار في النهج الديمقراطي، والعمل على تنميته.

فالديمقراطية في الأردن ما زالت بحاجة لجهود وإجراءات كبيرة لتعزيزها من خلال تعميق مفهوم الحرية المسؤولة، ونشر الوعي السياسي، وإشراك كافة قطاعات المجتمع في عملية صنع القرار، والمشاركة السياسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أهم العوائق التي تقف حائلاً في وجه الديمقراطية في الأردن هي المرحلة السابقة التي عاشتها الأردن، والمتمثلة بالأحكام العرفية، وحظر الأحزاب، ولهذا لا بد من تخطي هذه المرحلة نحو مزيد من الديمقراطية، والتوسع في مجال الحريات^(١).

كما أن عودة الحياة الديمقراطية للأردن بعد فترة انقطاع دامت ٣٢ سنة منذ وقف الحياة الحزبية عام ١٩٥٧ حتى العام ١٩٨٩ يمثل إنجازاً فريداً في منطقة الشرق الأوسط وبالذات بين الدول العربية. ولكن أمام هذه العودة تحدٍ حقيقي يتمثل في عزوف الأردنيين عن الإنخراط في الحياة السياسية من خلال الإنتساب للأحزاب السياسية كنوع من الخوف من العودة إلى فترة تحريم الحزبية والإنتساب لها واعتقال كل من ينتسب أو يؤسس حزباً في الأردن.

(١) العنقارة، محمد محمود خلف والبواعنة، لؤي إبراهيم سليمان ٢٠٠٧. التربية الوطنية، الطبعة الأولى، إربد: المركز القومي للنشر، ص ١٩٦.

ويتمثل التحدي الآخر في صعوبة فهم المواطنين لمتطلبات الديمقراطية الحقيقية والتي تقوم أساساً على احترام القانون واحترام الأغلبية وعدم تقديم المصلحة الخاصة على العامة وإفراز الشخصيات الكفوة للعمل السياسي والخدمة العامة^(١).

إلى جانب ما تقدم، هناك ظاهرة العنف والإرهاب، وما تفرضه من ضرورات للعمل على معالجتها بكافة أشكالها ومضامينها، كما تقتضي الضرورة وبفس الوقت، العمل على تحسين صورة الإسلام والنأي بها عن كل ما له علاقة بالعنف السياسي والإرهاب.

تأخذ ظاهرة العنف السياسي أشكالاً مختلفة، فهناك العنف المسلح الذي تمارسه التنظيمات السياسية التي تخضع بلادها للاحتلال كما في العراق وفلسطين. في حين أن العنف الذي يتجه نحو السلطات السياسية والمدنيين في المجتمع يسمى إرهاباً، وقد كان لطبيعة موقع الأردن الجغرافي، وطبيعة مواقفه السياسية أن أصبح عرضة للإرهاب. وشهد الأردن عبر عقود عدداً من التنظيمات السياسية التي تميل لإستخدام العنف، وتمثل ذلك باغتيال لورانس فولي مندوب وكالة الإنماء الأمريكية في عمان، وتفاقم الإرهاب بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. وعانت الأردن من هذه الظاهرة من خلال تفجيرات فنادق عمان في شهر تشرين ثاني عام ٢٠٠٥ التي أدت لإستشهاد ستين شخصاً وسقوط عشرات الجرحى.

وهكذا فالتحدي الأكبر لهذه الظاهرة يجب أن يتمثل في معرفة دوافعها، وطبيعة التنظيمات التي تديرها، ومحاولة محاورتها تمهيداً لدمجها في المجتمع، والتخلص من هذه الظاهرة^(٢).

(١) العويمر، حسن عبد الله والعويمر، وليد عبد الهادي ٢٠٠٩. التربية الوطنية، الطبعة الأولى، معان: دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع، ص ٢٥٠.

(٢) العناقرة، محمد محمود خلف والبواعنة، لؤي إبراهيم سليمان ٢٠٠٧. التربية الوطنية، الطبعة الأولى، إربد: المركز القومي للنشر، ص ١٩٧.

إن الصراع الإقليمي والدولي الدائر في المنطقة يؤثر على الأردن، فالمتطلع لموقع الأردن الجغرافي يجد أنه متوسط بين دول وقارات من الشرق والغرب. وقد سبب هذا الموقع العديد من المشاكل للأردن في محيطه الإقليمي أو الدولي. فالصراع في فلسطين أو في العراق وعدم استقرار الأوضاع في لبنان كل هذه الأحداث أثرت على الأردن وجعلته في قلب الأحداث والمشاريع التي تخطط لهذه المنطقة سواءً مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير.

ناهيك عن أن المجتمعات المدنية ترى في الدولة شكلاً رئيسياً ومستقلاً للتنظيم الاجتماعي، فقد أثرت العصبية دون مستوى القومية على الدول والتي خرجت على شكل حركات تحررية كما تحدث عنها مورتن كابلان بأن هنالك عدداً كبيراً من الدول تقع تحت رحمة المجموعات الارهابية.^(١) مثل العراق وسوريا وغيرها.

ونتيجة لموقع الأردن في بقعة ساخنة دولياً فقد سعت الدولة الأردنية منذ نشأتها حتى الآن إلى المطالبة بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وعدم تطور الخلافات البينية إلى نزاعات وصراعات تؤثر بالتالي على أمن واستقرار الأردن، فحاجة الأردن الماسة للدول المحيطة تدفعه للسعي نحو تحقيق الأمن والاستقرار في هذه الدول.^(٢)

وتوجد مجموعة من المؤسسات التي لها تأثير مباشر على الاستقرار السياسي الداخلي للدولة الأردنية، ولعل أبرز هذه المؤسسات الأحزاب السياسية، والتي سيتم التحدث عنها تالياً بشيء من التفصيل.

(١) برهم، هادي، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠١٠، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م، ص: ٩٩.

(٢) العويمر، حسن عبد الله والعويمر، وليد عبد الهادي (٢٠٠٩). التربية الوطنية، الطبعة الأولى، معان: دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع، ص ٢٥٠.

« الأحزاب السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دوراً كبيراً في التحكم بظاهرة الإستقرار السياسي الداخلي للدولة. والإستقرارية الناجمة عن مصدر الأحزاب السياسية تعتمد، وإلى حد بعيد، على طبيعة الأحزاب ذاتها، وطبيعة التنافس في ما بينها، والتسلط الإجتماعي والثقافي الذي تتواجد فيه، ودرجة الوعي السياسي والفكري، وبقدر تعلق الأمر بالأحزاب السياسية الأردنية القائمة، فقد بلغ عددها فعلياً بحسب تاريخ التأسيس حتى نهاية آذار ٢٠١١ (١٨) حزباً سياسياً، ولعل أبرز التحديات التي يمكن أن تثيرها الأحزاب السياسية الأردنية هي:

١. إن أكثرية الأحزاب بحاجة إلى إصلاحات ديمقراطية من الداخل وذلك من خلال التناوب على قيادة الحزب وإشراك المرأة والشباب في القيادة الحزبية وحرية الرأي والتعبير داخل الحزب الواحد.

٢. تركز العمل السياسي في أوساط النخبة السياسية والإقتصادية، أما عامة الناس فهم أغلبية صامتة ولا تساهم بالنشاط السياسي، والتوجه نحو الجانب الإجتماعي لا زال معدوما لدى الأحزاب باستثناء جبهة العمل الإسلامي التي تسعى للتواصل مع المجتمع من خلال الجمعيات الخيرية.

٣. يعتبر حزب جبهة العمل الإسلامي من المعارضة وهو واجهة سياسية لجماعة الإخوان المسلمين التي تأسست منذ عام ١٩٥٢، وهذا الحزب أكثر الأحزاب تنظيماً وله قواعده الشعبية ويناصره عدد كبير من المواطنين نظراً لتوجهاته المعلنة، ويعتمد في تمويله على التبرعات التي يحصل عليها من خلال جمعية المركز الإسلامي الخيرية ومن المشاريع الإستثمارية التي أقامها مثل المستشفى الإسلامي.

٤. تلتقي أحزاب الوسط كأحزاب جديدة مع بعضها في أدبياتها وفي نهجها السياسي إلى حد كبير، إلا أنها تشكلت كجماعات حول شخصيات معينة وأطروحات محددة، وظل كل حزب يدور في فلكه حفاظاً على أشخاصه،

ولا زالت تفتقر إلى القوة التي تجعلها محل نفوذ العشيرة والعائلة، إضافة إلى أن بعض المؤسسين لهذه الأحزاب يسعى لقيم له وزنا على الساحة الأردنية من خلال الحزب، ولم يلحظ أي قوة تأثير من القمة على القاعدة كونها لم تشكل من القاعدة الحزبية التي تنتخب القمة، وتصنف بأنها ضعيفة جدا نظرا لندرة مشاركتها في الحياة السياسية ولعدم تمثيلها سوى للأشخاص المؤسسين للحزب وأن غاليته لا زالت تتأثر بالسياسات الحكومية.

٥. النظرة السلبية للأحزاب من قبل المواطنين وعدم قناعتهم بالانتساب إليها أو جدوى الأحزاب في الممارسة السياسية.

٦. تشير الأوضاع الحالية داخل بعض الأحزاب إلى أن رئيس الحزب أو أمينه العام يتفرد بالقيادة دون اعتبار لبقية الأعضاء المؤسسين، ويلاحظ بأن الولاء داخل الحزب ليس للمبادئ إنما يكون لقائد الحزب لأنه هو مصدر تمويل الحزب.

٧. لم تستجب الكثير من هذه الأحزاب للتوجه العام والنصائح التي تقدم لهم من قبل المسؤولين السياسيين الأردنيين وعلى كافة المستويات، ومخاطبتهم من قبل جلالة الملك لأكثر من مرة بالاندماج وتشكيل كتلات تضم أربع مجموعات للأحزاب على سبيل المثال.

وعند قراءة المشهد الحزبي الأردني نجد أنها منقسمة إلى أربعة ألوان رئيسية: (١)

- التيار الإسلامي: وتمثله جبهة العمل الإسلامي التي تستند إلى تراث حزبي تمثله جماعة الإخوان المسلمين، وتمثل الجبهة هنا الثقل الإسلامي الحزبي، ويضاف إلى هذا التيار قوى إسلامية أخرى مثل حركة دعاء الإسلامية وغيرها.
- التيار اليساري: وتمثله عدة أحزاب كحزب الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي الأردني، (حشد) الحزب الديمقراطي الأردني.

- تيار الوسط: وتمثله أحزاب العهد والمستقبل وغيرها.
- التيار القومي: أحزاب البعث بشقيه العربي الاشتراكي والديمقراطي الأردني والحزب العربي.

يتمثل التحدي الذي يواجهه الأردن من خلال المعارضة غير المتمنية بالكامل للسياسات الأردنية وبعض هذه الأحزاب مدعوم من الخارج وذلك نتيجة للوضع الديمقراطي في الأردن وإستئناف الحياة الديمقراطية الذي بدأ عام ١٩٨٩، مما أدى إلى ظهور حركات وأحزاب مستغلة بذلك قانون الأحزاب وظهر العديد من الأحزاب المرخصة وغير المرخصة ومن هذه الأحزاب:

« الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي:

لا تزال جماعة الإخوان وجبهة العمل الإسلامي تواصلان المحاولات لاختراق الشارع الأردني مستغلين الظروف الحالية في الضفة الغربية والعراق وذلك بتحريض بعض المواطنين وإقناعهم بأفكار وأطروحات الجماعة وخاصةً ما يتعلق باليهود والعملية السلمية، وقد لوحظ استغلالهم لبعض المنابر والتصعيد بمضامين الخطب وإقامة المهرجانات الجماهيرية.

وشهد عام ٢٠١٣ تطوراً مهماً شغل الجماعة خلال الفترة اللاحقة، حيث أشهر عدد من شخصيات الجماعة المبادرة الوطنية للبناء والتي عرفت اختصاراً باسم "زمزم"، وهو ما اعتبرته قيادة الجماعة جسماً تنظيمياً موازياً، الأمر الذي نفاه القائمون على المبادرة، وبقي ملف الأزمة معلقاً ومفتوحاً وشهد كثيراً من التجاذبات، بين إحالات إلى المحاكم التنظيمية، وقرارات بالفصل، ومبادرات للتوصل إلى حلول توفيقية تضع حداً للمشكلة التي إستنزفت الجماعة.

وتحاول الجماعة جاهدة إقحام نفسها بأية مستجدات تظهر على الساحة الأردنية من خلال تدخلها المباشر في الانتخابات الطلابية في الجامعات وإصدار المنشورات

والمطبوعات المعارضة للعملية السلمية ومحاولة إثارة عواطف المواطنين بخصوص ما يجري على الساحة الفلسطينية.

« الأحزاب الدينية المتطرفة:

تتبنى هذه الأحزاب فكرة معارضة الدولة ومهاجمتها وتكفيرها وتدعو للثورة والتمرّد للإطاحة بالدولة الأردنية ولا تعترف بالدستور وترفض الديمقراطية والتعددية السياسية وقانون الأحزاب، وهي تتلقى الدعم من دول خارجية وتقوم بإجراء تدريبات للقيام بأعمال تخريبية وهذه الأحزاب محظورة في الأردن، ومنها حزب التحرير وجماعة التكفير والهجرة، وتتمثل أهداف الحزبين بما يلي:

- هدف استراتيجي وهو الإستقلال عن نظام الحكم في الأردن
- هدف سياسي ويتمثل في محاولة خلق جبهة معارضة ضد نظام الحكم في الأردن.
- هدف تنظيمي ويتمثل في بناء قواعد تنظيمية وحزبية لها على الساحة الأردنية من خلال الإنتشار بين شرائح ومؤسسات الدولة.
- هدف استخباري. وهو جمع المعلومات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية عن الأردن.
- هدف تخريبي من خلال النشرات والصحف والمجلات بهدف إظهار السلبيات والتركيز عليها.

« الأحزاب اليسارية:

هدفها تحقيق ما يسمى بالاشتراكية وترتبط بدول خارجية وتتلقى منها الدعم المادي وهي معارضة للعملية السلمية وبعضها يرى أن الكفاح المسلح هو الكفيل بإعادة الحقوق العربية ومن أبرز هذه الأحزاب الحزب الشيوعي الأردني، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، والحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني، والحزب التقدمي الديمقراطي.

« الحراك السياسي في الأردن:

الحراك السياسي الذي شهده الأردن في (٢٠١١-٢٠١٣) شكّل تحدياً للأحزاب السياسية بأطيافها كافة؛ المعارضة منها والموالية. ففي البداية، خطفت الحركات الشبابية الأضواء السياسية بطروحاتها الراديكالية، ما أدى بأحزاب المعارضة إلى تصليب مواقفها السياسية، وتصعيد مطالبها الإصلاحية. واعتقدت هذه الأحزاب أن لديها قاعدة شعبية تمكنها من فرض وتحقيق مطالبها؛ وحاول بعض أطراف المعارضة إختراق الحراك والسيطرة عليه. ولكن تبين مع مرور الوقت أن أجندة التيار العام في الحراك الشعبي غير الحزبي لا تذهب إلى حد المطالبة بتغيير بنية النظام، وتبين أن أحزاب المعارضة ليس لها القاعدة الشعبية التي تمكنها من تحقيق مطالبها الجذرية، فصعدت على الشجرة وبقيت هناك، وأصبحت خارج الإطار المؤسسي الذي سيدير الدفة السياسية في المستقبل المنظور. علاوة على أن استجابة الدولة لجزء من مطالب الحراك الشعبي قد أثرت بشكل سلبي على قوى المعارضة التي بات يُنظر إلى مطالبها، من جانب كثيرين، على أنها غير قابلة للتحقيق الآن^(١).

أما بالنسبة للأحزاب السياسية الوسطية والموالية التي اكتسبت قوتها ومكانتها السياسية، ليس بسبب رصيدها الشعبي وخطابها الإصلاحي بل من علاقتها أو علاقة رموزها التاريخية بالدولة، فقد جاء الحراك الشعبي من رحم قواعدها الشعبية، وتجاوزها بالخطاب الإصلاحي الجذري الذي لم تستطع أن تجاربه. ولم تنخرط هذه الأحزاب في السياسة الاحتجاجية من مظاهرات وغيرها، ولم تستطع طرح خطاب إصلاحي يستقطب الشارع ويميزها عن الخطاب الرسمي^(٢).

(١) تحدي الإصلاح يفرض على الأحزاب السياسية إجراء مراجعات واسعة، ٤/٤/٢٠١٣، نقلاً عن:

<http://www.jcss.org>

(٢) موسى شتيوي، مرجع سابق.

وبسبب من موقع الأردن الجغرافي، ومحدودية موارده الاقتصادية وطبيعة تركيبته الديمغرافية مما جعل من مسألة إستقرار الأردن واستشراف معالم مستقبله يتوقف على كيفية التعامل معها ومعالجتها، فقد لعبت العوامل الجغرافية والاقتصادية والديمغرافية دوراً محدداً للسياسة الأردنية الداخلية والخارجية من حيث ترتيب الأولويات والخيارات ووسائل تحقيقها. فالأردن دولة صغيرة وضعيفة نسبياً محاطة بدول كبيرة أو قوية نسبياً بالمقارنة معها. ويتسم الاقتصاد الأردني بصغر الحجم وقلة الموارد، وتشكل تركيبة الأردن السكانية بغالبيتها من مواطنين أردنيين من أصول أردنية وفلسطينية، وبالنسبة لمنطق سلوك الدولة السياسي فإن الاعتبارات الأمنية والسياسية تسمو على غيرها من الاعتبارات ويتوقف بقاء الدولة نفسها على الموقف من هذه التحديات. ومن أهم التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها الأردن اليوم ما يلي^(١):

١. تحقيق الأمن والاستقرار السياسي: بما يضمن أمن المواطن وبقاء الدولة واستمرارية نظامها السياسي. ففوق الأردن في عين عاصفة التغيرات الإقليمية يعرضه لتهديدات جدية للنظام السياسي القائم وإستمرار الدولة الأردنية ككيان أردني مستقل ومستقر.

٢. الديمقراطية والتنمية السياسية: حيث يعتبر الأردن اليوم مسألة التنمية السياسية أولوية في أجندة العمل الوطني بهدف إشراك كافة قطاعات المجتمع في عملية صنع القرار والاستفادة من كفاءات جميع المواطنين وجهودهم من خلال أوسع قدر ممكن من المشاركة السياسية المسؤولة تمكن الدولة الأردنية من تعبئة الموارد والطاقات البشرية المتاحة على الوجه الأفضل. كما يواجه الأردن تحدي تعميق الديمقراطية كنظام حكم وثقافة سياسية ومنهج لإدارة الصراعات الاجتماعية والسياسية وحل النزاعات بصورة سلمية بما يساهم في تحقيق أمن واستقرار الوطن والمواطن.

(١) محافظة، علي، ٢٠٠٦، التربية الوطنية، دار جريب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ص

٣. تشمل الوحدة الوطنية سائر مكونات المجتمع الأردني، بغض النظر عن الأصل، أو العرق، أو الدين، أو المعتقد السياسي، أو موضوع المواطنة والمصير حيث أن تجلية هذه الأمور وبكل الصراحة والوضوح، هو أحد أهم مرتكزات الأمن الوطني الأردني، خاصةً في هذه الظروف الدقيقة التي تعم الإقليم، ونحن جزء ومكون رئيس فيه، ولا نملك ترف الإفلات من التأثير المباشر، أو غير المباشر، بمخرجات تلك الظروف، والمحكومة في مجموعها، بتقاطع المصالح الإقليمية والدولية، وبمخرجات الصراع الدائر في المنطقة، سواءً على مستوى الدول داخلياً، أو على مستوى الإقليم بمجموعه.^(١)

٤. إستقرار الأوضاع الإقليمية: فموقع الأردن الجغرافي وبنية الإقتصادية والديمقراطية تجعله عرضة لأخطار عدم الإستقرار الإقليمي يتأثر بها سلباً وتنعكس على مستوى الأمن والإستقرار الداخلي وتهدد خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية. لذلك فالأردن معني بالعمل على تحقيق الإستقرار الإقليمي لا سيما في دول الجوار. فتأزم الأوضاع في العراق والأراضي المحتلة الفلسطينية واستمرار حالة الفوضى والتوتر من شأنه أن يشكل تهديداً مباشراً لأمن الأردن وسلامته.

٥. التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي: ينطلق الأردن في سياسته الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من اعتبارات واقعية عقلانية وموضوعية تقضي بضرورة حل الصراع بالطرق السلمية ضمن سلام عادل وشامل ودائم يعيد الحقوق لأصحابها ويجنب المنطقة المزيد من العنف والحرب والدمار. وعليه فإن الأردن يحرص شديد الحرص على إنجاز متطلبات اتفاقية أوسلو وإعادة الحياة لخارطة الطريق من أجل إيجاد حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية تسمح بإقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني مع

(١) طاهر المصري محاضرة الوحدة الوطنية كأحد أهم عناصر الأمن الوطني، كلية الدفاع الوطني،

الوحي بأن مخرجات وصيغ الحل ذات مساس مباشر بمصالح الأردن وأمنه. ولأجل إنجاز تسوية سياسية إقليمية وشاملة، فإن استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني تعتبر حاسمة في هذا الاتجاه من أجل حل الخلافات السورية الإسرائيلية واللبنانية الإسرائيلية وتحقيق السلام والأمن الإقليميين.

٦. محاربة العنف والتطرف والإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأياً كانت مصادره وفاعله، والتأكيد على أن لا صلة للدين الإسلامي السمح بكل دعاوى العنف والتطرف والإرهاب الأمر الذي يقتضي تقديم الصورة الحضارية الأخلاقية للإسلام والقائمة على أساس التسامح والسلام واحترام إنسانية الإنسان.

إن ما نطلق عليه الوحدة الوطنية، يمكن أن يتعزز ويتجذر، ويكون من أهم، إن لم يكن أهم مقومات الأمن الوطني الشامل، بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عندها نتوصل إلى معادلة إصلاحية وطنية، تركز إلى جملة من المبادئ والمفاهيم، بهدف التأكيد عليها وعلى الالتزام الكامل بشأنها، وهي^(١):

▪ إن الأردن وطن مستقل بهويته الوطنية الأردنية، وهو ليس وطناً بديلاً لأحد، ولن يكون، وأن كل من يحمل الجنسية الأردنية، هو أردني، وعليه أن يتصرف على هذا الأساس، وبالتالي فإن هويته أردنية.

▪ إن تجلية مفهوم المواطنة، هو المقدمة الأساسية لوحدة الشعب، "أي شعب"، وهي المبرر الوجداني الصادق، لتجذير الانتماء المنزه، والإحساس الكامل بالمسؤولية، وطنياً وإنسانياً نحو الوطن، والأردن وطن أصيل، يستحق وعن جدارة، شراكة حقيقية وأصيلة بين مكوناته الاجتماعية كافة، في العمل على إعلاء شأنه، والتضحية من أجله، والإيمان الكامل بهويته الوطنية الراسخة، والدفاع عنها بتجرد وإيمان.

(١) طاهر المصري محاضرة الوحدة الوطنية كأحد أهم عناصر الأمن الوطني، كلية الدفاع الوطني،

ومن هنا يجب التوصل إلى توافق وطني واضح وذلك على أسس محددة من أهمها^(١):

- تعزيز مبدأ ومفهوم المواطنة في نفوس أبناء وبنات الوطن جميعاً، وبكل ما تعنيه المواطنة من حقوق وإجراءات وسياسات، وفي طول البلاد وعرضها، ودون استثناء لأحد، وبالتأكيد فإن تعزيز مفهوم المواطنة هو الكفيل بالقضاء على مفهوم الوطن البديل.
- التوافق المطلق على أن الأردن وهويته الوطنية الأردنية، ثابت أساسي لا يتزعزع في شريعة ووجدان وسلوك الأردنيين كافة.
- رفض خطاب المحاصصة، وتعميم مخرجات التنمية ومقومات النهوض الإقتصادي والاجتماعي، في سائر أرجاء الوطن.
- الإيمان بحتمية الإصلاح السياسي الحقيقي، واتخاذ الإجراءات الحصيفة لمكافحة الفساد بكل أشكاله، المالي والإداري، والقضاء التام على هذه الآفة الخطيرة.
- العمل على تثبيت أسس الدولة المدنية التي هي بطبيعتها، العامل الأساسي للوحدة الوطنية، كما هي الحاضن القانوني والاجتماعي لهذه الوحدة.
- تكريس قيم العدل واستقلالية القضاء، وتجذير الحريات، وسيادة الدستور والقانون، واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

إن احتواء الأردن على أعراق متنوعة سواءً عرب أو شركس أو شيشان أو أرمن، كذلك وجود الدين المسيحي إلى جانب الدين الإسلامي الذي يدين به أغلبية الشعب الأردني، كذلك التنوع الثقافي في الأردن. كل هذه الاختلافات لا بد لها من ضابط يحركها في سبيل تحقيق المصلحة العليا وهذا الضابط هو الدستور والقانون والذي

(١) طاهر المصري المرجع السابق.

حفظ لكل هذه الفئات حقوقها ورتب عليها واجبات تجاه الوطن والأمة والدين. ومع ذلك نجد العديد من التشرذمات وإثارة النعرات الطائفية والعنصرية والتي تحد بالتالي من تماسك الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية. لذلك تسعى الدولة الأردنية دوماً إلى صهر كل هذه المتناقضات بهدف الاستفادة منها وتكوين عامل جذب ووحدة. لذا توجهت الدولة الأردنية نحو تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة والولاء والانتماء واحترام القانون وعدم الإعتداء على الآخرين وأن يكون الفيصل في حل النزاعات والصراعات هو الدستور والقانون^(١).



(١) العويمر، حسن عبد الله والعويمر، وليد عبد الهادي ٢٠٠٩. التربية الوطنية، الطبعة الأولى، معان: دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع، ص ٢٥١.

المبحث الثالث

التحديات الاقتصادية

يواجه الإقتصاد الأردني عدة تحديات إنعكست بشكلٍ سلبيٍّ على واقع الحياة السياسية والاجتماعية للدولة والمجتمع الأردني، فبالنظر إلى معدلات النمو الإقتصادي خلال العقد الماضي وما قبله، يتضح جلياً بأن متوسط الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، بلغ ما نسبته (٥, ٦٪) وفي المقابل بلغ (٥, ٢٪) فقط خلال الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٦، كما ارتفع إجمالي الدين العام بمعدلات تجاوزت النمو الإقتصادي، لتصل نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٩٥٪) مع نهاية العام ٢٠١٦، مقارنة مع ما كانت عليه هذه النسبة في عام ٢٠١٠ والبالغة (٦١٪)، كما وصلت نسبة البطالة إلى (٢٥, ١٥٪) في عام ٢٠١٦ مقارنة مع (٥, ١٢٪) في عام ٢٠١٠، وارتفعت نسبة البطالة بين صفوف الشباب إلى (٢٥٪) وارتفعت معدلات الفقر من (٤, ١٤٪) عام ٢٠١٠ إلى حوالي (٢٠٪) في عام ٢٠١٦.^(١)

وتمثلت التحديات الاقتصادية في ضعف الموارد الطبيعية وضعف القاعدة الصناعية وصغر حجم الإنتاج المحلي، الأمر الذي تمخّض عنه بروز العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من بطالة وفقرٍ ومديونية، ساعد في بروزها طبيعة الظروف السياسية وحالة عدم الاستقرار القائمة في المنطقة، ولمواجهة هذه التحديات الثقيلة قام الأردن بتطبيق مجموعةٍ من برامج التصحيح الإقتصادي من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق، وإجراء تغييرٍ في دور الدولة الإقتصادي وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، الذي أدّى إلى تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الرئيسية، والسير قُدماً بخصخصة عددٍ من المؤسسات العامة وتطوير القوانين بشكلٍ يساعد على تشجيع الإستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وتطوير العلاقات الاقتصادية الأردنية العربية والدولية.

(١) خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن، ٢٠١٧م، ص: ٥.

وتعتمد المملكة الأردنية الهاشمية بشكل عام على المساعدات والقروض الخارجية، حيث تأتي على شكل منح أو تسهيلات، والسبب الرئيسي هو قلة ومحدودية الموارد الاقتصادية لديها، حيث تتقرب من الدول الكبرى، واتجهت إلى الدبلوماسية لعجزها الاقتصادي كما أن الزيادة في طلب القروض والمنح أثر على الأردن و شكّل لديها عجزاً في الميزان التجاري منذ الاستقلال، حيث سعت إلى التخفيف من الاعتماد على المساعدات والقروض من خلال التنمية وإقامة المشاريع الاستثمارية، ولكنها تنمو وفق مسار بطيء، وذلك نتيجة القيود والضغطات الخارجية وخصوصاً المنح والقروض المرتبطة بشروط معينة.^(١)

واعتُبر عام ٢٠١٣ أكثر الأعوام تحدياً للأردن وخصوصاً مع التحديات التمويلية، حيث واجهت الحكومة الأردنية في العام ٢٠١٤م والذي وصفه المحللون الإقتصاديون بـ "التحدي الكبير" خاصةً في توفير مساعداتٍ خارجيةٍ لتغطية عجز الموازنة، نظراً إلى أن المساعدات التي حصلت عليها الحكومة مؤخراً من دول خليجيةٍ تركزت على دعم مشروعاتٍ استثمارية، وليس دعماً مباشراً للخزينة^(٢).

وبرز قطاع الطاقة كأبرز التحديات التي تواجه الإقتصاد الأردني للعام ٢٠١٣ فوجب على الحكومة الأردنية العمل على استغلال الصخر الزيتي في استخراج النفط لتقليل من فاتورة النفط التي تكلف الخزينة الأردنية الكثير. حيث لا بد من تشجيع القطاع الخاص والبحث عن شركاء استراتيجيين في مجال الطاقة المتجددة المتمثلة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح^(٣).

(١) تليان، اسامة، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، الأردن، ٢٠٠١م، ص: ٣٢.

(٢) أنس ضمرة، مختصون: ملف الطاقة أكبر تحديات الإقتصاد الوطني في ٢٠١٣، ٢٠١٣ نقلاً عن:

<http://www.jortoday.net>

(٣) أنس ضمرة، مرجع سابق.

وحيث أن استغلال الطاقة المتجددة سيعود بفوائد بعيدة المدى، رغم ارتفاع تكلفتها الإنشائية، وضرورة تشجيع الاستثمار في هذا المجال. كما شكّل ارتفاع معدل التضخم تحدياً أساسياً للحكومة الأردنية حيث أن ارتفاع الأسعار يسهم في زيادة هذا المعدل مما يشكل ضغطاً على الحكومة^(١).

و يواجه الأردن تحديات قوية في التمويل حيث أن الحكومة واجهت صعوبات في الإقتراض الخارجي، وهنا لا بد لوزارة المالية والبنك المركزي البحث عن مصادر تمويلية والحصول على أفضلها وأقلها فائدة.

ومن أهم التحديات التي تواجه الإقتصاد الأردني ما يلي:

أ- ضعف القطاعات الإنتاجية:

من أهم التحديات التي يواجهها الإقتصاد الأردني ضيق القاعدة الإنتاجية وبشكل خاص في مجال قطاع الإنتاج الزراعي والصناعي، ويمكن القول بأن السمة الغالبة للإقتصاد الأردني بأنه اقتصادٌ خدمي، حيث تحتل قطاعات الخدمات حوالي ثلثي حجم النشاطات الإقتصادية، وهذا ما أدى بالنتيجة إلى إرتفاع حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات.

ب- القطاع الزراعي:

يعتمد الأردن على الزراعة والتي تعد من أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، غير أنه يعاني من مشكلات كثيرة، ومنها أن قلة نسبة الاراضي الزراعية، حيث لا تزيد المساحة المزروعة في أفضل المواسم مطراً عن نصف المساحة الزراعية نتيجة الاعتماد شبه الكلي على نزول الامطار، كما ويخلو الأردن من الأنهار الجارية في المناطق الشرقية وندرته في المناطق الأخرى، كذلك قلة الموارد المالية المخصصة لأعمال الزراعة، والاعتماد على الأساليب القديمة في الإنتاج وتدني نسبة العمالة الماهرة.

(١) المرجع نفسه.

لقد قامت الحكومات المتعاقبة على معالجة تلك المشكلات للوصول إلى انتاجية غذائية متقدمة، ومنها انشاء مصرف زراعي يهدف إلى تقديم القروض الزراعية للمواطنين، وجمعية تعاونية أطلق عليها اسم مؤسسة الاقراض الزراعي، وتدشين أول مشروع مائي هام وهو مشروع قناة الغور الشرقية للاستفادة من مياه نهر اليرموك كما بنت العديد من السدود مثل سد وادي زقلاب ومشروع مياه الازرق وسد الملك طلال، كما قامت الحكومات بإنشاء المدارس الزراعية المتخصصة لتخريج قوى عاملة مدربة مثل مدرسة الشوبك الزراعية وأدخلت اساليب وتقنيات حديثة، ونظراً للاجراءات الزراعية السالفة فقد حقق الأردن اكتفاء ذاتياً في مجال انتاج الفاكهة بنسبة تصل إلى نحو (٩٥٪) وحقق فائضا عن الاكتفاء الذاتي في مجال انتاج الخضار بنسبة تقارب (٣٠٥، ٣٪) والبيض (١٢٥٪) غير أن العجز الوارد والخطير يتمثل في إنتاج الحبوب إذ لم يحقق سوى (٢٢٪) فقط ومن مادتي السكر والارز لم يحقق شيئاً وفق احصاءات عام ٢٠١٥م، إن أربعة أخماس متطلبات الأردن من أهم عناصر الغذاء تغطي بالمساعدات الأجنبية والاستيراد من الخارج وخاصة الحبوب مثل القمح والشعير.

وعلى الرغم من أن حوالي ثلث القوى العاملة الأردنية تعمل في قطاع الزراعة، إلا أن هذا القطاع لا تزيد مساهمته في الناتج المحلي عن (٨٪)، وهذا يعني محدودية كمية الإنتاج لنسبة كبيرة من القوى العاملة في الأردن، ويعود السبب في ضعف القطاع الزراعي إلى عدة عوامل من أهمها:

١. انخفاض إنتاجية الأرض بسبب محدودية الأراضي الزراعية، ومحدودية مياه الأمطار والري، وارتفاع أسعار الأسمدة والعلاجات والآلات الزراعية.

٢. تفتت ملكية الأراضي الزراعية بسبب عامل الميراث، إضافة إلى ترك العديد من الناس لأراضيهم دون زراعة، والهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص حياة أفضل.

وعلى الرغم من ذلك لم تبذل الحكومات المتعاقبة ما يكفي من الجهد لتبني سياسة زراعية رصينة قادرة على لجوء المستثمرين لهذا القطاع أو تمسك المزارعين بمهنتهم

الأساسية، حيث اضطروا للانتقال إلى مدن أخرى أو إلى مراكز المدن للعمل في التجارة والخدمات مخلفين ورائهم فجوة في الإنتاج الزراعي والغذائي. وفي هذا السياق يجب على الحكومة إعادة رسم السياسة الزراعية وإيجاد حاضنة من شأنها الارتقاء بالقدرات والتكنولوجيا وتوفير التمويل الرخيص لشريحة المزارعين فضلاً عن أهمية الارتقاء بدور مؤسسة التسويق الزراعي لضمان توجيه المنتجات لأسواق غير تقليدية.^(١)

إن اعتماد الأردن على إنتاجها الزراعي سيقف من عجز ميزان المدفوعات وخسارة العملة الصعبة نتيجة عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه المملكة منذ سنوات. لقد كان القطاع الزراعي الأردني تاريخياً قادراً على تلبية كامل احتياجات الأردن الزراعية، بيد أن سياسة اقتصادية سمحت للبناء في الأراضي الزراعية الخصبة في محيط العاصمة والزرقاء وبقية المناطق أتت على تلك الأراضي، بل إن محافظة الزرقاء باتت تعاني مشاكل التصحر في ظل تراكم السياسات الزراعية الخاطئة. وهنا يبرز دور الشركة الوطنية للأمن الغذائي في ضبط إيقاع أسعار السلع الأساسية في السوق المحلية.^(٢)

وتبرز هنا ضرورة ملحة لإيجاد علاج لأزمة تراجع حصة المواطن من المعدلات الغذائية المطلوبة ليتمكن من المساهمة في تنمية بلاده، إذ تسبب ارتفاع أسعار السلع وتراجع الإنتاج المحلي وغياب الوظائف الجديدة في تراجع مداخيل أبناء الوطن وبالتالي قدرتهم على الحصول على حصتهم الطبيعية من الغذاء^(٣)، ويسهم ضعف القطاع الزراعي في أي بلد بإضعاف أمن الدولة بشكل عام حيث أن الأمن الوطني لأي دولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها الغذائي والذي يتم تحقيقه من خلال نجاح القطاع الزراعي في تنفيذ السياسات المرسومة له ليكون الإنتاج أعلى، وبالتالي يتم تحقيق جزء مهم من أهداف الأمن الوطني الأردني.

(١) الحمود: تراجع القطاع الزراعي يزيد مخنة الأمن الغذائي في الأردن، ٢٠١٠/١٠/١٧، نقلاً عن:

[/http://alsawt.net](http://alsawt.net)

(٢) الحمود، مرجع سابق.

(٣) المرجع نفسه.

« تحدي المياه:

يشكل عنصر الزراعة أساس التنمية الريفية الاقتصادية للاستثمار في الموارد الطبيعية وتوفير فرص العمل وسبل العيش الريفي والحفاظ على الصناعات الزراعية، التي قدرت فيها منظمة الأغذية والزراعة نسبة الأراضي الزراعية بحوالي (٥٪) من المساحة الكلية للأردن، في حين تمثل المراعي حوالي (٩٪) من تلك المساحة، وكما ذكرنا آنفاً فإن الزراعة تستهلك حوالي (٦٣٪) من الموارد المائية المتاحة، في حين أنها تمثل (٦٪) فقط من الاقتصاد الأردني،

وتتسم مصادر المياه في الأردن بشحها وتذبذبها حيث يقدر معدل طاقتها السنوية المتجددة بحوالي (٧٨٠) مليون م^٣ منها حوالي (٥٠٥) مليون م^٣ مياه سطحية و(٢٧٥) مليون م^٣ مياه جوفية إضافة لوجود مخزون جوفي غير متجدد يمكن إستغلاله بحدود (١٤٠) مليون م^٣ سنوياً من حوضي الديسي والجفر.

يضاف إلى ذلك مصادر المياه غير التقليدية والمياه التي تمت إستعادتها أثر توقيع معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية.

ولكن الأهم من ذلك هو التغيير في إدارة الطلب وتخصيص الكميات لكافة قطاعات إستخدام المياه، حيث يتم تخصيص (٣٦٦) مليون متر مكعب للإستخدامات المنزلية (٢٤٪) من كميات المياه المتاحة مقابل (١٠٨٠) مليون متر مكعب و(٧٢٪) للإستخدامات الزراعية.

وتهدف الخطة المأمولة وفق وجهة نظر الحكومة إلى زيادة الكميات المخصصة للإستخدامات المنزلية وتقليل الكميات المخصصة للزراعة ولكن بدون أهداف محددة مسبقاً إذ أن مثل هذا التغير سيعتمد على الموارد المائية وتخفيف الفاقد وتطوير التكنولوجيا وتغيير أنماط المحاصيل وزيادة كفاءة ترشيد إستهلاك المياه.

والجدول التالي يوضح أغراض المياه المستخدمة في عامي

٢٠١٢-٢٠١٣

أغراض	عام ٢٠١٢ / مليون م٣	عام ٢٠١٣ مليون م٣
كميات المياه المستغلة في مشاريع الري المختلفة في الأغوار الشمالية والوسطى.	١١٩,٩٨	١٤٣,٦٤
كميات المياه التي تم ضخها لغايات الشرب من قناة الملك عبد الله.	٦٢,١٤٣	٧٠,٠٦٣
كميات المياه التي تم ضخها لغايات الشرب من الخطوط الناقلة الجنوبية.	٤٣,٥٥٩	٤١,٩٨٧
كميات المياه المستغلة في مشاريع الري المختلفة في الأغوار الجنوبية.	٣٨,٢٣٢	٣٥,٧٨٥
كميات المياه المستغلة لغايات الصناعة في الأغوار الجنوبية.	٥,١٣٠	٤,٧٨٠
المجموع الكلي لكميات المياه المستعملة للأغراض المختلفة	٢٦٩,٠٤٤	٢٩٦,٢٥٥

إن أية مكتسبات في مجال الإدارة المستدامة لمصادر المياه، وأية إستثمارات مالية تقوم بها الدولة من خلال القطاع العام والخاص في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية الكبرى لن تكفل النجاح طويل الأمد بدون المضي قدماً وبتصميم كبير على تنفيذ أهداف السياسات السكانية المرتبطة بالاستفادة من الفرصة السكانية، لأن التحدي الأكبر هو في فقدان كافة منافع الإدارة المائية في حال إستمرت وتيرة النمو السكاني على حالها أو إرتفعت مما يعني إستنزاف كافة الموارد المائية المتاحة، حتى بعد تنفيذ المشاريع الكبرى.

ومن القضايا المهمة جداً في تحقيق التوازن ما بين النمو السكاني ومصادر المياه قضية إستدامة التخطيط الحضري بحيث يتم تكثيف النمو السكاني والحضري في المناطق المخدومة بشبكات المياه والصرف الصحي وتخفيف الإمتداد العمراني وخاصةً إلى

المناطق المرتفعة ذات الطبيعة الزراعية والتي تؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية، ووجود كلف عالية في ضخ المياه وإستنزاف الأحواض الجوفية، و فيما يتعلق بالإمتداد العمراني أيضاً فإن الحرص يجب أن يكون حازماً في تطوير تشريعات البناء والمواصفات التي تلزم المباني الجديدة بإستخدام تقنيات الحصاد المائي وخاصةً في المجمعات ذات الأسطح الواسعة والتي يمكن لها أن توفر كميات كبيرة من المياه وتدعم توجهات التنمية والحفاظ على الصحة العامة في المنازل من خلال زيادة كميات المياه المخصصة للإستخدامات المختلفة وعدم الإعتداد الكلي على المياه التي يتم تزويدها من قبل شبكات المياه.^(١)

وتكفل الحلول المستدامة إستمرار حصول السكان على الكميات الكافية من المياه وعدم الوصول إلى مرحلة العطش خلال السنوات القادمة، حيث لا تقتصر فقط على الحلول التكنولوجية مهما كانت أهميتها بل في تغيير السلوك الإستهلاكي.

وقد بلغ معدل استهلاك الفرد الأردني من المياه حوالي (١٤٠) م^٣ في العام، انخفض هذا الرقم إلى ١٢٠ م^٣ في عام ٢٠١٤ في ظل حركة اللجوء التي يتعرض لها الأردن في الأعوام الأخيرة، خاصةً من الناحية الشمالية المقصود بها الشقيقة سوريا، في حين أن معدل استهلاك الفرد من المياه على مستوى الإقليم يصل إلى ١٢٢٥ م^٣ في العام، بينما معدل الاستهلاك العالمي يصل إلى ٨٠٠٠ م^٣.

ونتيجة للزيادة السكانية الكبيرة في الأردن، والتي تُنسب إلى تدفق اللاجئين السوريين، قربت موعد استنفاد المياه كثيراً. إذ توقّعت وزارة المياه والري الأردنية أن يرتفع الطلب على المياه في المملكة بنسبة ١٦ في المئة في العام ٢٠١٣، وأن يزيد العجز المائي بنسبة ٥٠ في المئة تقريباً، حيث يرجع ذلك جزئياً إلى تدفق اللاجئين السوريين. وفي بعض مناطق الأردن، ضاعف اللاجئون السوريون الطلب على المياه.

(١) محاضرة ألقاها أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٨، بعنوان: آليات عمل وزارة التخطيط لدورة الدفاع الوطني، بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٨.

ج- القطاع الصناعي؛

يعتبر الانتاج الصناعي الأردني محدودا ويتمثل في المنتجات الصناعية الخفيفة والحرف اليدوية حيث تعتبر كل القطاعات في الأردن تكميلية ولا تعتمد على قطاع معين، ويعتمد الأردن على قطاع الخدمات بشكل أساسي كمورد إقتصادي.

ولارتباط قطاع الصناعة ارتباطا وثيقا بموارد الطاقة وحيث تفتقر الاردن الى مصادر الطاقة النفطية فقد أدى ذلك الى التأثير السلبي الكبير على الإقتصاد الأردني، والعجز في الميزان التجاري بسبب الخلل في الصادرات والواردات، حيث يعتبر عدم وجود صناعات ثقيلة مسببا أساسيا لذلك العجز.

وهكذا فالقصور في المجال الإنتاجي الزراعي والصناعي جعل الأردن في موضع تبعية اقتصادية وبالتالي أصبح ذلك من محددات السياسة الخارجية. يضاف إلى ذلك وجود خلل في الاحتياجات وعدم التنسيق في العمل العربي، على الرغم من وجود اتفاقيات بين الدول العربية والسوق المشتركة وغيرها، حيث أثرت كل تلك العوامل على موقف الأردن مع الدول الكبرى والحصول على الدعم من خلال اتفاقيات السلام مع اسرائيل.

وعلى الرغم من ذلك فقد شهد الأردن خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تطوراً تقنياً عالياً على مستوى البنية التحتية اللازمة لقيام صناعات متطورة مثل: شبكات الطرق الحديثة ومشاريع الكهرباء والمياه والخدمات العامة ووسائل المواصلات والاتصالات إضافة إلى إيجاد الكفاءات المدربة اللازمة للصناعة، إلا أن قطاع الصناعة في الأردن لا زال يعاني العديد من التحديات يتمثل أهمها فيما يلي:

١. ضعف رأس المال اللازم لقيام بعض الصناعات المتطورة، وصغر حجم السوق المحلي، وتدني مستوى الإستهلاك والقوة الشرائية عند المواطن الأردني.

٢. ارتفاع أسعار موارد الطاقة اللازمة للصناعة.

٣. ضعف ومحدودية الموارد الأولية المحلية اللازمة للصناعة.

٤. ضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية، وضعف الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى.

خفض الناتج المحلي والاعتماد على المساعدات الخارجية؛

يعتبر الأردن من الدول الفقيرة بمواردها الطبيعية وخصوصاً مادة النفط إذ تعتبر هذه الموارد إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، ونتيجة لشح هذه الموارد إزداد الاعتماد على استيراد السلع والمواد الأساسية مما أثر على ضعف الناتج المحلي وعجز الميزان التجاري الذي أدى بالنهاية إلى اعتماد الحكومة على المساعدات الخارجية وعلى الدين الخارجي الذي ضاعف من فاتورة المديونية الخارجية مما أثر سلباً على الإقتصاد الأردني.

فتصاعدت تكاليف فاتورة الطاقة، ونتيجة لإحتلال العراق فقد توقفت المنحة النفطية العراقية التي كان الأردن يحصل عليها، حيث بدأ الأردن بالبحث عن مصادر أخرى للحصول على النفط مما أدى إلى ارتفاع فاتورة النفط لتجاوز (٧٠) ديناراً أردنياً للبرميل الواحد وهذا بالتالي زاد من تداعيات التأثير السلبي على الإقتصاد الأردني.

« أزمة الطاقة أو تحدي الطاقة؛

يعد هذا التحدي أحد الملفات الساخنة التي تواجه الأردن. فالنجاح لم يسجل للآن عن كشف بترولية ناجعة في حجم الإنتاج على أرض الواقع، رغم المحاولات المتكررة في البحث والتنقيب منذ منتصف القرن العشرين، ونظراً لعدم وجود سياسة واضحة في الإستراتيجية الوطنية في قضايا الطاقة بمختلف مسمياتها حتى بداية عام ٢٠٠٧، واستجابة لهذا التحدي وما تفرضه متطلبات القرن الحادي والعشرين من إلتزامات. جاءت الرؤية الملكية السامية بإطلاق استراتيجية محدثة للطاقة عهد برئاستها إلى سمو الأمير حمزة بن الحسين، على إثر الاحتياجات المتزايدة من النفط وتداعيات ذلك على الموازنة العامة،

بسبب الزيادة السكانية المتسارعة، وتحسن الوضع المعيشي للمواطنين، وما أصاب البنية التحتية وما عليها من تطور في منشآت القطاعات كافة.^(١)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استهلاك الأردن اليومي من النفط في عام (٢٠١٢) بلغ ١٥٠ ألف برميل فيما بلغ عام (٢٠١١) ١٤٧ ألف برميل^(٢) صاحبه ارتفاع غير مسبوق في سعر النفط، وبقراءة تحليلية نقدية، يتبين من إستعراض الإستراتيجية الوطنية للطاقة التي نشرت في الصحف الرسمية بتاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٧ أنها جاءت متكاملة، راعت في سيناريوهاها وتوصياتها ومقترحاتها أبعاد الطاقة القصيرة والمتوسطة والطويلة؛ من أجل حياة أفضل في إطار مفاهيم التنمية الشاملة المستدامة. وبأمانة وموضوعية فإن هذه الخطة قد طرحت منظومة من الخيارات لمعالجة هذا الملف الشائك، والتي هي محل إجماع عند المواطنين، وما انفك أرباب الفكر والقلم والاختصاص منهم المناداة بها طوال عقود في محاورها كافة.^(٣)

وتهدف الاستراتيجية الوطنية إلى توسيع قاعدة استخدام الغاز الطبيعي في القطاعات كافة، لهذا تركز الحكومة من خلال وزارة الطاقة والثروة المعدنية على اكتشاف المزيد وتطوير القائم فيها، ولا سيما حقل الريشة الذي اكتشف عام ١٩٨٥م وبدأ الإنتاج فيه عام ١٩٨٩، حيث يقدر احتياط الحقل حوالي ثلاثة تريليون قدم مكعب، وينتج حالياً ٢٨ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً، ويسهم البئر رقم ٤٥ المكتشف مؤخراً بحوالي عشرة ملايين منها، بحسب ما أورده متحدث بإسم الوزارة في تصريح إلى وكالة الأنباء الأردنية بتاريخ ٥ تموز ٢٠٠٩.^(٤)

(١) الريحات، إبراهيم شحادة، وآخرون د.ت. التربة الوطنية. عمان: دار الحامد للنشر، ص ٢٣١.

(٢) ٨,٥ مليار دولار صادرات الأردن النفطية في ٢٠١٥، ٢٠١٣، نقلاً عن: <http://www.donianews.net>

(٣) الاستراتيجية الوطنية للطاقة، صحيفة الرأي صفحة الاقتصاد، ص ٣٣-٣٥، العدد ١٣٥٨١.

الاحتجاجات الأردنية ٢٠١١-٢٠١٢، الموسوعة الحرة، ٢٠١٣، نقلاً عن: <http://ar.wikipedia.org>، ص ٧.

(٤) الريحات، إبراهيم شحادة، وآخرون د.ت. التربة الوطنية. عمان: دار الحامد للنشر، ص ٢٣٣.

وقد انعكس ارتفاع أسعار الطاقة العالمي على الأردن بشكل سلبي، حيث يعاني الأردن من شح الموارد الإقتصادية، كما أنه يعاني من ثقل المديونية، وقد ساهم ارتفاع أسعار الطاقة في أعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢ بزيادة عدد الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بالتراجع عن رفع أسعار المشتقات النفطية، والتي وقعت بكثرة في تشرين الأول ٢٠١٢ بعد قرار الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية.^(١)

و سجلت أسعار النفط العالمية أقل مستوى لها منذ ١٣ عاماً، إذ انخفض سعر برميل النفط لما دون الـ ٣٠ دولاراً في ١٦ يناير الماضي، وجاء هذا الانخفاض بشكل تدريجي، فبعدما كان سعر البرميل ١٠٩ دولارات في يناير ٢٠١٤ أخذ في الانخفاض حتى وصل سعره في يناير ٢٠١٥ إلى ٥٠ دولاراً قبل أن يتدنى لهذا المستوى في يناير ٢٠١٦. ويأتي انخفاض أسعار النفط عالمياً في صالح الأردن، فتراجع أسعار النفط الخام بنسبة ٢٠٪ زاد من الإنتاج المحلي في العام المالي ٢٠١٥ بنسبة ١٪، كما أن عجز الموازنة انخفض في ٢٠١٥ بنسبة ٢٤٪ نتيجة تقلص فاتورة الطاقة^(٢).

وبسبب زيادة نسبة الفقراء في الأردن والبالغة (٢٠٪) للعام ٢٠١٦^(٣)، فإن رفع الأسعار الذي شمل بعض السلع الأساسية والضرورية يمكن أن يشكل تهديداً على أمن الأردن الداخلي، وقد تمثل ذلك بمسيرات احتجاجية في شتى المدن والمحافظات الأردنية، مارست خلالها بعض الجماهير الغاضبة أعمال التخريب والنهب والسلب، وهنا ظهر جلياً وبصورة منقطعة النظير تعامل قوات الأمن العام وقوات الدرك بمسؤولية عالية وروح وطنية مع هذه المظاهر، مما أسهم في الحد من الأضرار التي وقعت والتي كان من الممكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على مسيرة الإصلاح في الأردن.

(١) الاستراتيجية الوطنية للطاقة، صحيفة الرأي صفحة الإقتصاد، ص ٣٣-٣٥، العدد ١٣٥٨١.

الاحتجاجات الأردنية ٢٠١١-٢٠١٢، الموسوعة الحرة، ٢٠١٣، نقلاً عن: <http://ar.wikipedia.org>، ص ٧.

(٢) وكالة روم للأخبار ٢٠١٦ انخفاض أسعار النفط العالمي في صالح الأردن نقلاً عن الرابط:

<http://www.rumonline.net/print>

(٣) خطة تحفيز النمو الاقتصادي الاردني ١٠١٨-٢٠٢٢ ص ٦

المبحث الرابع

التحديات الاجتماعية

تأتي التحديات الاجتماعية ضمن التحديات التي تواجه الأمن الوطني الأردني، ومن أبرزها البطالة، الفقر، التزايد السكاني، قضية اللاجئين والنازحين والبعد العشائري.

« البطالة

البطالة هي الاختلال بين معدل القوى العاملة وفرص العمل المتاحة. وتُعدّ البطالة آفة اقتصادية وإجتماعية إذا لم يتم معالجتها بالأسلوب والوقت المناسبين حيث إنها سوف تتعمق ومن ثم يصبح أمر معالجتها صعباً أو مكلفاً أو الاثنين معاً، والبطالة مشكلة وطنية يجب أن تتكاتف جميع الجهود الوطنية أمام تحدياتها، فبالإضافة إلى الحكومة يجب أن يكون هناك دورٌ فاعلٌ في مكافحة البطالة للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الأردني بأشكالها المختلفة.

ولا تعتبر البطالة في الأردن أو في أغلب الأقطار النامية أمراً مستهجناً، إلا إن سوق العمل المحلي الذي يشكو من البطالة بين صفوف عمالته الوطنية يستخدم عمالة وافدة تعادل في حجمها البطالة التي يعانيتها، ومع أن هذا يعدّ شأنًا نادر الحدوث، ولكنه موجودٌ على أرض الواقع في سوق العمل المحلي، ويعتبر الأردن من الدول القلائل في المنطقة العربية بل وفي العالم من حيث تميزه بأنه من الأقطار المرسلة والمستقبلة للعمالة في آن واحد، وقد يكون هذا في زمن ارتفاع معدل النمو الإقتصادي أمراً عادياً، ولكن عندما يكون النمو الإقتصادي في ركود يكون الأمر مثاراً إنتباه، فقد بدأت العمالة الوافدة تظهر في الأردن بشكل مكثف مع دخوله عهد الطفرة الإقتصادية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥.

خصائص ونسب البطالة^(١):

- إن الدارس لخصائص وواقع البطالة في الأردن سيلحظ مجموعة ملاحظات أبرزها:
- بلغت نسبة الذكور النشيطين اقتصادياً من إجمالي قوة العمل الأردنية ٨١,٨٪ عام ٢٠١٦، في حين بلغت نسبة النشيطات اقتصادياً من الإناث (١٨,٢٪).
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية الخام للذكور (٣٩,٤٪) مقابل (٩٪) للإناث، في حين بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقّح (٥٨,٧٪) للذكور مقابل (١٣,٢٪) للإناث في عام ٢٠١٦.
- تركزت معظم العمالة الأردنية في محافظة العاصمة بنسبة بلغت (٣٨,٩٪) من مجموع المشتغلين الكلي، حيث كانت النسبة للذكور في محافظة العاصمة (٣٨,١٪) من مجموع المشتغلين الكلي للذكور، وكانت النسبة للإناث (٤٣,١٪) من مجموع المشتغلات الكلي للإناث.
- بلغت أعلى نسبة مشاركة للإناث في قطاعي "التعليم" و"الصحة" (٥٧,٤٪) و(٥١,٣٪) على التوالي من المجموع الكلي للمشتغلين الأردنيين لكلٍّ من هذين القطاعين.
- بلغت نسبة العاملين الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من ٢٠٠ دينار (٥,٨٪) من إجمالي العاملين بأجر، وأكثر من (٣٣,٤٪) من إجمالي العاملين كانت أجورهم الشهرية أقل من ٣٠٠ دينار.^(٢)
- سجل معدل البطالة عام ٢٠١٦ ارتفاعاً مقداره ٢,٣ نقطة مئوية، حيث بلغ (١٥,٣٪) في عام ٢٠١٦ مقارنةً مع (١٣٪) في عام ٢٠١٥.
- بلغ معدل البطالة (١٣,٣٪) للذكور مقابل (٢٤,١٪) للإناث في عام ٢٠١٦ مقارنةً مع (١١٪) و(٢٢,٥٪) للذكور والإناث على التوالي في عام ٢٠١٥.

(١) التقرير التحليلي: حالة العمالة والبطالة في الأردن للعام ٢٠١٦، دائرة الإحصاءات العامة، ص: ب

(٢) التقرير التحليلي: حالة العمالة والبطالة في الأردن للعام ٢٠١٦، دائرة الإحصاءات العامة، ص: ج

- شكّل الذكور ما نسبته (٢, ٧١٪) من مجموع المتعطّلين الكلي، بينما شكّلت الإناث (٨, ٢٨٪).
- بلغ معدل البطالة (٤, ١٣٪) بين الذكور مقابل (٦, ٢٣٪) بين الإناث في الحضر، في حين بلغ المعدل في الريف (١, ١٣٪) للذكور مقابل (٦, ٢٦٪) للإناث.
- سجّلت محافظة معان أعلى معدل بطالة للذكور حيث بلغ (١, ١٧٪) في حين سجّل أدنى معدل بطالة للذكور في محافظة جرش (٦, ١١٪).
- كان أعلى معدل بطالة للإناث في محافظة اربد حيث بلغ (٨, ٣٤٪) في حين بلغ أدنى معدل بطالة للإناث في محافظة العاصمة وبنسبة (١, ١٨٪).
- بلغ معدّل البطالة للشباب في الأعمار (٢٤-١٥ سنة) (٥, ٣١٪) للذكور مقابل (٩, ٥٦٪) للإناث.
- شكّلت الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة أكثر من نصف المتعطّلين عن العمل.^(١)
- بلغ معدل البطالة للبالغين من الذكور الذين أعمارهم ٢٥ سنة فأكثر (٨٪) مقابل (١٦٪) للإناث.
- شكّل الذكور المتعطّلون لمدة أكثر من سنة ما نسبته (٨, ٤١٪) من إجمالي المتعطّلين الذكور، مقابل ما نسبته (٦, ٤٦٪) للإناث من إجمالي المتعطّلات. وبلغت النسبة لكلا الجنسين (٢, ٤٣٪) في عام ٢٠١٦ مقارنة مع (١, ٣٧٪) في عام ٢٠١٥.
- بلغت نسبة المتعطّلات ممن يحملن شهادة البكالوريوس فأعلى (٧٦٪) من إجمالي المتعطّلات الإناث.
- شكّل الذكور من حملة المؤهلات التعليمية أقل من ثانوي باستثناء (الأميين) (٥, ٦٢٪) من إجمالي المتعطّلين الذكور.

(١) التقرير التحليلي: حالة العمالة والبطالة في الأردن للعام ٢٠١٦، دائرة الإحصاءات العامة، ص: ج

- بلغ معدل البطالة (٩, ٢٧٪) للعزاب، في حين بلغ المعدل للمتزوجين وللذين سبق لهم الزواج (مطلق/ مطلقة، أرمل/ أرملة، منفصل/ منفصلة) (٦, ٥٪) و(٨, ٨٪) على التوالي.
 - ارتفع معدل البطالة من (٣, ١٥٪) إلى (٢, ١٨٪) على مستوى المملكة بعد شمول المحبطين في عام ٢٠١٦.
 - بلغ أعلى معدل للبطالة في إقليم الشمال (١٧٪)، وبإضافة المحبطين ارتفع المعدل إلى (١, ٢٣٪)، وفي إقليم الجنوب (١٦٪) ارتفع بعد إضافة المحبطين إلى (٧, ٢١٪)، وكما بلغ معدل البطالة في إقليم الوسط (٣, ١٤٪)، وبإضافة المحبطين ارتفع إلى (١, ١٥٪).
 - بلغت النسبة الأعلى من المحبطين في محافظة اربد (١, ٤١٪) من إجمالي المحبطين.^(١)
 - شكّلت الإناث المحبطات ما نسبته (٧, ٥٦٪) من إجمالي المحبطين في عام ٢٠١٦.
- ومن أهم أسباب البطالة في الأردن:**

١. تراجع النمو الإقتصادي.
٢. إرتفاع معدل النمو السكاني، وقد بلغت هذه النسبة (٣, ٥٪) خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥).
٣. العمالة الوافدة وتأثيرها على العمالة الوطنية، حيث أشارت تقديرات دائرة الإحصاءات العامة بأن عدد السكان الأردنيين في سن العمل (١٥) سنة فأكثر قد بلغ في عام ٢٠١٦ (٢٥٧٨٣٣٤) فرداً، وقد بلغ عدد المتعطلين عن العمل (١٧٦١٨٦) فرداً أو ما نسبته (٥, ١٢٪) من إجمالي النشيطين اقتصادياً.^(٢)

(١) التقرير التحليلي: حالة العمالة والبطالة في الأردن للعام ٢٠١٦، دائرة الإحصاءات العامة، ص: ب

(٢) حالة البطالة في الأردن ٢٠١٦، دائرة الإحصاءات العامة، مديرية الإحصاءات العامة، قسم إحصاءات

٤. تدني الأجور في بعض الأعمال مما يجعل الأردنيين يعزفون عن العمل في بعض القطاعات ومنها القطاع الزراعي وقطاع المنسوجات وقطاع العمالة المنزلية ويتم الاستعانة بالعمالة الوافدة الزهيدة الأجر، وقد بلغ معدل البطالة في الحضر (٢, ١٠٪) بين الذكور مقابل (١, ٢١٪) بين الإناث في عام ٢٠١٦، في حين بلغ معدل البطالة في الريف في عام ٢٠١٦ (٨, ١٤٪) للذكور مقابل (٦, ٣٤٪) للإناث، وقد بلغت نسبة الحضر من مجموع عدد السكان في عام ٢٠١٦ (٦, ٨٦٪).^(١)

٥. عدم توفر الاستثمارات الأجنبية الكافية لتستوعب كافة أعداد العمالة الوطنية.

٦. عودة الكثير من العاملين خارج الوطن لأسباب سياسية وما مرت به المنطقة من حروب وغيرها.

٧. وقد اشارت دائرة الاحصاءات العامة إلى ان معدل البطالة في المملكة للربع الثالث من عام ٢٠١٦، بلغ ٤, ١٨٪ حيث بلغ المعدل للذكور ١, ١٨٪ مقابل ٥, ٢٨٪ للإناث لنفس الفترة.

وتالياً نص التقرير الصادر عن دائرة الاحصاءات العامة:

- إرتفع معدل البطالة للربع الثالث من عام ٢٠١٦ بمقدار ٦, ٤ نقطة مئوية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٦. وبأخذ الجنس بالإعتبار، يتضح أن معدل البطالة إرتفع للذكور بمقدار ٧, ٢ نقطة مئوية، وارتفع للإناث بمقدار ٣, ٤ نقطة مئوية وذلك عن الربع الثالث من عام ٢٠١٦.

- بينت النتائج أن معدل البطالة كان مرتفعاً بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد المتعطلين ممن يحملون مؤهل بكالوريوس فأعلى مقسوماً على قوة العمل لنفس المؤهل العلمي)، حيث بلغ ٢, ٢٨٪ مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى.

(١) السكان، ٢٠١٦. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني لعام ٢٠١٦، ص ١٧.

- أشارت النتائج إلى أن ٦١,٧٪ من إجمالي المتعطلين هم من حملة الشهادة الثانوية فأعلى، وأن ٣٨,٣٪ من إجمالي المتعطلين كانت مؤهلاتهم التعليمية أقل من شهادة الثانوية العامة.
- تباينت نسبة المتعطلين حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث بلغت نسبة المتعطلين الذكور من حملة البكالوريوس فأعلى ٢٨,١٪ مقابل ٧٦,٢٪ للإناث.

« الفقر

بلغت نسبة الفقر في عام ٢٠١٠ (١٤,٤٪) فيما بلغت (٢٠٪) للعام ٢٠١٣ باعتماد السلة الاستهلاكية للأسر في نفس العام، وهي نسبة الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن متوسط خط الفقر العام للمملكة، كما بلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) ٨١٣,٧ ديناراً للفرد سنوياً (أي ٦٨ ديناراً للفرد شهرياً). وعلى مستوى الأسرة المعيارية والمكونة من (٤,٥) فرد بلغ خط الفقر ٤٣٩٤ ديناراً سنوياً (أي ٣٦٦ ديناراً شهرياً). كما بلغ خط الفقر المدقع للأسرة (خط فقر الغذاء) ما قيمته ١٥١,٢ ديناراً شهرياً علماً بأن خط فقر الغذاء قد بلغ (٣٣٦) ديناراً للفرد سنوياً (أي ٢٨ ديناراً للفرد شهرياً).

وتشير النتائج إلى وجود تفاوت في نسب الفقر بين أفضية المملكة البالغ عددها ٨٩ قضاءً موزعة على ١٢ محافظة بشكل ملحوظ إذ بلغت في حدها الأقصى في كل من قضاء وادي عربة في محافظة العقبة (٥,٧١٪) وقضاء الرويشد في محافظة المفرق (٦٩,٦٪).^(١)

وقد بلغ متوسط الدخل السنوي لعام ٢٠١٠ (٨٨٤٢) ديناراً للأسرة، بارتفاع مقداره ١٠,٥٪ عن متوسط الدخل للأسرة في عام ٢٠٠٨ مقيماً بالرقم القياسي للأجور بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ والذي بلغ حوالي ٧٩١١ ديناراً سنوياً. وعلى المستوى التفصيلي،

(١) تقرير حالة الفقر في الأردن ٢٠١٣ دائرة الإحصاءات العامة ص ٣٦

ارتفع متوسط دخل الأسرة من الاستخدام في عام ٢٠١٠ بما نسبته ٨,٠٪ عن عام ٢٠٠٨، وارتفع متوسط دخل العاملين لحسابهم الخاص بنسبة بلغت ١,٨٪ عن عام ٢٠٠٨.

ويعني ارتفاع خط الفقر للفرد إلى ١٠٣٢ ديناراً سنوياً أنّ عدد الأسر الفقيرة في المملكة سيصبح نحو ١٨٠ ألف أسرة بدلاً من ١٢٠ ألف الأسرة حسب نتائج تقرير حالة الفقر عام ٢٠١٠.

بينما يرتفع عدد الفقراء من ٨٧٧ ألف فرد حسب تقرير الفقر لعام ٢٠١٠ إلى نحو ١,٢ مليون وفق نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠١٣ التي تحسب تقارير حالة الفقر في المملكة بناء على أرقامه. هذا وترتفع نسبة السكان من الأميين والمتعلمين في الشريحة الأفقر مقارنة بنسبتهم في الشريحة الأغنى (حوالي ٥٧,٧ ٪ مقابل ٣٥ ٪ على التوالي)، كما ترتفع نسبة حملة المؤهلات التعليمية العليا في الشريحة الأغنى مقارنة بالشرائح الأخرى وخاصة الشريحة الأفقر حيث بلغت نسبته أكثر من خمسة أضعاف نسبتهم في الشريحة الأفقر (٩, ٣٩ ٪ للشريحة الأغنى مقابل ٥, ٨ ٪ للشريحة الأفقر).^(١)

وباستثناء تحويلات صندوق المعونة الوطنية فقط من إجمالي دخل وإنفاق الأسر بلغت نسبة الفقر ٨, ١٥ ٪ (بدلاً من نسبة الفقر الفعلية ٤, ١٤ ٪). وضمن السياسات والاستراتيجيات الحكومية والبرامج التي تستهدف الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود والتي تسعى إلى تحسين مستوى المعيشة لدى هذه الفئة من المجتمع ومستوى مشاركتهم في العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى عدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فقد دعمت الحكومة وبمشاركة من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، سياسة تسهيل الحصول على التمويل لإنشاء المشاريع الصغيرة، حيث أن المشاريع التي تديرها الأسر المعيشية وهي في الغالب مشاريع قطاع غير منظم قد ساهمت وبشكل كبير جنباً إلى

(١) تقرير حالة الفقر في الأردن، مرجع سابق.

جنب مع الدعم الحكومي في تخفيف معدل الفقر وبشكل واضح حيث من المقدر أنها ساهمت في تخفيض معدل الفقر من ١٨,٦٪ إلى ١٤,٤٪.^(١)

ومن أهم نتائج تقرير نوعية الحياة في الأردن للفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠) الذي تم إعداده لأول مرة في الأردن^(٢)، ما يلي:^(٣)

أولاً: التفاوت بين المحافظات، حيث اظهر التقرير أن التفاوت بين المحافظات يلفت النظر لضرورة إعطاء الأهمية اللازمة لبرامج التنمية المحلية المتكاملة. كما أظهر أيضاً أن الاختلاف بين الحضر والريف أقل أهمية مما هو عادة في البلدان المجاورة الأخرى، بحكم التوسع في توفير الخدمات الاجتماعية العامة والمرافق العامة من خلال الدولة مضافاً إليها مستوى التحضر المرتفع في المملكة.

ثانياً: التحسن في نوعية الحياة الذي يعود إلى التحسن في مؤشرات التعليم والمسكن، في حين ان مؤشرات الوضع الاقتصادي لم تتحسن جذرياً. وهذا يعني أن البعد

(١) تقرير حالة الفقر في الأردن، مرجع سابق.

(٢) تقرير نوعية الحياة في الأردن ٢٠١٠-٢٠٠٢ الذي تم إعداده لأول مرة في الأردن، حيث كان الأردن يعتمد في قياس الفقر وحسب الآلية الحالية المستخدمة على القيمة النقدية والسعرات الحرارية المستهلكة، وهي الطريقة المتبعة لدى البنك الدولي والمعتمدة رسمياً لدى معظم دول العالم في قياس الفقر. لكن مع التطور الحاصل لمفهوم الفقر لا يوجد خلاف اليوم على اعتبار الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، بحيث لا يمكن اختصارها في فقر الدخل وحده، على الرغم من كونه أحد أبعاده الأكثر أهمية. وتعود فكرة هذا التقرير إلى عام ٢٠١٠ عندما ارتأت وزارة التخطيط والتعاون الدولي أنه من المناسب تطوير قياس الفقر المتعدد الأبعاد في الأردن، إلى جانب خط فقر الدخل المعتمد. وعلى هذا الأساس، وضمن "مشروع دعم تحليل الفقر ورصده" الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم تشكيل فريق للتعاون ما بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي ودائرة الإحصاءات العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تطوير مثل هذا الدليل بالاستفادة من التجارب الماثلة في البلدان العربية والعالم باستخدام ٤١ مؤشر في

القطاعات المختلفة، نقلاً عن: <http://www.mop.gov.jo>.

(٣) تقرير حالة الفقر في الأردن، مرجع سابق.

الاقتصادي يجب أن يولي عناية خاصةً لكونه نقطة الضعف. وبين التقرير أن أحد الأسباب الأساسية في عدم تحسن مؤشرات الوضع الاقتصادي للأسرة يعود إلى انكشاف المملكة أمام الأزمات الخارجية، إضافة إلى عدم نجاح النمط الاقتصادي السائد في توفير فرص عمل بالقدر الكافي. وفي هذا السياق أيضاً بين التقرير أن تأثير محافظة العاصمة بالأزمات العالمية كان أكبر من المحافظات الأخرى، بحكم ارتباطها بشكل أكبر بالقطاعات الأكثر تأزماً (القطاعين المالي والعقاري).

"وقد أشارت نتائج المسح الذي قامت به دائرة الإحصاءات العامة إلى ارتفاع نسبة الفقر التي أظهرها المسح الميداني لدخل ونفقات الأسر لعام ٢٠١٣ في المملكة لتصل إلى ٢٠٪، مقارنة مع ١٤،٤٪ العام ٢٠١٠، ما يعني أن معدل الفقر ارتفع محلياً بنسبة تصل إلى ٥،٥٪، والنتائج الجديدة تأتي بعد تأخر دام أكثر من عامين، إذ كان من المفترض أن يتم إعلان أرقام الفقر للعام ٢٠١٢ نهاية ٢٠١٤، إلا أنه لم يتم إجراء المسح في الوقت اللازم وتأخر لعدم توفر التمويل اللازم آنذاك".^(١)

وكشف مسح دخل ونفقات الأسرة لعام ٢٠١٣ عن أن ٢٣٠ ألف أسرة (قراءة مليون فرد من أصل ٦,٣ مليون عدد سكان المملكة) دخلها أقل من ٣٥٠ دينار شهرياً، ويمثل هؤلاء ١٨٪ من إجمالي الأسر الأردنية البالغ عددها ٢٥٣,١ مليون أسرة بحسب إحصائيات ٢٠١٣، وفق صحيفة الغد.

وأشار المسح إلى أن هناك ٩٢,٥٥٦ ألف شخص في الأردن دخلهم أقل من ١٥٠ ديناراً شهرياً، فيما هناك ١٢٢,٤ ألف شخص دخلهم يتراوح ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ دينار، وهناك ١٧٤ ألف شخص دخلهم بين ٢٠٠ و ٢٥٠ ديناراً، كما أن هناك ٢٢٥,٦ شخص دخلهم بين ٢٥٠ و ٣٠٠ دينار، وهناك ٣٣٨ ألف شخص يتراوح دخلهم ما بين ٣٠٠ إلى ٣٥٠ ديناراً شهرياً.

وكان التقرير الذي تم الإعتماد على أرقامه لاستخراج أرقام الفقر لعام ٢٠١٣ قسم شرائح المجتمع إلى ١٥ فئة ابتداءً من (دخل أقل من ١٨٠٠ دينار سنوياً) وصولاً إلى فئة (دخل أكثر من ١٤ ألف دينار سنوياً)

وكانت دائرة الإحصاءات العامة أنهت المسح الميداني لدخل ونفقات الأسر في آب (أغسطس) ٢٠١٥، حيث شمل ٢٤ ألف أسرة، فيما بوشر بالمسح منتصف العام ٢٠١٣.

هناك عوامل محلية وإقليمية ودولية تسبب الفقر في الأردن وكما يلي: من العوامل المحلية ضعف سياسات التصحيح الإقتصادي، وبعض برامج الخصخصة غير الناجحة وتفشي الفساد في بعض المؤسسات والدوائر الحكومية والخاصة، والإجراءات الضريبية غير المناسبة، وتزايد أعداد العمالة الوافدة، بالإضافة إلى تدني مساهمة المرأة في التنمية، وضعف فعالية المؤسسات القائمة حالياً لتنظيم الفقراء، وأخيراً ضيق نطاق الحماية الاجتماعية.

ومن العوامل الإقليمية وقوع الأردن ضمن منطقة تشهد نزاعات إقليمية كثيرة، والنزوح القسري لبعض الجنسيات المحيطة بالأردن نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وممارسته لسياسات التهجير، والحرب على العراق، وانخفاض حجم المعونات العربية، وتعثر التكتلات الاقتصادية العربية.

ومن العوامل الدولية التي ساهمت في زيادة نسب الفقر في الأردن الركود الإقتصادي العالمي، وإنخفاض حجم المعونات الدولية، والعولمة.

ويساهم الفقر في جملة ما يساهم من آثار إقتصادية وإجتماعية تؤثر على الأمن الوطني الأردني في تفشي الأمراض الاجتماعية، وإنخفاض المستوى التعليمي والثقافي، وانخفاض المستوى الصحي، والتهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة، ويساهم أيضاً في انعكاسات سلبية على وضع المرأة والأطفال.

« تحدي الثقافة والطابع الوطني:

يتكون المجتمع الأردني من مكونات متعددة الأصول والمنابت حيث يتشكل من عرب واكراد وشركس، كما أن اللغة الرسمية هي اللغة العربية والدين الرسمي للدولة الأردنية هو الإسلام، وعلى الرغم من ذلك المجتمع الأردني موحد ثقافيا ومتجانس عرقيا لأن نسبة العرب أعلى من المكونات الأخرى ويشكل الدين الاسلامي العامل الموحد لاعتناق الشعب ما نسبته ٩٨٪ من مكونات المجتمع.

كما يحمل المجتمع قيما وموحدة ومشتركة خصوصا في القضايا العربية والإسلامية التي تشير إلى اتفاق عام حول مختلف القضايا التي تهم المواطن الأردني بمجمله، وهذا بالتأكيد يعطي صانع القرار السياسي القوة على الصعيد الخارجي بما يمثله الشعب من اتجاهات ومواقف تنعكس بشكل ايجابي على صانع القرار السياسي.

كما أن قوة المجتمع تنبع من مؤشرات عالية نحو الانتماء للنظام السياسي الأردني والدولة ككل، وهذا يعكس مدى الوعي السياسي والتماسك في الالتفاف حول القيادة السياسية الحكيمة التي انتهجت سياسة التوازن والاعتدال في مواقفها تجاه مختلف القضايا المحلية والدولية على السواء.

وبالتالي امتزجت تلك المكونات مع العامل التاريخي والتصورات والقيم التي يحملها النظام السياسي وقدرته على التعامل معها وفق تحقيق الاستراتيجية العليا للدولة بشكل عام والتأقلم والاستجابة لكافة الظروف المحلية والاقليمية والدولية.

وعلى الرغم من ذلك يعد إضعاف الولاءات الضيقة القبلية أو الجهوية أو الفئوية أو الطائفية لصالح الولاء الوطني من أهم التحديات الإجتماعية التي تواجه الدولة الأردنية. ويرتبط التحول في هذا الجانب بمستوى التعليم وأنماط التربية والثقافة السائدة، وهي جوانب تساهم المدارس والمعاهد والكليات والجامعات ووسائل الإعلام على اختلاف أنماطها (المقروءة والمسموعة والمرئية)، والكتاب والمثقفون والفنانون ومنظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب في تحقيق هذا التحول.

ومن المعروف في علم الاجتماع السياسي أن التطور الصناعي والتجاري يؤدي إلى خلق شبكة من المصالح بين الأفراد تؤدي على المدى البعيد إلى تآكل الروابط التقليدية لصالح روابط جديدة مصلحة.

فإذا ترافق ترابط المصالح العابرة للولاءات الضيقة مع خطة منهجية تربوية لتفكيك هذه الولاءات الضيقة، تكون قدرة المجتمع على التماسك أقوى، ويصبح شعار الوحدة الوطنية أمراً سهلاً المنال. ويمكن القول بأن البيئة الاجتماعية الأردنية تنطوي على قدر غير يسير من الولاءات الضيقة، بعضها تشكل بفعل الظروف التاريخية للمجتمع الأردني مثل ثنائية فلسطيني/ أردني والتي عمقتها الملابس السياسية بين الطرفين منذ الوحدة بين الضفة الغربية والأردن.

وهناك تعدد إثني وديني كرسته النظم الانتخابية بمنح جماعات عرقية أو دينية مقاعد نيابية محددة، كما هو الحال في المقاعد المخصصة في مجلس النواب للشركس والشيشان والمسيحيين. وهناك تباين ناتج عن طبيعة البنية الاجتماعية مثل التباين بين الحضر أو سكان المدن وبين البادية، والذي كرسته كذلك، النظم الانتخابية المطبقة في المملكة بمنح البدو مقاعد برلمانية محددة.^(١)

ويرى البعض أن ما تمنحه النظم الانتخابية من مزايا لبعض الجماعات هو أمر مفيد لإشعارهم بدورهم السياسي في الدولة، إذ أن ترك الأمر للانتخابات التقليدية سيقود لعدم قدرتهم على إيصال ممثليهم إلى السلطة التشريعية. بينما يرى المعارضون لذلك أن الدولة المعاصرة تجاوزت التمثيل على أساس السمات الاجتماعية للفرد وأصبحت تأخذ بالتمثيل على أساس المواطنة. إن التحدي الذي يواجهه الأردن من هذه الناحية هو القدرة على تجاوز الآثار السلبية لهذه التنوعات في البنية الاجتماعية ولجم آثارها السياسية.^(٢)

(١) محافظة، علي، وآخرون، ٢٠٠٦، التربية الوطنية، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن،

ص ٢١٢-٢١٣.

(٢) المصدر ذاته.

وتكمن أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الأردني: ^(١) حسب (خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية ٢٠٠٤-٢٠٠٦) فيما يلي:

- ١- إرتفاع معدلات الفقر والبطالة وتفاوتها بصورة ملحوظة بين محافظات المملكة.
- ٢- ضعف الإمكانيات المالية والمادية والتقنية للمؤسسات العاملة في قطاع التنمية الإجتماعية.
- ٣- ضعف التنسيق بين المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية الإجتماعية.
- ٤- الإنخفاض النسبي لدور القطاع الخاص في قطاع التنمية الإجتماعية ومحاربة الفقر.
- ٥- عدم كفاية دور المحافظات والمجتمعات المحلية في بعض ميادين التنمية الإجتماعية مثل الإسكان والتعليم والصحة والعمل.
- ٦- عدم وجود قاعدة معلومات شاملة ودقيقة، وضعف إستقلال الأدوات الإحصائية والتخطيطية على نحو يتيح تحديد المناطق والشرائح الإجتماعية المستهدفة.
- ٧- ضعف الأهمية النسبية لبرامج التدريب المهني وتعزيز الإنتاجية واستحداث فرص العمل من الجهود الرامية لمحاربة الفقر.

« البعد العشائري في الأمن الوطني الأردني؛

منذ الأيام الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية وحتى الآن كانت مقدرة الملك عبد الله الأول سابقاً ومن بعده الملك الحسين رحمهما الله في كسب ولاء القبائل هي الضمانة لاستقرار الأردن السياسي. وقد ارتكز استقرار الأردن على الطابع القبلي للسياسة والعلاقات الإجتماعية في البلاد، ورغم الإنقسام الإجتماعي الأساسي (الحضر والرحل) فإن المجتمع الحضري ارتكز هو الآخر على القرابة لأن كلاً من الفلاحين والبدو في الضفة الشرقية قليلون في تركيبهم الإجتماعي من حيث التعداد.

(١) الحمود، رنا سعد ونجدات، عبد السلام ٢٠٠٧. التربية الوطنية، الطبعة الأولى، عمان: دار أجنادين للنشر والتوزيع، ص ١٦٤.

ويعتبر القطاع القبلي في المجتمع الأردني موال للنظام السياسي. في ذات الوقت تنظر الأسرة الهاشمية إلى نفسها على أنها قبيلة، وتتطلع إلى القبائل الأخرى لتأييدها، وساعدها ذلك في ظهور الوحدة الأردنية تحت قيادتها.

وقد أدرك كل من الملك عبد الله والملك حسين أن عليهما الإعتماد على الولاءات القبلية واستفاد كلاهما من هذا التقرب من القبائل البدوية في الأردن، ورأيا في التأييد القبلي الضمانة الداخلية للسيطرة الهاشمية. بيد أن كلاهما أدرك أيضاً أنه لا بد من تنمية بعض الشعور بالأردنية في النهاية إذا أريد للنظام الملكي أن يعيش لأن الأردن نفسه سيكون ظاهرة قصيرة العمر دون ذلك النظام.

ولا يعود الدور القبلي في خلق الإستقرار في الأردن إلى أن البدو محافظون ويقاومون التغيير إذا أن القبائل أيدت الهاشميين لثلاثة أسباب هامة:

أولاً، لقد تمتعت الأسرة الهاشمية بشرعية دينية لأنها تنتسب إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

ثانياً، لقد تمتع الهاشميون بشرعية مؤسسية كرؤوس للدولة من خلال عملية قانونية وليس عن طريق انقلاب عسكري أو عمل آخر غير دستوري.

ثالثاً، لقد عمل كل ملوك الأردن بصورة صادقه وامينة وبثقة عالية في الأردن بصورة وثيقة مع القبائل البدوية والنظر إليهم على أن واحداً منهم هو نفسه زعيم التأييد القبلي للمملكة الأردنية.

كذلك فإن الشريحة القبلية تستفيد من تأييدها للملك بما في ذلك فوائد كالدعم المالي والمراكز البارزة أو ذات النفوذ في الحكومة، وشق الطرق وبناء المستشفيات والمدارس في مناطق القبائل. وقد اعتاد الملك حسين رحمه الله على القيام بزيارات للقبائل، كما كان يستشير الزعماء القبليين حول قضايا عديدة في السياسة الأردنية. وكما أسلفنا فإن الجيش الأردني مكون في غالبيته من عناصر قبلية.

وكما يقول بول جريديني^(١) "فإن السيطرة على القوات المسلحة والدعم السياسي الهام على المستوى الوطني قد توقفا على إعطاء المناصب والفرص الهامة لأفراد من القبائل والأسر الكبيرة. كذلك فإن وظائف الأمن الداخلي (المخابرات) والمراكز الحساسة الأخرى لا تزال تخص وتعتمد تماماً على الانتماءات والولاءات القبلية".

ولكن نتيجة لعملية التحديث، كان للتغير الاجتماعي أثر على دور القبائل في المجتمع الأردني ونزع الطابع القبلي وهو "العملية التي بواسطتها يضعف دور القبيلة بالمعنى الفردي للإنساب الشخصي وأنماط المعيشة".

وهذه العملية أخذت في الحدوث في القبائل الأردنية، حيث ثمة زيادة سريعة في التحضير والتعليم ووسائل الإعلام في رفع مستوى الوعي السياسي، ويبدو أنه على المدى البعيد قد يتأثر استقرار الأردن السياسي بهذا التغير السريع، أما على المدى القريب فإن الحكومة تستخدم صلاحياتها لتعزيز الطابع القبلي بدلاً من تغييره، ويعود ذلك إلى شعور الحكومة بأن القضاء على العنصر القبلي في المجتمع يعني دمار النظام برمته.

وتظهر القوة العشائرية جلياً في دولة مثل اليمن وما يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على أمن البلاد والمصالح الاقتصادية فيها، إلا أن الأردن والحمد لله لا زال قادراً على دمج القبائل الأردنية في المؤسسة العسكرية والسياسية بما يحقق زيادة في لحمة الشعب مع بعضه البعض ويقلل من التهديدات التي من الممكن أن تسبب انفلاتاً أمنياً أو انقساماً أو غيرها لا سمح الله.

« التزايد السكاني:

مرّ الأردن بمتغيرات ديموغرافية كبيرة أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في تركيبته الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وترتب عليها ارتفاع معدل النمو السكاني من (٣٪) عام ١٩٤٧م إلى (٤,٣٪) عام ١٩٨٩م إلى أن وصل إلى معدل نمو (٦,٢٪)

(١) بول جريديني: باحث استراتيجي امريكي متخصص في الشؤون الشرق اوسطية، وهل العديد من الدراسات المنشورة حول دول الشرق الاوسط والاوزاع الاقليمية.

عام ٢٠٠٤م^(١) وكان مرد هذه الزيادة يعود للارتفاع في معدل النمو الطبيعي للسكان من جهة والهجرات القسرية التي شهدتها الأردن بداية الستينات ونهاية التسعينات من القرن الماضي، وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو السكاني في الأردن مرتفع بالمقارنة مع معدل نمو السكان في الدول العربية المتقدمة والنامية، ويعاني الأردن من هذه الزيادة في معدلات النمو السكاني فيه، لما له من آثار سلبية على العمليات التنموية من جهة، واختلال التوازن السكاني في جهة أخرى والتي أدت بالتالي إلى آثار سلبية على البيئة والبنية التحتية فيه مما شكل تحدياً تتعاقب الحكومات الأردنية في علاج ما ينجم عنه من آثار سلبية تتعلق بارتفاع معدلات الفقر والبطالة للحد الذي أصبح هذا النوع يشكل جزءاً رئيسياً من الخطاب السياسي الأردني، إضافة إلى أمور المعيشة وتوفر سبل العيش الكريم للمواطن الأردني فيها.

و تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن وفق إحصائيات عام ٢٠١١ إلى ما يلي^(٢):

- أ- بلغ عدد السكان في عام ٢٠١١ حوالي (٦٢٤٩) ألف نسمة.^(٣)
- ب- معدل النمو السكاني خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١) (٢, ٢٪)، وهذا يشير إلى ارتفاع عدد السكان رغم قلة الموارد المتاحة، مما يشكل ضغطاً على الموارد الحكومية المحدودة ويعيق برامج التصحيح الإقتصادي والسياسي والإجتماعي.
- ج- كانت نسبة توزيع السكان حسب الجنس في عام ٢٠١١ (٤, ١٠٦) ذكراً لكل (١٠٠) أنثى^(٤)

(١) دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام العدد ٧، ٢٠٠٤م.

(٢) السكان، ٢٠١٢. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني لعام ٢٠١١، ص ٦-٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦.

(٤) السكان، ٢٠١٢. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني لعام ٢٠١١، ص ٥.

- د- يتركز حوالي (٦٣٪) من عدد السكان في محافظات الوسط وحوالي (٢٨٪) في محافظات إقليم الشمال و (٩٪) في محافظات إقليم الجنوب.
- هـ- كانت نسبة الحضر حوالي (٦٨٪) في عام ٢٠١١. ^(١)
- و- إرتفع معدل الكثافة السكانية من (٦٠ فرد / كيلو متر مربع) في عام ٢٠٠٤م إلى (٧٠,٤ فرد كيلو متر مربع) في عام ٢٠١١.

ذكر رئيس الوزراء الأردني، عبدالله النسور في ٣ سبتمبر ٢٠١٥، أن عدد سكان الأردن بلغ ١١ مليون نسمة، منهم مليون مغترب، ومليونان و ٤٠٠ ألف سوري، ونصف مليون عراقي، و ٤٥ ألف يمني، و ٣٥ ألف ليبي، إضافة إلى مليوني لاجئ فلسطيني غير أردني.

غير أن عدد سكان المملكة الأردنية الهاشمية يبلغ ما يقارب ٥٠٠٠٠٠٧ مليون نسمة وفق احصاءات عام ٢٠١٦م، ويتوزع السكان على كافة المحافظات غير ان المدن الثلاث الرئيسية عمان العاصمة واربد والزرقاء مدن مليونية من السكان، كما ان هنالك حضر وريف وبادية ويمتاز السكان بارتفاع نسبة المتعلمين، غير ان الثقافة السياسية لم ترقى إلى المستوى المطلوب نتيجة البنية الاجتماعية وما يتخللها من الانتماءات الفرعية للعشائرية نوعاً ما كما ذكرت سابقاً، وهي احد الاسباب في ضعف المشاركة السياسية وقدرة الاحزاب السياسية وعلى الرغم من ذلك، فهناك انتماء قوي للنظام السياسي وللدولة بشكل أساسي.

ومما تقدم نجد أن معدل النمو السكاني مرتفع مما يشكل خطراً ما بين السكان والموارد الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً للأردن في المستقبل إذا لم يتم معالجته. وقد تم وضع إستراتيجية وطنية تسعى إلى احتواء ومواجهة تحدي السكان في الأردن لتغطي الفترة من عام (٢٠٢٠-٢٠٠٠) حيث بنيت على أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للدستور ولها

(١) المرجع نفسه.

محاور رئيسية ومن أهمها محور الصحة الإنجابية بشكل رئيسي ومحور السكان والتنمية ومحور التأيد والدعوة إلى عملية التوجه نحو السلوكيات الإيجابية في قضايا النمو السكاني المتعلقة بتنظيم الأسرة وليس توقيف النسل، وكان المحور الرابع فيها الاتجاه نحو المساواة والعدالة في التعامل مع الجنسين في الأردن.

« اللاجئون والنازحون:

إعتاد الأردن بقيادته الهاشمية أن يشرع أبوابه لإخوانه اللاجئين من الدول العربية التي تعرضت للهجرات القسرية سواء من فلسطين في الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وأزمة حرب الخليج عام ١٩٩٠ و ٢٠٠٣. ويقوم في الأردن حوالي ٨, ٢ مليون فلسطيني حسب إحصائية ٢٠٠٤^(١) حيث يعيش قسم منهم في ١٣ مخيم موزعة في مناطق مختلفة من المملكة. حيث لا تزال قضية حق العودة للاجئين في عملية السلام معلقة وتعتبر من أكثر القضايا تعقيداً، وتسعى إسرائيل كل فترة لإثارة موضوع الوطن البديل مما يزيد القضية تعقيداً ويزيد مخاوف الشعب الأردني. وقد بلغ عدد اللاجئين العراقيين في الأردن^(٢) ٧٥٠,٠٠٠ مما زاد الأعباء على الحكومة والشعب الأردني من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والثقافية وزاد الضغط على البنية التحتية الأردنية.

تأثرت البيئة الوطنية الأردنية لهذه الهجرات وخصوصاً البعد الديمغرافي بعد الهجرة العراقية، حيث أن معظم اللاجئين العراقيين أثرياء مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ على الأسعار وفي مختلف المجالات، سواء السلع الاستهلاكية، العقارات، التعليم في المدارس الخاصة والعامة وبالتالي أدى ذلك إلى ازدياد الفجوة بين طبقات المجتمع الأردني ودق ناقوس خطر تلاشي الطبقة المتوسطة مما يحتم على المتفحص لموضوع الولاء والانتماء والدقة والموضوعية وهذا تحد كبير بحد ذاته. كذلك يجب أخذ الحذر

(١) نقلاً عن: www.price.gov.ps/arabic/geography/indicators

(٢) نقلاً عن: www.swissinfo.org/sar/swissinfo.html

من تدفق العناصر الإرهابية ضمن هذه الأعداد الهائلة من اللاجئين والخوف الأكبر من أن تصبح الأرض الأردنية مسرحاً للتصفية الشخصية بين هؤلاء الذين تتعدد اتجاهاتهم الفكرية ومعتقداتهم وانتماءاتهم السياسية.

وقد أثرت التحولات السياسية في العالم ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص على البنية الاجتماعية والديمقراطية الأردنية، وفيما يلي عرضاً لآثار هذه الإنعكاسات:

نتيجة لحرب الخليج الأولى والثانية، فقد عاد ما يقارب ٣٠٠ ألف مواطن من المغتربين الأردنيين العاملين في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى والعراق إلى الأردن، حيث قفز معدل النمو السكاني في الأردن بشكل حاد ليصل إلى ٨٢, ١٠٪ بين عامي ١٩٩٠-١٩٩١، وشكلوا ما نسبته ٢, ٥٪ من المجموع الكلي لسكان الأردن في عام ١٩٩٤، بالإضافة إلى عبور مهاجرين من جنسيات مختلفة إلى الأردن خلال الفترة من ٢/ ٨ / ١٩٩٠ حتى نهاية آذار ١٩٩١ (ما بين ٤, ١ إلى ٥, ١ مليون مهاجر) ممن أقاموا في الأردن لفترة تقارب ثمانية أشهر، وشارك هؤلاء المهاجرون، الأردنيون في الماء والمأكل والمسكن.^(١)

ما زال الأردن متأثراً بانعكاسات التركيبة الديمغرافية الناتجة عن الصراع الدائر في الأراضي الفلسطينية ونزوح أعداد كبيرة من الجاليات العربية المختلفة من دول الجوار والتي كان لها مضاعفات سلبية على الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية والنسيج الاجتماعي وجميعها دعائم مهمة للأمن الوطني الأردني.

كما يستقبل الأردن أعداداً كبيرة من العراقيين الذين تركوا بلادهم عند غزو الولايات المتحدة للعراق واحتلاله، ونتيجة لما يشهده العراق يومياً من عمليات إرهابية وتفجيرات لأسباب سياسية أو طائفية، فقد أدى كل هذا إلى زيادة في أعداد السكان الذين يقيمون في

(١) كمال صالح، محمد الجندي، خصائص الأردنيين العائدين من دول الخليج، دائرة الإحصاءات العامة،

الأردن من العراقيين تحديداً، وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد العراقيين في الأردن بما يتراوح ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف شخص، أي ما نسبته ٥,٥٪ من مجموع السكان، وهي نسبة مرتفعة خاصةً إذا ما أُضيف إليها الجاليات العربية والأجنبية الأخرى المقيمة في المملكة.^(١)

يعتبر الأردن أكبر الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين، ويخضع هؤلاء اللاجئين لقانون الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل *UNRWA*، والتي تعمل منذ عام ١٩٥٠ لتقديم العون وفرص العمل لحوالي ٩٠٠ ألف لاجئ فلسطيني هاجروا من فلسطين إلى الدول المجاورة، وحسب دائرة الإحصاءات العامة، فهناك حوالي ١٧٥,٧١٠, ٢ لاجئ يعيشون في الأردن^(٢)، مما فرض على الدولة وضع العديد من البرامج لمواجهة احتياجات التزايد، فوضعت برامجاً لتوفير مساكن لذوي الدخل المحدود، ومنحت المزيد من التراخيص لإنشاء الشقق السكنية، وعملت على استيراد المزيد من المواد التموينية لسد احتياجات البلاد.

و تشير الأرقام الإحصائية أن الأغلبية الساحقة من العائدين الأردنيين والجاليات التي دخلت الأردن يقيمون في المدن الرئيسية، كما توجه معظم الفلسطينيين العائدين من الكويت إلى الأردن لأنهم يحملون الجنسية الأردنية وقد بلغ عددهم (٤٥٠,٠٠٠ نسمة) قبل اندلاع أزمة احتلال العراق للكويت في عام ١٩٩١، وبعد الحرب مباشرة، كان عدد الفلسطينيين الذين بقوا في الكويت يقدر بحوالي ١٨٠,٠٠٠ نسمة، لكن معظمهم قد أُجبروا على مغادرة البلاد نتيجة للحملة الإرهابية التي استهدفت إخراجهم منها. وقد تناقص عددهم إلى حوالي ١٥٠,٠٠٠ بحلول نيسان من عام ١٩٩١م، وإلى حوالي ١٠٠,٠٠٠ في آب من نفس العام. وبحلول عام ١٩٩٥م، أصبح عدد الفلسطينيين في الكويت لا يتجاوز ٢٦,٠٠٠.

(١) عبد السلام النعيمات، التطورات الجارية في العراق وتأثيرها على الإقتصاد الأردني، ورشة عمل متخصصة، الجمعية العلمية الملكية، ١٤ نيسان، ٢٠٠٥، ص ٢٠.

(٢) السكان، ٢٠١٢. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني لعام ٢٠١١.

إن التحولات الديمغرافية التي مر بها الأردن وزيادة النمو السكاني تعد من التحديات التي تواجه المملكة في ظل استقرار الموارد الطبيعية والمالية وهناك خلل في التوزيع الجغرافي للسكان حيث أن ٢٨٪ من سكان المملكة مقيمون في إقليم الشمال الذي يشكل ما نسبته ٦, ٣٢ بالمائة من مساحة المملكة. وأن ٦٣٪ بالمائة من السكان يقطنون في إقليم الوسط الذي يشكل ١٦, ٢ بالمائة من مساحة المملكة. أما إقليم الجنوب الذي يشكل ٢, ٥١ بالمائة من إجمالي مساحة المملكة فإن نسبة السكان فيه لا تتجاوز ٩٪ من عدد السكان الإجمالي.^(١)

وأدى التزايد السكاني السريع في الأردن خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى نمو كبير ومتسارع في إنشاء المباني والمساكن لاستيعاب الأعداد الكبيرة من تلك الزيادة السكانية، فقد تضاعفت أعداد المباني في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠،^(٢) وبلغت نسبة المساكن في المناطق الحضرية ٨٥٪ من مجموع المساكن في الأردن تبعاً لبيانات تعداد ١٩٧٩، واستحوذت المناطق الحضرية في بعض المحافظات على نسب أعلى من المساكن حيث بلغت ٨٣٪ في محافظة عمان، ٨٢٪ في محافظة الزرقاء (لواء الزرقاء آنذاك)، و ٧٧٪ في محافظة العقبة (لواء العقبة آنذاك). أما في تعداد ١٩٩٤ فقد بلغت النسبة لتلك المحافظات ٩١٪، ٩٥٪، ٧٩٪ على التوالي، وارتفعت عام ٢٠٠٤ إلى ٩٣٪ و ٨٨٪ في عمان والعقبة على التوالي في حين بقيت ثابتة في الزرقاء.^(٣)

اشد التركيز السكاني والحضري في المناطق الشمالية والغربية والوسطى من الدولة أكثر منه في المناطق الأخرى أن نحو ٩٠٪ من مجموع السكان الحضر في الأردن يقطنون في دائرة مركزها مدينة جرش ونص قطرها ٦٣ كم، ليس ذلك فحسب بل إن محافظة عمان

(١) محاضرة الدكتورة رائدة القطب الأمين العام للمجلس الأعلى للسكان، السياسة السكانية في الأردن وعلاقتها بالأمن الوطني ٢٠١٠-٢٠٣-٠٢، عمان، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية.

(٢) الكتاب الإحصائي السنوي، دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ٢٠٠٢.

(٣) موسى سمحة، أثر التحضر في التركيب السكاني للمدن الأردنية توقعات المستقبل والحاجات الأساسية،

استأثرت بالنسبة الكبرى من النمو السكاني والحضري والسكني وبهذا أصبحت تشكل مركز الثقل الإقتصادي والسكاني في الأردن.

تعد ظاهرة التحضر في الأردن حديثة العهد نسبياً فهي لا تزيد على نصف قرن حيث تعرض الأردن إلى تغيرات أساسية إقتصادية وإجتماعية وديموغرافية؛ مما أدى إلى تسارع في عملية التحضر بشكل كبير وفجائي وسريع. وقد كان لموجات الهجرة القسرية ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٩١، ٢٠٠٣، ولنشوء مراكز حضرية جديدة، وتحسين الأوضاع الإقتصادية في المدن وللهجرة الداخلية، ولنشوء مراكز صناعية إقتصادية وتجارية وخدمائية حول تلك المدن؛ كان لهذه العوامل مجتمعة، أكبر الأثر في استقطاب السكان من مختلف مناطق المملكة وفي ارتفاع وتيرة معدلات النمو السكاني للمدن.^(١)

فمع نزوح ٤٠٠٠٠٠ لاجئ عام ١٩٤٨ إلى الضفة الغربية ومثلهم تقريباً عام ١٩٦٧ إلى الضفة الشرقية، وتركز نحو ٨٠٪ من القوى العاملة الوافدة إلى الأردن في المناطق الحضرية، نتيجة ذلك كله، فقد ضربت كثير من المدن الأردنية أرقاماً قياسية من حيث معدلات النمو في الفترة الممتدة من ١٩٥٢-٢٠٠٤.

يعتبر الأردن اللاجئين مواطنين أردنيين لهم حقوق المواطنة الكاملة وهذا لا يؤثر بأي شكل من الأشكال ولا ينتقص من حقهم في العودة والتعويض حيث أن قرار الوحدة عام ١٩٥٠ أكد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وعدم المساس بالتسوية النهائية في قضيتها العادلة.^(٢)

يولي الأردن أهمية كبرى للبعد الإنساني في القضية الفلسطينية وفي الصراع العربي الإسرائيلي ولذلك فقد تجاوز الدعم الأردني لأشقائه الفلسطينيين وقضيتهم العادلة كل الوسائل السياسية والدبلوماسية إلى العمل الجاد لتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين

(١) موسى، مرجع سابق، ص ٥٠٨-٥٠٩.

(٢) اللاجئين الفلسطينيين، نقلاً عن منتدى فلسطيني للأبد، ٣/٦/٢٠٠٨، الرابط الإلكتروني،

المقيمين في الأردن ونوعية حياتهم اجتماعياً واقتصادياً دون أن يؤثر ذلك مطلقاً على حقوقهم السياسية التي ما تزال قيد البحث والتفاوض، حيث دعم الأردن وما يزال وكالة الغوث الدولية من خلال مطالباته المستمرة للدول المانحة بتحمل مسؤولياتها تجاه الوكالة كونها تمثل شعلة أمل للاجئ الفلسطيني، حيث يغطي الأردن فروق مخصصات الوكالة لمنطقة عمليات الأردن الذي يستضيف أكثر من (٤٣٪) من مجمل اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة ولا تحظى هذه المنطقة إلا بحوالي (٢١٪) من الموازنة السنوية للوكالة.^(١)

نتيجة لزيادة أعداد المواطنين والمقيمين في الأردن^(٢)، فقد ازدادت الحاجة إلى توفير مؤسسات تعليم مناسبة في مختلف المراحل التعليمية (الأساسي، والثانوي والجامعي)، وذلك لسد هذه الحاجة، ومن هنا، فقد أخذ الأردن على عاتقه مهمة إنشاء المزيد من المدارس للمرحلتين الأساسية والثانوية، كما تم منح المزيد من التراخيص لإنشاء جامعات ومعاهد تعليمية خاصة، لاستيعاب الطلب المتزايد على التعليم بمختلف أشكاله (المهني والأكاديمي).

كما وتدير وزارة الصحة خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال شبكة واسعة من مراكز الرعاية الصحية الأولية آخذة بعين الاعتبار أن العبء الأكبر في مجال الرعاية الصحية الأولية يقع على عاتق وزارة الصحة حيث تدير وزارة الصحة ٥٣ مركزاً صحياً شاملاً، و٣٤٩ مركزاً صحياً أولياً و٢٥٠ مركزاً صحياً فرعياً أي بمعدل ١,٢ مركز لكل ١٠,٠٠٠ من السكان وهو ما يتماشى مع المعدلات العالمية بل ويتجاوزها، هذا ويبلغ معدل الوصول إلى أقرب مركز صحي حوالي ٣٠ دقيقة.

وعلى أثر العمليات العسكرية بدأ الشعب السوري بالنزوح داخليا من المناطق الساخنة إلى بعض المدن السورية التي لم يطالها الصراع بعد، وجزء آخر بدأ اللجوء إلى الدول المجاورة وخاصة تركيا، لبنان والأردن لقربها وسهولة العبور إليها، وتعتبر الجنسية السورية من الجنسيات غير المقيدة لدخول الأردن اذ يتم الدخول على البطاقة بدون

(١) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

الأونروا، نيويورك، ١٩٩٩، ص ٧٣، ٨٢

(٢) السكان، ٢٠١٢. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني لعام ٢٠١١.

تأشيرة، علماً بأنه يوجد أصلاً قبل الأزمة عدد كبير من السوريين كعمالة وافده، وترتبط معظم القرى السورية والأردنية على الحدود بعلاقات القرابة والمصاهرة الأمر الذي سهل دخول السوريين من البداية إلى الأردن.

وقد عانى الأردن سابقاً من أزمات اللاجئين على مر العقود السابقة وكانت تأثيراتها كبيرة جداً، وهاهي أزمة اللاجئين السوريين منذ عام ٢٠١١ تضع تحديات كبيرة أمام الحكومة الأردنية للتعامل معها كأزمة لا يمكن التغاضي عنها أو إيقافها لعوامل شتى، فقد ألقت بثقلها على الأردن حكومة وشعباً ومن كافة النواحي، إذ إن الخدمات التي كانت تقدم للأردنيين أصبحت تقدم بزيادة نسبة كبيرة من السكان مما جعلها غير كافية، ولكن التساؤل هنا ما هي أفضل السبل لدى الحكومة الأردنية لعمل التوازن بين مواقفها القومية والمحافظة على الأمن الوطني الأردني والمصالح الوطنية الأردنية، في ظل استمرار الأزمة والتجاذبات الدولية حولها وعدم التوصل لحل ضمن المدى المنظور.

ونتيجة لتدفق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة أصبح الطلب على استهلاك الطاقة كبيراً جداً، مما يتطلب زيادة القدرة الإنتاجية لتوفير الطاقة اللازمة بما يتناسب مع زيادة الطلب وخاصة في شمال المملكة، وعليه فإن الحاجة ملحة لإنشاء قوة إضافية لتوفير الكهرباء لتجنب النقص في الطاقة وهي مكلفة جداً علماً بأن هذه الفاتورة تحمّل الميزانية الأردنية تكاليف باهضة وقد خلقت أزمة اقتصادية للأردن وزادت المديونية الأردنية إلى درجة عالية جداً.

ويواجه الأردن مشكلة حقيقية في نقص المياه نتيجة للأزمة الحالية زادت من تفاقم المشكلة المائية، وتبرز الحاجة لتوفير مصادر مائية بالإضافة إلى خدمات الصرف الصحي التي تعتبر من الضروريات حيث تتطلب إعادة تأهيل ورفع القدرة الاستيعابية لهذه الشبكات، كما إن إنشاء المخيمات ضمن مناطق الأحواض المائية يشكل خطراً على المياه الجوفية.

مع تزايد أعداد السكان ازدادت الحاجة إلى توفير المزيد من الرعاية الصحية مما ترتب على ذلك وضع خطط واستراتيجيات لإقامة العديد من المرافق الصحية كالمستشفيات والعيادات وتخصيص مبالغ ضخمة من الموازنة العامة لهذه الغاية.

الفصل الخامس

التحديات الخارجية
المؤثرة على الأمن الوطني

الفصل الخامس

التحديات الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني

لقد تغيرت أنماط وأشكال التهديدات والتحديات الداخلية التي تواجه الأردن بسبب تغير البيئة الإقليمية والدولية، وفرض هذا عليه الإهتمام بالأمن بكافة جوانبه وأبعاده السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والثقافية والإعلامية، والعمل على صياغة مفهوم للأمن الوطني يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، فمنذ نشوء الدولة الأردنية والأردن يواجه تحديات وتهديدات لأمنه الوطني، فرضتها عليه البيئة المحلية والإقليمية والدولية غير المستقرة.



المبحث الأول

تحديات التغيير في الوطن العربي

والإصلاحات في الأردن بعد الربيع العربي

بدأت الإحتجاجات الشعبية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وهي لا زالت مستمرة حتى الآن في سوريا، وقد أطلق على هذه الإحتجاجات في تلك الدول بما يسمى الربيع العربي، وقد ساهمت في إحداث تحولات سياسية وإجتماعية أثرت وتؤثر بشكل مباشر على عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي في الوطن العربي وكانت المطالب الإصلاحية تختلف بين الأنظمة الجمهورية والملكية فقد طالبت الجماهير العربية في الأنظمة الجمهورية بتغيير النظام كما ظهر ذلك في تونس ومصر وليبيا واليمن، بينما كانت المطالب الجماهيرية في الدول الملكية تركز على إصلاح النظام وكانت أكثر قدرة على الاستجابة للمطالب الجماهيرية كما حدث في الأردن والمغرب والبحرين وغيرها من الدول.

الثورات العربية، أو الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي، هي حركة احتجاجية سلمية ضخمة إنطلقت في معظم البلدان العربية خلال أواخر عام ٢٠١٠م ومطلع ٢٠١١م، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي^(١)، وكان من أسبابها الأساسية إنتشار الفساد والركود الإقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضيق السياسي والأمني وعدم نزاهة الإنتخابات في معظم البلاد العربية، ولا زالت

(١) أوروبا متردة بشأن موقفها من الإحتجاجات العربية، نقلاً عن: www.tunissatwasat.com، كانون أول

هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة^(١) حيث نجحت الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة سياسية، فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة ٢٥ يناير المصرية بإسقاط الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، ثم ثورة ١٧ فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي، وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها وأشدّها دموية وعنفاً حركة الإحتجاجات في سوريا. وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيراً في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام"^(٢).

بدأت الثورة في تونس عندما أضرم الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والإقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد بطائرة إلى مدينة جدة السعودية، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، وبعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة ٢٥ يناير المصرية ثم تلتها بأيام الثورة اليمنية، وفي ١١ شباط ٢٠١١ أعلن محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة، ثم حوكم وسُجن بتهمة قتل المتظاهرين خلال الثورة، وإثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلمية المطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحياناً إسقاط الأنظمة بالانتشار سريعاً في أنحاء الوطن العربي الأخرى، فبلغت الأردن والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية والسودان والعراق وعمان وفلسطين والكويت ولبنان والمغرب وموريتانيا.

اندلعت الثورة الليبية في ١٧ شباط ٢٠١١، التي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة، وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في أواخر شهر آب عام ٢٠١١،

(١) ناظم رشيم معتوق، أثر العوامل السياسية في حركات التغيير في العالم العربي ٢٠١١، جامعة البصرة،

نقلًا عن: www.philadelphia.edu.jo، ص ٢، ١٨ شباط ٢٠١٢.

(٢) المرجع نفسه.

قبل مقتل معمر القذافي في ٢٠ تشرين الأول ٢٠١١ خلال معركة سرت، وبعدها تسلم السلطة في البلاد المجلس الوطني الانتقالي وبعدها تمت الانتخابات، وتم تشكيل حكومة جديدة في ليبيا، ويذكر أن الثورة الليبية قد أدت إلى مقتل أكثر من خمسين ألف شخص، وبذلك فإنها كانت أكثر الثورات دموية، وبعد بدء الثورة الليبية بشهر تقريباً، اندلعت حركة احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا في ١٥ آذار ٢٠١١، وأدت إلى رفع حالة الطوارئ السارية منذ ٤٨ عاماً وإجراء تعديلات على الدستور حيث قبلت بردود فعل قوية من الأجهزة الأمنية وسرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة دموية، كما أنها أوقعت ولغاية نهاية شهر كانون الأول ٢٠١٢ أكثر من ٦٠ ألف قتيل ودفعت المجتمع الدولي إلى مطالبة الرئيس الحالي بشار الأسد بالتنحي عن السلطة، وفي أواخر شهر شباط عام ٢٠١٢ أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تنحيه عن السلطة التزاماً ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، التي كان قد وقع عليها في عام ٢٠١٢م عقب الاحتجاجات العارمة التي عصفت بالبلاد لعام كامل.^(١)

« انتشار الجماعات المتطرفة في المنطقة العربية (داعش): »

هو تنظيم مسلح يتبنى الفكر "السلفي الجهادي"، تعود نشأته لأيام الغزو الأميركي للعراق ٢٠٠٣. أعلن في ٢٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٤ تأسيس دولة "الخلافة الإسلامية" على رقعة جغرافية واسعة سيطر عليها في العراق وسوريا. يضم في صفوفه آلاف المقاتلين من جنسيات متعددة.

وتعود جذور "تنظيم الدولة" إلى "جماعة التوحيد والجهاد" التي أسسها الأردني أبو مصعب الزرقاوي في العراق ٢٠٠٤ إثر الاحتلال الأميركي لأراضيه.

أعلن الزرقاوي عام ٢٠٠٦ مبايعة جماعته زعيم "تنظيم القاعدة" الراحل أسامة بن لادن وأصبح اسمها "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"، وبعد مقتله منتصف ٢٠٠٦

(١) الثورات العربية، الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، نقلاً عن: <http://ar.wikipedia.org>، ٨ شباط ٢٠١٣.

أعلن التنظيم قيام "الدولة الإسلامية في العراق" التي أصبحت في ٢٠١٣ تسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام".

ينتمي تنظيم الدولة الإسلامية إلى تيار "السلفية الجهادية" الذي ينتهج غالباً الرؤية الفكرية لتنظيم القاعدة، والمؤسسة على وجوب "المفاصلة الجهادية" مع الأنظمة الحاكمة بالعالم الإسلامي و"حلفائها الغربيين"، تمهيداً لإقامة "دولة الخلافة الإسلامية" لتطبيق أحكام الإسلام.

بدأ الظهور التصاعدي لتنظيم الدولة بصيغته الأخيرة حين أعلنت القوات الأميركية والعراقية مقتل أمير "الدولة الإسلامية في العراق" أبو عمر البغدادي ووزير حربه أبو حمزة المهاجر في ١٩ أبريل/ نيسان ٢٠١٠، إذ انعقد مجلس شوري الدولة ليختار أبو بكر البغدادي خليفة له، والناصر لدين الله سليمان وزيراً للحرب. (١)

ظهر تسجيل صوتي منسوب لأبي بكر البغدادي يوم ٩ أبريل/ نيسان ٢٠١٣ أكد فيه أن "جبهة النصرة" في سوريا هي إمتداد لدولة العراق الإسلامية، وأعلن توحيد اسمي التنظيمين تحت اسم واحد هو "الدولة الإسلامية في العراق والشام".

قابلت "جبهة النصرة" الانضمام لتنظيم الدولة في بداية الأمر بتحفظ، إلا أن الخلافات والمعارك بدأت بعد أن اتهمت الجماعات المعارضة الأخرى -بما فيها "جبهة النصرة"- تنظيم الدولة بمحاولة الإنفراد بالسيطرة والنفوذ، والتشدد في "تطبيق الشريعة" وتنفيذ إعدامات عشوائية.

تفاقت الخلافات بين التنظيمين حين اعترضت "الدولة الإسلامية" علناً على مطالبة زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري بإياها بالتركيز على العراق وترك سوريا لـ "جبهة النصرة".

كشف خلاف تنظيم الدولة وجبهة النصرة -الذين يستلهمان فكر القاعدة- واقتتالهما في سوريا خلافات أعمق بين قادة تنظيم الدولة والظواهري الذي يفترض أنه المرجع القيادي لكل الجماعات "الجهادية".

فقد هاجم أبو محمد العدناني (المتحدث باسم تنظيم الدولة) الظواهري في مايو/ أيار ٢٠١٤، نافيا أن يكون التنظيم فرعاً من القاعدة لأنه "لم يكن يوماً كذلك".

ونُسبت لتنظيم الدولة السيطرة السريعة على الموصل في ١١ يونيو/ حزيران ٢٠١٤، لكن مراقبين استبعدوا ذلك لقلّة مقاتلي التنظيم بالعراق، وربطوا انهيار القوات العراقية هناك بمشاركة مسلحي القبائل وعسكريين سابقين من أنصار الرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

أعلن التنظيم في ٢٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٤ قيام "الخلافة الإسلامية" وتنصيب البغدادي "خليفة للمسلمين في كل مكان"، ودعا الفصائل "الجهادية" في العالم لمبايعته.

كما أعلن التنظيم حينها تغيير اسمه ليقصر على "الدولة الإسلامية"، وهو قرار اتخذه "أهل الحل والأعيان والقادة" فيه، وبعد ذلك دعا البغدادي "المجاهدين" للهجرة إلى "دولة الخلافة".

ويرى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - في ورقة "تحليل موقف" - نشرها ١٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٤ - أن خطط تنظيم الدولة تقوم على أولوية مواجهة التوسع الإيراني بالمنطقة ومحاربة "المشروع الصفوي" مدفوعاً بالأساس الهوياتي (السني/ الشيعي)، بينما الأساس المصلحي الجيوسياسي هو المحرك الرئيسي للقيادة المركزية لتنظيم القاعدة، لكن تمكين الشريعة هو الهدف المشترك بين الطرفين.

بسط تنظيم الدولة نفوذه على مناطق واسعة في العراق وسوريا واستولى على مخازن أسلحة يمتلكها الجيشان العراقي والسوري. تتفاوت التقديرات البحثية والاستخباراتية لمجموع مقاتليه بالبلدين بين عشرة آلاف و٣٥ ألف مقاتل، يتنوعون على جنسيات عربية وأجنبية، وسبق لكثير منهم أن قاتلوا بالعراق والشيشان وأفغانستان وبلدان أخرى.^(١)

يستمد تنظيم الدولة تمويله من الجزية والفدية والإتاوات التي يفرضها على سكان مناطق سيطرته، كما أنه سيطر على آبار نفط سورية، وصدرت تقارير عن بيعه النفط لتجار

(١) المصدر السابق نفسه

محليين وحتى للحكومة السورية، وهناك اتهامات لأجهزة استخبارات إقليمية بتمويله، إضافة لتبرعات يُعتقد أنها تأتيه من داعميه ببلدان عدة.

عُقد في ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤ اجتماع بجدة ضم وزراء خارجية مصر والأردن والعراق ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، وأعلنت هذه الدول دعمها لإنشاء تحالف دولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وبعده بأيام بدأ التحالف بقصف مواقع التنظيم في كل من سوريا والعراق.

تنظيم الدولة الإسلامية (الذي عرف سابقا باسم داعش) هو جماعة متشددة سيطرت على مناطق كثيرة في شرقي سوريا وشمالي وغربي العراق.

وأدت أساليب التنظيم الوحشية، من عمليات قتل جماعي، واغتصاب النساء من الأقليات الدينية والعرقية، وقطع رؤوس الصحفيين والجنود، في حالة من الذعر والغضب في أنحاء العالم، مما دفع إلى طرح فكرة التدخل العسكري الأمريكي.

« أهداف "الدولة الإسلامية":

يسعى التنظيم إلى تأسيس "الخلافة" التي يحكمها قائد سياسي وديني وفق قواعد الشريعة الإسلامية. ورغم أن الدولة حاليا محدودة في العراق وسوريا، إلا أنها تتعهد "باختراق حدود" الأردن ولبنان و"تحرير فلسطين".

وعند اعلان الأردن مشاركته في الحرب على عصابة داعش برزت آراء ترى عدم ضرورة المشاركة الأردنية في هذه الحرب، وربما كانت بعض هذه الآراء تخشى من أن تكون المشاركة استفزازا للتنظيم لاستهداف الأردن، وكان هذا المنطق السليم، لكن موقف الأردنيين من عصابة داعش كان على موعد مع محطتين لتحول كبير، الموعد الأول في ٢٤/١٢/٢٠١٤م حينما تم الاعلان عن سقوط طائرة عسكرية أردنية كانت تقوم بطلعة جوية مع طائرات لدول التحالف ضد مواقع داعش في مدينة الرقة السورية، وكان خبرا صاعقا ومؤلما أن تعلن عصابة داعش عن وقوع قائد الطائرة معاذ الكساسبة رحمه الله رهينة

بيد التنظيم وبث التنظيم صوراً تؤكد الخبر ليدخل الأردن في أزمة داخلية، وتقع الدولة تحت ضغط شعبي وسياسي بضرورة استعادة معاذ من تنظيم لا يخضع لأي معايير أو أسس إنسانية أو دولية في التفاوض كما ان الدولة كانت تتحرك ضمن متناقضات أولها حرصها الشديد على انقاذ حياة الطيار الأردني، وثانيها عدم رغبتها في الخضوع لابتزاز تنظيم لا يقتصر عداءه للاردن على الجانب السياسي، بل هو حقد عقائدي على أرضية من الفكر المتطرف.^(١)

وليس هذا فحسب بل قام التنظيم ونتيجة موقف الأردن الحازم بمعاكبة التنظيم على الفعل الاجرامي الجبان الذي قامت به عصابة داعش فقد عمد التنظيم وفي فترة ليست بعيدة على جذب وتشكيل خلايا تعمل لصالحه ومنها احداث قلعة الكرك في نهاية ٢٠١٦م والتي ذهب ضحيتها شهداء من الأجهزة الأمنية وقتل أفراد العصابة الارهابية، حيث كان يسعى التنظيم الارهابي في تنفيذ عملية إرهابية متزامنة مع عشية رأس السنة الميلادية ولكن فعالية الحس الأمني وقوة الأجهزة الأمنية الأردنية التي تتمتع بكفاءة عالية ومهارة كبيرة وبجهود الشرفاء الابطال حالت دون الحصول لمراد تلك العصابة في تنفيذ مخططاتهم الجبانه، وبالتالي إن دخول الأردن للحرب الراهنة ضد تنظيم "داعش" كان أمراً ضرورياً لحماية الأمن الوطني الأردني ولمنع الأخطار المحدقة بالتمدد السريع لهذا التنظيم في العراق وسورية من الوصول إلى الداخل الأردني، إذا ما أخذنا التهديد المستمر الذي تمثله هذه التنظيمات المتشددة على الأردن، وشبكة التحالفات الدولية والإقليمية التي تفرض نفسها على معادلة القرار السياسي للإنخراط في الحرب ومواجهة التنظيم، علاوة على أن مشاركة الأردن في التحالف الدولي الإقليمي العربي بقي الأردن في دائرة التأثير بصنع القرارات التي سيكون لها آثاراً بعيدة على المصالح الإستراتيجية الأردنية.

وهناك مخاوف وملحوظات أساسية من المفترض أن تكون موضع اهتمام ودراسة وتفكير في دوائر القرار في المرحلة المقبلة، تتمثل في:^(٢)

(١) المعاينة، سميح، الأردن.. سنوات القلق والدم والتطرف، الأردن، دائرة المكتبة الوطنية، ٢٠١٥م، ص: ٣٠.

(٢) المعاينة، سميح، الأردن.. سنوات القلق والدم والتطرف، الأردن، دائرة المكتبة الوطنية، ٢٠١٥م، ص: ٣٢.

- هشاشة التحالف الراهن وعدم وجود ضمانات لاستمراريته وتواصله.
 - الخشية من إنحراف أهدافه مع مرور الوقت وتطور الصراع ليأخذ أبعاداً معقدة وطويلة المدى.
 - احتمال تراجع الإندفاع الأميركي والغربي، وترك المنطقة غارقة في الحروب الداخلية والإرهاب والفوضى.
 - غياب استراتيجية سياسية موازية للحملة العسكرية على التنظيم، والتي تعتبر أساسية، لهزيمة هذا التنظيم لأن جذور المشكلة سياسية، لذلك بات من الضروري أن يقرأ صانع القرار التطورات بصورة دقيقة، وأن يرسم السيناريوهات والخيارات، في كل مرحلة، ويعرف حدود التدخل الأردني بما يحد من الأخطار ومصادر التهديد الأمني والإستراتيجي.
- ويكشف توافق القوى العظمى والاقليمية على اختيار الأردن لإعداد قائمة بالمنظمات الإرهابية في سوريا عن ثقة بأجهزته ومعلوماته الأمنية، لكن التكليف يطرح تساؤلات حول التداعيات المحتملة على مستقبل البلاد. ولا يبعث اختيار الأردن من قبل المجتمعين في مؤتمر فيينا لحل الأزمة السورية منذ أيام لإعداد قائمة بالمنظمات الإرهابية المقاتلة في سوريا على الاستغراب لأسباب عدة منها:
- قدرة الأردن على المحافظة على أجواء الأمن والاستقرار، وعدم تعرضه لأعمال إرهابية كبيرة، باستثناء حادثة تفجيرات فنادق عمان منذ نحو عشر سنوات، بالرغم من وجوده في وسط لا يتمتع بالاستقرار منذ عقود، حيث حافظ الأردن على استقراره النسبي رغم تركيبته السكانية المعقدة وزيادة التعقيد بتوافد مئات ألوف اللاجئين من العراق وسوريا، وتعرض المنطقة لزلازل احتلال العراق، وأخيرا الأزمة السورية وتحولها إلى حرب طاحنة، وبالطبع تأثيرات القضية الفلسطينية المتواصلة منذ نحو سبعة عقود.
 - المعلومات الاستخباراتية الكبيرة التي تمتلكها الأجهزة الأمنية الأردنية مع تماسها المباشر مع قضايا المنطقة في العراق وسوريا وفلسطين ولبنان،

واستقبالها لاجئين وسياسيين من هذه البلدان، إضافة إلى كونها البوابة لبلدان الخليج نحو جنوب سوريا.

- ويجب هنا عدم إغفال مشاركة الأردن في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لضرب تنظيم "داعش" في سوريا، وعدم اعتراضه على الضربات الجوية الروسية، ووجود مراكز تنسيق مشتركة مع البلدين.

« الحراك الشعبي في الأردن في مرحلة الربيع العربي

كانت بداية الحراك الشعبي في الشارع الأردني بداية خجولة من حيث الكم والمغزى، ولم تتعدى حد إطلاق بعض الشعارات التي تطالب بالإصلاح على مختلف الصعد، ومحاربة الفساد.

شهدت الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٢م، نشاطاً مكثفاً في المشهد السياسي الأردني، تزاوجت فيه الحركات المعارضة التقليدية، كلجنة أحزاب المعارضة، وبصورة خاصة حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الوحدة الشعبية، اللذان قاطعا الانتخابات النيابية لعام ٢٠١١م مع الحركات الجديدة، التي برزت بصورة واضحة منذ العام ٢٠١١م، وبدرجة أكثر حضوراً وفعالية في نهاية عام ٢٠١٢م.

وبالرغم من استمرار المسيرات والمطالبات بالإصلاح السياسي بصورة دائمة ومتواصلة منذ ما سمي بمسيرة ذيان في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، وانضمام بعض الاتجاهات التقليدية والجديدة لهذه الأنشطة، إلا أن هنالك اتجاهات مختلفة من المطالبات والأولويات تبدو بوضوح شديد في الخطابات والبيانات والشعارات السياسية التي ظهرت في الحركات الاحتجاجية في مختلف مناطق المملكة، إلا أن التحول لم يكن على المستوى الشعبي وإنما على مستوى النظام السياسي نفسه، إذ أثرت التغيرات التي حدثت في الدول العربية في أعوام ٢٠١١م و ٢٠١٢م على توجه النظام نحو الإصلاح السياسي، ويتضح ذلك من خلال كتاب التكليف الملكي السامي للحكومة التي شكلها

معروف البخيت^(١)، وهو كتاب يتضمن بوضوح طلب "إطلاق مسيرة الإصلاح السياسي"، من خلال "خطوات سريعة وملموسة"، ومن خلال رد الحكومة الذي أكد على هذه الأولوية، ومن خلال الخطابات والرسائل الملكية المتعددة التي تذهب بالاتجاه نفسه^(٢).

وبالرغم من هذا الإنفتاح السياسي الواضح، وما تخلله من السماح بفعاليات ومسيرات ونشاطات تدعو إلى الإصلاح السياسي، بمطالب محددة^(٣)، وفي ضوء الظروف الداخلية التي شهدتها المملكة منذ ٢٠١٠م، والمتغيرات الإقليمية (الثورات الديمقراطية العربية)، والموقف الدولي، (تحديداً الأميركي)، جميعها تدفع نحو إحداث تغييرات سياسية نوعية، وهي لحظة تاريخية استثنائية تجتمع فيها الديناميكيات الداخلية والخارجية لتجعل من "طموح الإصلاح السياسي" على رأس أجندة الأولويات الرسمية والشعبية^(٤).

لم يكن الحراك الأردني ردة فعل ولا بدعة ولا تقليداً للآخرين بل جاء متزامناً مع الربيع العربي من باب التوقيت حيث أن الأردنيين سبقوا أشقاءهم العرب في التظاهرات والمطالبات الشعبية للحكومات بتغيير نهجها، ومن حق كل أردني أن يفخر بالحراك الشعبي الذي رفع العلم الأردني عالياً ووقف في وجه الظلم والفساد وأعطى الأردنيين متنفساً للحرية والتطلع لمستقبل زاهر^(٥).

(١) أنظر حول تغيير الحكومة وكتاب التكليف الملكي، الرابط التالي على موقع عمون الإلكتروني:

<http://www.ammonnews.net>، تاريخ الزيارة ١٨ كانون الأول ٢٠١٣، الساعة ٣٠، ١٨، ص ٣.

(٢) تلخيص لخطاب البخيت على الرابط التالي للموقع الإلكتروني لصحيفة السبيل اليومية الأردنية:

<http://www.assabeel.net/local-news>، ١٩ كانون الأول ٢٠١٣.

(٣) تقرير الجزيرة نت "المسيرات والاعتصامات تعم الأردن"، على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net>

net/NR/EXERES.htm، ١٩ كانون الأول ٢٠١٣.

(٤) حسن الأنباري وآخرون، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، ط ١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٢، ص ٩.

(٥) عبد الله اللوام، حصاد الحراك الشعبي الأردني ٢٠١١ و ٢٠١٢، ٦ / ١ / ٢٠١٣، نقلاً عن:

<http://jordanzad.com/index.php>، ص ٢، ١٣ آذار ٢٠١٣، ص ٢.

إستطاع الحراك أن يجعل المواطن الأردني قادراً على انتقاد الحكومة وكسر معظم الخطوط الحمراء التي كانت تقف أمام المواطن الأردني، وانطلق الحراك الشعبي الأردني من ذيبان بتاريخ ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، وخلال عامين مر الحراك بمراحل مختلفة من تظاهرات ومسيرات واعتصامات واضرابات لمختلف المهن من مهندسين وأطباء وممرضين ومعلمين، وأصبح عدد الفعاليات أكثر من ستة آلاف فعالية حسب بعض التقديرات الرسمية^(١).

وقد رفعت مدن أردنية راية الحراك الأردني منذ البداية فبعد ذيبان ظهرت مدينة الطفيلة بحراك قوي، وبقي حراك معان والكرك واربد محافظاً على مسيرته بخطوات ثابتة ثم امتد الحراك إلى معظم المدن والمناطق الأردنية، وبدأ الحراك برفع سقفه تباعاً وتفاعل مع محاولات احتوائه بالتعديلات الدستورية التي اعتبرها شكلية ولا تلبي الطموح كما أنه لم يقتنع بتغيير حكومة البخيت واستبدالها بحكومة الخصاونة حيث رفع صوته عالياً بأنه يريد استعادة الشعب لسلطاته ويريد حكومة منتخبة^(٢).

وإحتج المواطنون الأردنيون في كافة المحافظات الأردنية على قرار الحكومة الأردنية برفع أسعار المحروقات وخرج المواطنون إلى الشوارع منددين برئيس الحكومة عبد الله النسور ومطالبين بإقالته فيما دعت غالبية الفعاليات الشعبية والأحزاب الموالية والمعارضة لإعلان عصيان مدني اعتباراً من صباح ٣/١١/٢٠١٢ وتنفيذ مسيرات احتجاجية مطالبين تدخل الملك لإلغاء قرار الحكومة رفع الدعم عن المحروقات، وتم منع المحتجين من التجمع في منطقة دوار الداخلية والمنطقة المحيطة^(٣).

(١) عبد الله اللواما، حصاد الحراك الشعبي الأردني ٢٠١١ و ٢٠١٢، ٦/ ١/ ٢٠١٣، نقلاً عن:

<http://jordanzad.com/index.php>، ص ٢، ١٣ آذار ٢٠١٣، ص ٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥.

(٣) المحافظات الأردن تشتعل نارا عقب اعلان الحكومة رفع اسعار المحروقات ٢/ ١١/ ٢٠١٢، نقلاً عن:

<http://snarah.net/index.php>، ١٣ آذار ٢٠١٣، ص ٢-٣.

لم يصل الحراك في الشارع الأردني في حجمه واتساعه وديناميكيته وسقف مطالبه إلى مستوى حراك الشارع في بعض البلدان العربية، وليس مقدراً له ذلك إلى أجل غير مسمى بسبب خصوصية الوضع الأردني، رغم ما يوفره الوضع العربي العام من فرصة متاحة لتحقيق خطوات نوعية باتجاه الإصلاح السياسي، لا تمثل الحاجة إليها الاستجابة لمطالب الشارع فقط، بل هي حاجة ملحة للنظام كي لا تضعف قدرته على توحيد المجتمع بكل فئاته وأطيافه السياسية، واستيعاب القوى الجديدة الصاعدة، وخاصة الشابة منها.

يطرح جلالة الملك عبد الله الثاني أفكاره السياسية والاجتماعية والإصلاحية من الاوراق النقاشية وينشرها عبر وسائل الاعلام المختلفة. وقد وصل عددها إلى أربع ورقات، حيث نشرت الرابعة، وهو يتوقع أن تحدث صدئ في الرأي العام الأردني، بهدف تبادل الآراء والأفكار ووجهات النظر.

ولا يقدم جلالاته هذه الأفكار باعتبارها قرارات أو توجيهات أو تعليمات نهائية، بل هي مطروحة للنقاش، وهذا مؤشر أوضح على مسيرة الأردن الديموقراطية وعلى جدية القيادة في البحث عن الحلول، وعلى تبنيها للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي قولاً وفعلاً.^(١)

ولعل انسجام رؤى جلالة الملك مع الطروحات والتطلعات الشعبية عبر الحراك الشعبي الوطني، وعبر المؤسسات الديموقراطية العامة، وعبر الإعلام بألوانه المختلفة، يساهم في تحريك المسار وتحديده، وتوضيح الإتجاهات وإضاءة الطريق نحو الغد الأفضل، دون إلزام أو إكراه، ودون أن يردد بعضنا: ان كلام الملك هو ملك الكلام.. ثم يصمتون، ويظنون أنه ليس في الإمكان أفضل مما كان. ويعتبر أبرز ما تؤشر عليه الاوراق الملكية ما يلي^(٢):

(١) محمد ناجي عمارة، ٢٠١٣، وقفات مع أوراق جلالة الملك النقاشية ١-٤، صحيفة الرأي، نقلاً عن

الموقع الإلكتروني: <http://www.alrai.com>

(٢) محمد ناجي عمارة، مرجع سابق.

أولاً: ضرورة تطوير نموذجنا الديمقراطي. وهنا قد يتساءل بعض المراقبين عن طبيعة هذا النموذج وأهدافه وقدراته ومداه.

ثانياً: الحوار الوطني الشامل حول سبل التطوير وأهدافه وأأسسه، ومساهمة جميع الأطراف والجهات والأفراد كل حسب إمكانياته وقدراته في تفعيل هذا الحوار وتنميته والإيمان بضرورته وأهميته.

ثالثاً: العمل على تعميم ثقافة الديمقراطية، عبر المؤسسات التربوية المختلفة ابتداءً من الأسرة فالمدرسة فالمؤسسات الشبابية والأحزاب والتجمعات السياسية مروراً بأجهزة الإعلام كلها.

رابعاً: توفير الضمانات الكافية لإنجاح التحول الديمقراطي وتعميقه، ومن أهمها: حماية التعددية السياسية والإجتماعية والإيمان بالتطور والتدرج وعدم حرق المراحل، وتوفير الفرص السياسية والإجتماعية والإقتصادية المتكافئة، والتأكيد على مبادئ حرية التعبير والعدالة والمساواة.

ونرى هنا أن ثورات الربيع العربي قد ساهمت في إحداث تحول في تطور العملية السياسية على الساحة الأردنية حيث شهد الأردن تطوراتٍ سياسية متلاحقة تستلهم أحداث الربيع العربي، فعلى مدى نحو عامين تزايدت الاحتجاجات السلمية التي ينظمها إسلاميون ويساريون وشخصياتٍ عشائرية، وتركز على إصلاح الحكومة، وخفض الأسعار، وتحقيق العدالة الإجتماعية ومحاربة الفساد، وقد تعاملت معها السلطة التنفيذية بشكلٍ حضاري، واستجابت لبعض مطالبها للحفاظ على أمن واستقرار الدولة الأردنية.

وفيما يلي عرضاً لأبرز المكتسبات في البعدين السياسي والديمقراطي لتعديلات الدستور الأردني عام ٢٠١١:

أولاً: تعزيز التوازن بين السلطات الثلاث:

السلطة التشريعية:

أنهت التعديلات الدستورية التي أقرت عام ٢٠١١ حالة تغول السلطة التنفيذية على التشريعية وتم تعزيز دور السلطة التشريعية لتحقيق مبدأ التوازن بين السلطات، ولتسليط الضوء على أبرز التعديلات الدستورية المتعلقة بالسلطة التشريعية تبرز النقاط التالية: (١)

- إنشاء هيئة مستقلة تحت مسمى الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات ووظيفة هذه الهيئة الإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها في كل مراحلها بشفافية ونزاهة، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء. كما تم التأكيد على حق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية ومحاسبة العابثين بإرادة الناخبين، وبذلك يتحقق المزيد من الضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة دون تدخل أي جهة في مسيرتها. (٢)

- النص على أن الحكومة، التي يحل مجلس النواب في عهدها، تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها. كما تم التأكيد على أنه إذا حل مجلس النواب لسبب ما، فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه وهذا التعديل يحقق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. (٣)

- أصبحت مدة الدورة العادية بعد هذه التعديلات ستة أشهر بدلاً من أربعة قبل التعديل وذلك لدواعي رفع كفاءة وسرعة الإنجاز في العملية التشريعية. (٤)

(١) المشاقبة، أمين ٢٠١٢. النظام السياسي الأردني، عمان: مطابع الدستور التجارية، ص ٤٦.

(٢) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٦٧، أنظر: قانون الهيئة المستقلة للانتخابات لعام ٢٠١٢.

(٣) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٧٤

(٤) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٧٨

- التأكيد على حق مجلس النواب في إحالة الوزراء إلى النيابة العامة مع إبداء الأسباب المبررة لذلك، ولا يصدر قرار الإحالة إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب، ويوقف عن العمل الوزير الذي تتهمه النيابة العامة إثر صدور قرار الإحالة عن مجلس النواب، ولا تمنع استقالته من إقامة الدعوى عليه أو الإستمرار في محاكمته. (١)
- إلزام الحكومة إذا كان مجلس النواب منحلاً أن تتقدم ببيانها الوزاري وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر من تاريخ اجتماع المجلس الجديد. وذلك يمنع الحكومة من الإحتماء بخطاب العرش ويتحقق المبدأ الديمقراطي لغايات منح الثقة ولغايات المراقبة والمحاسبة والمساءلة البرلمانية. (٢)
- النص على إجراء الانتخابات النيابية خلال أربعة أشهر من تاريخ الحل يؤكد بأنه لا يجوز أن تبقى الدولة بدون مجلس نيابي أكثر من أربعة أشهر. وبذلك لم يعد ممكناً ولا يجوز إرجاء الانتخابات سنة بعد سنة، وبالتالي تم تقييد صلاحيات الملك في تأجيل الانتخابات تأجيلاً عاماً، بحيث أصبح الآن لا مفر من إجراء انتخابات برلمانية خلال أربعة أشهر من تاريخ الحل، وإلا عاد مجلس النواب المنحل بقوة الدستور.
- تقوية مجلس النواب بخصوص التصويت على الثقة على الحكومة الجديدة، حيث ينبغي أن تحصل على النصف زائد واحد، مما يعني (٧٦) صوتاً مؤيداً في الوقت الحاضر، بينما كان عليها في السابق أن تفادى أن يصوت ضدها (٧٦) صوتاً بصرف النظر عن عدد الذين يصوتون معها.
- تحصين الأكثرية النيابية من دكتاتورية الأقلية بتخفيض عدد أعضاء مجلس النواب الحاضرين في الجلسات النيابية من الثلاثين إلى النصف زائد واحد وبالتالي تم إبعاد الثلث المعطل.

(١) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المواد ٥٦، ٥٧.

(٢) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٥٤

- يقوم ديوان المحاسبة بتقديم تقرير لمجلسي النواب والأعيان فيما يخص العمل الرقابي على أعمال الحكومة ويتضمن هذا التقرير المخالفات المرتكبة من قبل الحكومة، وذلك مع بدء كل دورة عادية، أو كلما طلب أحد المجلسين منه ذلك.
- عرض موازنات الوحدات الحكومية على مجلس الأعيان والنواب لمناقشتها وإقرارها، كما هو متبع مع الموازنة العامة للدولة.^(١)

السلطة التنفيذية:

تناط السلطة التنفيذية حسب الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ وتعديلاته لعام ٢٠١١ بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام هذا الدستور. ومن أبرز التعديلات التي جرت في عام ٢٠١١ التأكيد على الولاية العامة لمجلس الوزراء على شؤون الدولة كافة، وعدم جواز التفويض بأي من الصلاحيات ومهام مجلس الوزراء بموجب قانون (التشريع العادي) وحصرها بما يراد في الدستور فقط، نظراً لأهمية اقتصار الولاية العامة على شؤون الدولة على مجلس الوزراء، ومنعاً لإساءة استخدام القوانين والتساهل في إصدارها بما ينقض أو يخالف المبدأ العام لولاية مجلس الوزراء وتأميناً لحصر المسؤوليات وتحديد مناط المحاسبة والمساءلة. وكذلك لمنع بعض الإدارات أو المؤسسات من التغول على صاحب الولاية الأساسي المفوض له دستورياً^(٢).

كما حصرت التعديلات الدستورية الجديدة صلاحية مجلس الوزراء (في حالة عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحل) وبموافقة الملك بإصدار قوانين مؤقتة في الحالات التالية: الكوارث العامة، حالة الحرب والطوارئ، الحاجة إلى نفقات مستعجلة لا تتحمل التأجيل. وهذا سيمنع إلى حد كبير تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، ويجب عرض هذه القوانين المؤقتة على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده^(٣). ويلاحظ بأنه تم

(١) صحيفة العرب اليوم الأردنية ١/١٠/٢٠١١، ص ١.

(٢) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٤٥

(٣) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٩٤

تقييد السلطة التنفيذية في إصدار القوانين المؤقتة فقط عندما يكون مجلس الأمة منحلاً، وليس كما كان في السابق عندما أجاز للسلطة التنفيذية إصدار قوانين مؤقتة عند حل المجلس أو عدم إنعقاده. وقد نصت التعديلات الدستورية الجديدة على تقييد صلاحيات الملك في إقالة الحكومة، عندما نصت صراحة على أنه عند وفاة رئيس الوزراء يعتبر جميع الوزراء مستقلين حكماً، وهو الأمر الذي لم يتضمنه الدستور الأردني قبل التعديل.^(١)

السلطة القضائية:

شدد الدستور الأردني على التأكيد الحاسم على استقلال السلطة القضائية.^(٢) واستعادة القضاء لسلطته من خلال النص على محاكمة الوزراء على ما يُنسب إليهم في جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم أمام المحاكم النظامية المختصة في العاصمة، وبذلك تم إلغاء التمييز أو الاستثناء من قاعدة شمولية سلطة القضاء على كل المواطنين^(٣) (٤).

ويختص القضاء بحق الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب. وبذلك تم إلغاء اختصاص بحث مجلس النواب في الطعون الواردة ضد أعضائه.^(٥) والنص على إنشاء المجلس القضائي، ويتولى المجلس الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين وله وحده الحق بتعيين القضاة النظاميين دون التدخل من أي سلطة. وبهذا يكرس استقلال القضاء.^(٦) وإلغاء محكمة العدل العليا والاستعاضة عنها بقضاء إداري على درجتين. وهذا تعزيز لحق المواطن في الطعن بالقرارات أمام المحاكم على درجتين، ويوجب إنشاء المحاكم الإدارية على درجتين لضمان أكبر قدر من تحقيق العدالة وانسجاماً مع المعايير الدولية^(٧)

(١) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٥٠

(٢) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٢٧

(٣) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٥٥

(٤) نصراوين، ليث ٢٠١١. التعديلات الدستورية، صحيفة العرب اليوم، ١٠/٢٢، ص ١٣.

(٥) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٧١.

(٦) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٩٨

(٧) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٣٠

ثانياً: المحكمة الدستورية وحرية الإعلام والحريات العامة:

إنشاء محكمة دستورية:

يعتبر إنشاء المحكمة الدستورية تحولاً بالغ الأهمية نحو تطبيق الديمقراطية بشكل ينسجم مع المعايير الدولية، وذلك يضمن الحفاظ على مبدأي المشروعية وفصل السلطات ومنع تغول أي منها على أي سلطة أخرى أو على المواطنين^(١). ولم يتعرض الدستور الأردني الصادر عام ١٩٥٢ قبل إجراء التعديلات الدستورية الأخيرة في عام ٢٠١١ لموضوع الرقابة على دستورية القوانين فقد خلت أحكامه من أي نص بهذا الشأن فلا هي منحت القضاء الأردني هذا الحق صراحة ولا هي منعت من ذلك وهذا هو حال الدستورين السابقين دستور عام ١٩٤٧ والقانون الأساسي لسنة ١٩٢٨.

لقد جرى وفق هذه التعديلات إنشاء محكمة دستورية، لتكون بمثابة هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتتألف من تسعة أعضاء يعينهم الملك، وتختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتصدر أحكامها باسم الملك، وتكون أحكامها نهائية وملزمة لجميع السلطات.

ولهذه المحكمة الحق في تفسير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأغلبية، كما أن لمجلسي الأعيان والنواب ومجلس الوزراء حق الطعن مباشرة لدى المحكمة الدستورية في دستورية القوانين والأنظمة النافذة.^(٢)

« حرية الإعلام والصحافة:

وفق التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ تم إقرار تعزيز دور السلطة الرابعة "الصحافة والإعلام" من خلال التأكيد على كفالة الدولة لحرية الصحافة والطباعة والنشر ضمن

(١) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٥٩

(٢) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ٥٩.

حدود القانون، وعدم جواز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي. كما تم حصر فرض الرقابة على الصحافة ووسائل الإعلام خلال حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ.^{(١) (٢)}

الحريات والحقوق العامة وحقوق الإنسان؛

- التأكيد على الحفاظ على كيان الأسرة وحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الإعاقات.
- التأكيد على أن كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون.^(٣)
- التأكيد على معاملة كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس بما يحفظ عليه كرامة الإنسان. ولا يجوز تعذيبه.^(٤)
- التأكيد على عدم جواز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها.^(٥) توافقت التعديلات الدستورية الأخيرة مع تأكيد ملكي حاسم (عبر مجموعة من الخطابات واللقاءات) على تغيير أسس تشكيل الحكومات. وذلك باعتماد مبدأ "الحكومة البرلمانية" التي تُشكل عبر التشاور مع الكتل البرلمانية في مجلس النواب للإتفاق على اختيار شخص رئيس الوزراء وأعضاء فريقه الوزاري^(٦). هذا التحول الدستوري في آلية تشكيل الحكومات في الأردن سينبني عليه حتماً تغييرات نوعية

(١) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ١٥.

(٢) صحيفة الرأي الأردنية ١/١٠/٢٠١١، ص ١.

(٣) صحيفة العرب اليوم الأردنية ١/١٠/٢٠١١، ص ١.

(٤) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المواد ٤، ٥، ٧، ٨.

(٥) تعديلات الدستور لعام ٢٠١١، المادة ١٢٨.

(٦) محافظة، علي ٢٠١٣. الحكومة البرلمانية في الأردن، صحيفة العرب اليوم، ص ١٢.

في صيغة العلاقة بين السلطتين: التنفيذية، والتشريعية، والذي سينعكس بدوره على ديناميكيات المعادلة السياسية بأسرها، وتشكل نواة لترسيخ قواعد وأعراف برلمانية جديدة تحكم العلاقة بين البرلمان المنتخب والحكومة النيابية.^(١)

جرت الانتخابات النيابية التي شهدها المملكة في نهاية شهر كانون الثاني ٢٠١٣ وفق قانون انتخاب جديد صدر بعد التعديلات الدستورية، يمنح الناخب حق اختيار مرشح عن الدائرة المحلية، بالإضافة إلى انتخاب قائمة على مستوى الوطن (٢٧ مقعداً من ١٥٠) تمثل أحزاباً وتيارات وتوجهات سياسية مختلفة.

وقد أخذ الإصلاح الدستوري مساره الطبيعي في الأردن وذلك من خلال قنواته الدستورية سواء أكان بمناقشته والموافقة عليه من قبل مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب، أو من خلال مصادقة جلالة الملك عليه، وقد حازت أغلب التعديلات الدستورية على درجة تأييد كبيرة جداً كما هو موضح في الجدول رقم (١) اللاحق وفق استطلاع لصحيفة الرأي الأردنية في العام ٢٠١٦.

(١) جلسة العصف الذهني، العلاقة بين البرلمان والحكومة: آفاق إصلاح النظام البرلماني، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ٢٠/١/٢٠١٣.

جدول رقم (١)

درجة الرضى عن التعديلات الدستورية في الأردن والتأييد لها

درجة الرضى عن التعديلات الدستورية في الأردن		النسبة المئوية
راض (درجة كبيرة + متوسطة)		٧٢
غير راض (راض لدرجة قليلة + غير راض على الإطلاق)		١٥
لا يعرف / رفض الإجابة		١٣
درجة التأييد للبند التفصيلية للتعديلات الدستورية		
التعديلات الدستورية	أؤيد	أعارض
لا أعرف/ رفض الإجابة		
١- إنشاء محكمة دستورية للبت في دستورية القوانين التي تسنها الحكومة	٨٩	٣
٢- تشكيل هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات النيابية	٩٢	٣
٣- تخفيض عمر المرشح لعضوية مجلس النواب من ٣٠ إلى ٢٥ سنة	٥٦	٤٠
٤- محاكمة الوزراء في ما يختص بشؤون وزاراتهم أمام القضاء النظامي بدلاً من المحاكم الخاصة	٩١	٥
٥- البت في طعون نتائج الانتخابات النيابية أمام القضاء بدلاً من مجلس النواب.	٨٩	٦
٦- لا يتولى المناصب العليا (وزراء، أعيان، نواب) إلا أردني لا يحمل جنسية دولة أخرى	٨٩	١٠
٧- تحديد حالات إصدار القوانين المؤقتة فقط في حالات حدوث الكوارث العامة، والحرب والطوارئ، والحاجة إلى نفقات مستعجلة لا تتحمل التأجيل	٨٣	٨
٨- استقلال المجلس القضائي بالشؤون المتعلقة بالمحاكم النظامية	٨٣	٧
٩- تحديد صلاحيات محكمة أمن الدولة في قضايا الإرهاب والتجسس والخيانة العظمى فقط	٨٠	١٢

المصدر: استطلاع للرأي العام حول التعديلات الدستورية، (٢٠١١). مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان: الجامعة الأردنية، أيلول، يمكن الإطلاع عليه من خلال الموقع: www.jcss.org، حجم العينة (١٨٠٠).

وبالرغم من هذا التأييد للتعديلات الدستورية فقد كانت هناك بعض فئات المعارضة تطالب بالمزيد من التعديلات بالرغم من تأييدها للتعديلات التي تمت ولكن لم تستطع المعارضة حشد دعم شعبي كبير لمطالبها بإجراء مزيد من التعديلات الدستورية لهذه الفترة، وكنتيجة لهذه التعديلات الدستورية، فقد تم إنجاز العديد من القوانين النازمة للحياة السياسية كقانون الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات، قانون الأحزاب، قانون الانتخابات، وقانون المحكمة الدستورية من خلال الأطر الدستورية والقانونية.

ويعتقد بأنه بإنجاز الإصلاحات الدستورية تم إنجاز شوط طويل على طريق الإصلاح الشامل في الأردن، لكن لا يعني استكمال الهياكل الدستورية والقانونية للإصلاح السياسي أن الطريق أصبحت سالكة لقيام تعددية برلمانية وحكومة أغلبية، فهناك من العقبات الجدية ما يجعل نموذج "الديمقراطية الأردنية" أمراً غير يسير ومن هذه العقبات:

- لا يزال جزء كبير من القوى السياسية والحزبية والحركات الشعبية التي تتخذ موقفاً سلبياً من التعديلات والإصلاحات التي جرت وهذا الجزء يشمل حزب جبهة العمل الإسلامي، والجبهة الوطنية للإصلاح وعدداً من الأحزاب الصغيرة، إضافة إلى مجموعات الحراك الشبابي المنتشرة في المدن والمحافظات الأردنية. وهذه المجموعات هي التي حرّكت الشارع الأردني من خلال المسيرات والمظاهرات والإعتصامات خلال السنتين الماضيتين من أجل المطالبة بالإصلاحات ولا تزال مستمرة في أنشطتها الاحتجاجية. وبالتالي فإن مسألة تقبل هذه الأطراف للإصلاحات مسألة مهمة، وإلا فإن دوامة المطالب وعدم الثقة ستستمر.

- إن إنجاز التعديلات الدستورية ومعها قانونا الانتخابات والأحزاب هي الخطوة السهلة على طريق الديمقراطية، أما الصعب فهو القبول بها بين أوساط الرأي العام، أي إيجاد مناخ وطني يشجع على المشاركة في العملية السياسية.

- جاء تعديل قانون الأحزاب لعام ٢٠١٥ لتظهر بصورة ايجابية جداً مثيرة للإستغراب والإستهجان بعد أفول نجم ثورات الربيع العربي مؤخراً وقيام

الحكومة باعتقالات واسعة شملت حتى تعبير الشخص عن نفسه على صفحة التواصل الاجتماعي أو من خلال مراقبة اتصالاته، وعودة ارتفاع الأسعار، وتسلب الحكومة وتضاعف المديونية لأول مرة بتاريخ الأردن إلى الضعف الثالث. وجاء قانون الأحزاب لعام ٢٠١٥ وسط قوة للسلطة التنفيذية مقابل ضغوط في الحراك الشعبي والمطالبة سابقاً بتعديل قانون الأحزاب الذي جاء إيجابياً صادمًا حيث نص على تخفيض أعداد المؤسسين إلى مئة وخمسين شخصاً بالإضافة إلى إلغاء شرط المحافظات أو عدد النساء اللاتي ينتسبن إليه، وأصبح الإخطار يقدم إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية^(١).

- وقد عرّفت المادة ٣ من القانون أن الحزب هو كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية^(٢).

- وأشارت المادة ٤ فقرة (أ) من القانون إلى أن للأردنيين الحق في تشكيل الأحزاب والانتساب إليها وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون. والفقرة (ب) للحزب الحق في المشاركة بمختلف الانتخابات التي تجري في المملكة وفق أحكام القانون. وقد أشارت المادة ٦ فقرة أ إلى أنه يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب عن مائة وخمسين شخصاً.

ويهدف الإصلاح السياسي الشامل إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية، يستند فيها الحكم إلى شرعية شعبية حقيقية مقنعة، تسود فيها الحريات العامة، وتبنى على أسس انتخابية عادلة، وتتعامل مع المواطنين بالتساوي في كافة الحقوق نصوصاً وممارسة، وتعتبر الوطن وحدة واحدة بكل أجزائه، كما تعتبر مواطنيه شعباً واحداً، وتستطيع مواجهة

(١) المادة ٦ فقرة ٦ من قانون الأحزاب الأردني، لسنة ٢٠١٥

(٢) المادة ٣ من قانون الأحزاب الأردني، لسنة ٢٠١٥

التحديات وتملك القدرة على الاستفادة من الفرص. وقد شكل المطلب الشعبي الأردني بإجراءات إصلاحية في البنية السياسية للنظام والقانون والدستور في الأردن لبنة مهمة من لبنات المطالب الشعبية والسياسية. وبرغم الإعلانات الرسمية المتواصلة باتجاهات الإصلاح، غير أن عدم الرضا لا زال ظاهراً عند بعض الأحزاب والقوى، بسبب عدم التوافق بين منطلقات وتوجهات المطلب الشعبي وبين ما تناوله الحكومات بجدية.

« فرص ومحددات الإصلاح الناجح؛

تبرز بعض المحددات التي تؤثر على فرص نجاح الإصلاح في الأردن ومن أهمها مايلي^(١):

- مدى وضوح الرؤية لدى الحكومات فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الإصلاح، والفرص المتاحة لتحقيق الإصلاح، والأدوات المتوفرة والمطلوبة للقيام بعملية الإصلاح.
- مدى جدية النظام والحكومة في تبني وتفعيل توجهات الإصلاح قانونياً وعملياً، وغياب قوى الإصلاح المنظمة.
- قدرة الحكومة على رسم الأولويات والسيطرة على مسارها لتحقيق الإصلاح المنشود.
- مدى مشاركة القطاعات ذات الصلة بالعملية الإصلاحية في المجتمع في برامج الإصلاح المرسومة والمخططة.
- مدى توفر وتبني خريطة طريق زمنية يتم خلالها تحقيق إنجازات كاملة في كل مرحلة تقدم للشعب وتقنعه بمصداقية مسيرة الإصلاح، وبما يمس حياته اليومية وممارسة الحكومة معه.
- مدى الرضا المتحقق من قبل مكونات القطاعات المستهدفة بالإصلاح عن الرؤية والمسار والنتائج.

(١) الحمد، جواد ٢٠١١. فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن، صحيفة الغد اليومية، ١٠/١٠.

- القدرة على مواجهة قوى الشد العكسي التي تقف في وجه الإصلاح وتريده عملية شكلية لامتناس مطالب الشعب، ومدى القدرة على إضعاف تأثيرها السياسي، سواء كانت في مؤسسات الدولة أو في قطاع الأعمال أو في تركيبة المجتمع بوصفها جهات متففعة من الوضع القائم وربما محتكرة له.
- يشعر النظام الأردني بأن القوى السياسية الأردنية على وجه العموم تقف إلى جانب ثورات الربيع العربي، وأنها تطمح لتحقيق الإصلاحات التي تطمح لها.^(١)



(١) الحمد، جواد ٢٠١٢. مقال بعنوان "عودة المشرق: التفاعلات الاستراتيجية في دائرة المشرق العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٩، تموز، المجلد ٤٧، ص ٨٨.

المبحث الثاني

تحديات الصراع العربي الإسرائيلي

بعد حرب الخليج الثانية التي جرت بعد غزو العراق لدولة الكويت في عام (١٩٩١)، قبل العرب بمبدأ الأرض مقابل السلام في محادثات مدريد للسلام أواخر نوفمبر ١٩٩١ التي جرت بين الأردن وفلسطين ولبنان وسوريا وإسرائيل وفي أواخر تشرين الأول ١٩٩٣ نتج عن هذه المحادثات اتفاقيات ثنائية على المسارين الفلسطيني والأردني، في حين تعثرت المفاوضات على المسار السوري واللبناني.

لكن قبل هذه المحادثات بسنوات طويلة وقعت مصر على إتفاقية سلام مع إسرائيل، وهو الأمر الذي جعل من الدول العربية التي تعتبر صغيرة الحجم وقليلة عدد السكان مثل الأردن وفلسطين ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية (الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في ذلك الوقت)، لإجراء محادثات سلام مع الدولة المجاورة لها.

وقعت الأردن بشكل مستقل في عهد الملك الحسين بن طلال على إتفاقية سلام مع إسرائيل وذلك في العام ١٩٩٤، وقد وقع هذه الإتفاقية من الجانب الأردني الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني آنذاك، ومن الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء اسحاق رابين الذي جرى اغتياله من قبل مستوطن يهودي بحجة عقد إتفاقات سلام مع الأردن وفلسطين.

ينسجم التأييد الأردني لإستئناف المفاوضات المباشرة الفلسطينية - الإسرائيلية مع خمسة محددات رئيسية تحكم القرار الأردني، أولها أن التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي - الصهيوني في فلسطين كان استراتيجية أردنية مبكرة قبل الإجماع العربي على هذه الاستراتيجية بوقت طويل، وثانيها أن مركزية الدور الأمريكي في الجهود السلمية والدور القيادي الأمريكي في المفاوضات هو تعبير عن علاقات إستراتيجية طويلة تحرص المملكة على إستمرارها مع الولايات المتحدة، وثالثها إلتزامات المملكة بموجب معاهدة السلام

التي وقعتها مع دولة الاحتلال، ورابعها قناعة الأردن المعلنة بأن إقامة دولة فلسطينية في إطار حل الدولتين هي مصلحة أردنية وطنية عليا تساهم في نبذ فكرة الوطن البديل التي تطرح بين الحين والآخر للتخلص من الشعب الفلسطيني وطرده خارج وطنه إلى الأردن، والمحدد الإستراتيجي الخامس الذي لا يقل أهمية هو أن المملكة تتعامل مع عملية السلام تعاملًا جاداً كوسيلة للتوصل إلى تسوية سياسية سلمية تنهي حالة الصراع، وتجعل من المنطقة مستقرة بما ينعكس على أمن الدول كافة في المنطقة، وليس كهدف في حد ذاته، كما تريدها دولة الاحتلال الإسرائيلي، أو كوسيلة لـ "إدارة الصراع" فحسب كما تريدها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولهذا السبب على وجه التحديد توجد مسوغات وجيهة للأصوات الأردنية والفلسطينية والعربية التي تحذر من أن محطة المفاوضات المقبلة في "عملية السلام" لا تخدم الإستراتيجية الأردنية بمحدداتها الخمسة المذكورة.^(١)

والنتيجة المتوقعة للمفاوضات المقبلة واحدة من اثنتين إما أن تقدم الحكومة الفلسطينية تنازلات جديدة فتنجح المفاوضات، وفي هذه الحالة سيكون النجاح اتفاقاً يتوصل إلى "حل وسط في الضفة الغربية" يفرض على الشعب الفلسطيني، وإما أن ترفض الحكومة الفلسطينية أي حل وسط أو حل إنتقالي طويل الأمد في الضفة الغربية مما يعني فشل هذه المفاوضات. وليس للأردن أي مصلحة لا في نجاح كهذا ولا في فشل المفاوضات، إذ أن الأردن يهدف إلى تحقيق ما توصلت إليه المفاوضات السابقة وإلى بدء مفاوضات الحل النهائي وأن تجد قضايا مثل قضية اللاجئين وقضية القدس وقضية المياه والحدود حلولاً لها على أرض الواقع مما يساهم في تحقيق الإستقرار في الأردن، ويدفع بهذه المنطقة إلى تحقيق مستويات نمو إقتصادية بما ينعكس على تحسين المعيشة لدى كافة شعوب المنطقة، وليس الشعب الإسرائيلي فقط.^(٢)

(١) نقولا ناصر، أي دور للأردن في المفاوضات المباشرة؟، ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٧، نقلاً عن:

<http://www.albosala.com>، ص ٤.

(٢) نقولا ناصر، أي دور للأردن في المفاوضات المباشرة؟، ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٧، نقلاً عن:

<http://www.albosala.com>، ص ٤.

فحسب البيانات الأردنية الرسمية لا بد من توفر ثلاثة عوامل لنجاح المفاوضات أولها أن تحقيق المفاوضات للتقدم المطلوب يستوجب إلتزام بيان اللجنة الرباعية وجميع المرجعيات التي تؤكد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة، وثانيها ضرورة استمرار الولايات المتحدة بالقيام بدور قيادي وضابط على الطرف الإسرائيلي في المفاوضات، وثالثها اعتماد بيانات اللجنة الرباعية الدولية الصادرة، وهذه البيانات كررت الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧ و ١٥١٥ ومبادئ مؤتمر مدريد للسلام وخريطة الطريق كأساس ومرجعية للمفاوضات، وأضافت إليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٥٠ كمرجعية لحل الوضع في قطاع غزة في إطار شرعية السلطة الفلسطينية وليس شرعية منظمة التحرير^(١).

ويرى الأردن أن قضايا الحل النهائي الأساسية وهي القدس والأمن واللاجئون والحدود والمياه لها مساس مباشر بالأمن الوطني الأردني، وإن الأردن لن يقبل أي حل يفرض عليها ويتم التوصل إليه دون علمه في هذه القضايا، وتشير تقارير أن خبراء أردنيين سوف يساعدون المفاوضات الفلسطينية وإن وزارة الخارجية شكّلت لجاناً لمتابعة قضايا الحل النهائي في المفاوضات.

وإذا لم يفاوض الأردن إسرائيل في قضايا لها مساس مباشر بالأمن الوطني الأردني فمن يفاوض عليها إذن؟ ويثير هذا السؤال مسألتين هامتين، أولاهما سؤال يفرض نفسه: إذا كانت خمس من قضايا الوضع النهائي التي سيتفاوض عليها الفلسطينيون والإسرائيليون وهي القدس والأمن واللاجئون والحدود والمياه لها مساس مباشر بالأمن الوطني الأردني، فهل يعني ذلك أن معاهدة السلام المبرمة بين الأردن وبين دولة الاحتلال كانت منقوضة وبالتالي توجد مسوغات أمنية ووطنية لإعادة النظر فيها؟ والمسألة الثانية تتعلق باستمرار إصرار الولايات المتحدة على أن تكون أي مفاوضات عربية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي "ثنائية ومباشرة"، حسب بيانات اللجنة الرباعية المتكررة، وهذا شرط إسرائيلي قديم متجدد.

(١) المرجع نفسه، ص ٥.

إن استمرار التزام الولايات المتحدة على الأخص بهذا الشرط قد يفسر ما قيل عن ضمانات أمريكية للأردن في المفاوضات المرتقبة من الواضح أن الهدف منها هو حرمان الأردن من التفاوض على قضايا يعتبرها "ذات مساس مباشر" بأمنه الوطني^(١).

كان أول اتفاق رسمي على المسار الفلسطيني الإسرائيلي هو اتفاق أوسلو الذي عقد سرّاً في مدينة أوسلو النرويجية، وتم توقيعه رسمياً في واشنطن يوم ١٣ أيلول ١٩٩٣م، وكان الوفد الفلسطيني ضمن (الوفد الأردني الفلسطيني المشترك إلى مفاوضات السلام في الشرق الأوسط في مؤتمر مدريد للسلام) ووقعت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الفدرالية بوصفهما شاهدتين.

وفيما يلي عرضاً للاتفاقيات التي جرى توقيعها بين فلسطين ودولة الاحتلال الإسرائيلي:

- اتفاق أوسلو ١ :

تم التوصل من خلال اتفاقية أوسلو أو ما جرى تسميتها لاحقاً (أوسلو ١) إلى بعض البنود ومنها^(٢):

١- إقرار متبادل بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بحق إسرائيل في الوجود وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة الشعب الفلسطيني، وتم توقيعه يوم العاشر من أيلول في أوسلو.

٢- يختص بإعلان المبادئ لتحقيق السلام وتم توقيعه رسمياً في واشنطن يوم ١٣ أيلول، ونص على انسحاب إسرائيلي تدريجي من الضفة وغزة وتشكيل سلطة فلسطينية منتخبة ذات صلاحيات محدودة، وأن تبحث القضايا العالقة بما لا يزيد على ثلاث سنوات مثل المستوطنات واللاجئين وغيرها.

(١) نقولاً ناصر، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) علي الدين هلال ونيقن مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

- اتفاقية غزة أريحا ١٩٩٤

بدأت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو ١ في جهود بناء الثقة من خلال عدة اتفاقيات أدت إلى اتفاق تنفيذي لأوسلو أطلق عليه اسم اتفاق غزة أريحا وقعه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي يوم ٤ أيار من عام ١٩٩٤، وتضمن الخطوة الأولى انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها في المناطق التي انسحبت منها إسرائيل، واتبع باتفاقيتين تنفيذيين هما^(١):

١- إتفاق إقتصادي وقع في تموز وينظم العمالة الفلسطينية والعلاقات المالية والإقتصادية بين الطرفين.

٢- إتفاق تمهيدي لنقل الصلاحيات المدنية في الضفة جرى التوقيع عليه في آب.

- اتفاقية طابا (أوسلو/٢) ١٩٩٥

استمر مسار التفاوض وأنتج اتفاقية مرحلية حول الضفة والقطاع، جرت مباحثاتها في طابا ووقعت رسمياً في واشنطن يوم ٢٨ أيلول واشتهرت (بأوسلو/٢)، وسبقتها وأعقبها أيام دامية تركت أثراً عليها، فقد سبقتها مجزرة الحرم الإبراهيمي وعدة عمليات انتحارية هزت العمق الإسرائيلي، وأعقبها اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين.

وقسمت هذه الإتفاقية المناطق الفلسطينية إلى (أ) و(ب) و(ج) تحدد مناطق حكم السلطة والمناطق الخاضعة لإسرائيل وغير ذلك، على أن تنسحب إسرائيل من ست مدن عربية رئيسية و٤٠٠ قرية بداية العام ١٩٩٦، وانتخاب (٨٢) عضواً للمجلس التشريعي، والإفراج عن معتقلين في السجون الإسرائيلية، وكان من المفترض أن يكون هذا الاتفاق هو المرحلة الثانية التي ستلونها مفاوضات الوضع النهائي^(٢).

(١) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١ ص ٦٥.

(٢) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص ١٢٥.

- اتفاق (واي ريفر/ ١) ١٩٩٨

أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وهو من الجناح اليمني المتشدد معادلة جديدة للمفاوضات تقوم على أساس "الأمن مقابل السلام" بدلاً من "الأرض مقابل السلام"، وظهرت نتائج هذه المعادلة في اتفاق (واي ريفر/ ١)، تصاعدت وتيرة الصراع بين المقاومة الفلسطينية وخاصة الإسلامية منها وإسرائيل، حيث تسبب اغتيال أحد قادة حماس (يحيى عياش) يوم ٥ كانون الثاني ١٩٩٦ برد عنيف بعدة عمليات انتحارية في العمق الإسرائيلي، فعقد على أثرها قمة صانعي السلام يوم ١٣ آذار من العام نفسه في شرم الشيخ لدعم المسار التفاوضي "ومحاربة الإرهاب"^(١).

وأصبح ما يسمى الإرهاب من أبرز القضايا المطروحة للتداول في أي اتفاق، واستؤنفت المفاوضات بعقد اتفاق مكمل لاتفاق سابق حول مدينة الخليل والوجود الدولي المؤقت فيها يوم ٩ أيار ١٩٩٦، قبل أن تتوقف باستلام بنيامين نتنياهو سدة الحكم في إسرائيل في حزيران ١٩٩٦ ثم استؤنفت باتفاق بروتوكول حول إعادة الانتشار في الخليل يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٩٧.

وبناءً على معادلة نتيناهو الجديدة للمفاوضات "الأمن مقابل السلام" ظهرت إلى الوجود اتفاقية (واي ريفر/ ٢) وأطلق عليها أيضاً اتفاق (واي بلانتیشن)، حيث نصت الاتفاقية على إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في بعض المناطق الفلسطينية، وعلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بإعلان "المنظمات الإرهابية" خارجة على القانون، وتشكيل لجان فلسطينية إسرائيلية للتنسيق الأمني، وأخرى تضم الولايات المتحدة إضافة إلى الطرفين لمنع التحريض المحتمل على الإرهاب وتضم ثلاثة خبراء من كل طرف إعلامي وقانوني وتربوي.

(١) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٦٦.

كما نصت الاتفاقية على تشكيل لجنة أخرى ثلاثية أيضاً لمراجعة وتنسيق الأمن ومحاربة الإرهاب، وعلى أن تستأنف مفاوضات الوضع النهائي والتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من حزيران ١٩٩٩^(١).

- اتفاق (واي ريفر/٢) ١٩٩٩

طبقت الحكومة الإسرائيلية بعض ما في اتفاقية (واي ريفر/١) ولم تطبق بعضها الآخر، وخسرت هذه الحكومة انتخابات أيار ١٩٩٩، واستلم الحكم حزب الليكود بزعامة إيهود باراك واستأنف عملية السلام على الأساس نفسه الذي عقد عليه (واي ريفر/١) فكانت مفاوضات شرم الشيخ في مصر يوم ٤ أيلول وسميت (واي ريفر/٢).

وتم توقيع الاتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية برعاية أميركية وأردنية، وهي تعديل وتوضيح لبعض النقاط في (واي ريفر/١) وتنفيذ لها، خاصة فيما يخص إعادة الانتشار، وإطلاق السجناء والممر الآمن وميناء غزة والترتيبات الأمنية وسواها.

توقف مسار التفاوض

تعددت التفاهات بعد اتفاق (واي ريفر/٢) وتوجت بمحاولة الرئيس الأميركي بيل كلينتون التوصل إلى اتفاق الحل النهائي في كامب ديفيد يوم ١١ تموز ٢٠٠٠ بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، وفشلت المفاوضات للاختلافات العميقة بين الطرفين خاصة حول مدينة القدس ومقدساتها وعودة اللاجئين الفلسطينيين وسواها من المسائل العالقة. وتعثرت عملية السلام منذ ذلك الوقت وجرت محاولات لإحياء مسار التفاوض عام ٢٠٠١ من قبل لجنة دولية تشكلت برئاسة السيناتور الأميركي السابق جورج ميتشل، وتوصلت إلى عدة مقترحات تتمحور حول إيقاف الاستيطان الإسرائيلي وإيقاف العنف من الجانبين، وهو ما لم يتم^(٢)، ثم كانت خارطة

(١) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص ١٢٥

(٢) ناصيف حتى، النظام العربي بعد ١١ سبتمبر: التحديات والفرص، مجلة شؤون عربية، عدد ١٠٩، بيروت ٢٠٠٣، ص ٩٨.

الطريق (خطة السلام في الشرق الأوسط) التي أعدتها عام ٢٠٠٢ ما تعرف باللجنة الرباعية والتي تضم كلا من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا.

وتقوم الخطة بجوهرها على التزام المجتمع الدولي المتمثل باللجنة الرباعية بإقامة دولتين إسرائيلية تنعم بالأمن، وفلسطينية ديمقراطية قادرة على الحياة، وعلى أن تتم التسوية النهائية لاحقاً، في أعقاب إعلان الولايات المتحدة بالنسبة للملاحظات الإسرائيلية المتعلقة بخارطة الطريق وتعهد الولايات المتحدة بالتعامل مع المخاوف الإسرائيلية بشكل كامل وجدي، وقد أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون في ٢٣ من أيار ٢٠٠٣ بياناً أعلن فيه عن قبول إسرائيل بخارطة الطريق.

وافقت الحكومة الإسرائيلية على القبول بخارطة الطريق في ٢٥ أيار. وعُقدت في مدينة العقبة الأردنية في ٤ حزيران ٢٠٠٣ قمة استضافها جلاله الملك عبد الله الثاني بحضور الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، وانتهت الهدنة التي أعلنتها حركات المقاومة الموجودة على الأراضي الفلسطينية فتح وحماس والجهاد الإسلامي في ٢٩ من حزيران ٢٠٠٣ بعملية فدائية في القدس أدت إلى مقتل ٢٢ شخصاً وإصابة أكثر من ١٣٠ بجروح. وفي أعقاب هذا الاعتداء، اتخذ المجلس الوزاري الإسرائيلي في ١ أيلول ٢٠٠٣ سلسلة قرارات منها شن حرب شاملة ضد حركة المقاومة الإسلامية حماس وعناصر وصفتها الحكومة الإسرائيلية بالإرهابية وتجميد العملية السياسية مع السلطة الفلسطينية^(١).

صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٦ حزيران ٢٠٠٤ على خطة الانفصال عن الفلسطينيين في قطاع غزة. وصادق مجلس النواب الإسرائيلي (الكنيست) على الخطة في ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٤، وعُقدت في شرم الشيخ في ٨ شباط ٢٠٠٥ قمة شارك فيها

(١) أبو بكر الدسوقي، المواقف الدولية وإستراتيجية حماس البديلة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٦، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٨٠.

رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس والرئيس المصري محمد حسني مبارك والملك الأردني عبد الله الثاني. وتقرر خلال القمة أن يوقف الفلسطينيون جميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين وأن تتوقف إسرائيل عن نشاطاتها العسكرية ضد الفلسطينيين كلهم.

بدأت إسرائيل في ١٥ آب ٢٠٠٥ بتطبيق خطة الانفصال عن قطاع غزة وأربعة تجمعات سكنية في شمال السامرة.

واستكملت عملية الانفصال عن قطاع غزة في ٢٢ آب وفي شمال السامرة في ٢٣ آب ٢٠٠٥. واستكملت قوات جيش الدفاع عملية خروجها من قطاع غزة في ١٢ أيلول ٢٠٠٥. ثم وقع قائد المنطقة الجنوبية في جيش الدفاع دان هارئيل أمراً يُعلن عن انتهاء الحكم العسكري في قطاع غزة بعد أن استمر طوال ٣٨ عاماً^(١).

غادرت إسرائيل قطاع غزة في آب ٢٠٠٥ لمنح فرصة للسلام بعد الانتخابات في السلطة الفلسطينية التي تمخّضت عن تشكيل حكومة برئاسة حركة حماس في كانون الثاني ٢٠٠٦، وتبنّت إسرائيل إستراتيجية مزدوجة تجاه الفلسطينيين، تمارس بموجبها الضغوط على حماس والجهات المتطرّفة.

ويتضح هنا أن الأوضاع الداخلية في دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية قد أثرت على مسيرة العملية السلمية بينهما من خلال هيمنة أحزاب متطرّفة في إسرائيل أدت إلى اتخاذ مواقف سلبية من العملية السلمية وخصوصاً بعد أحداث غزة والخلافات التي حدثت بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس مما أدى إلى حدوث انقسام داخل السلطة الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على مسيرة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وهذا الانقسام هو الذي تسعى له دولة الاحتلال الإسرائيلي.

(١) إسرائيل الآن، رسالة نصف شهرية، العدد ١، مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط، وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، أبريل ٢٠٠٧، ص ٣٣.

تبنى مجلس الأمن الدولي قراراً جديداً حمل رقم ١٨٥٠ المؤلف من سبعة بنود، ويوازن هذا القرار بين المصالح الفلسطينية والإسرائيلية ويعكس رغبة المجتمع الدولي في إحراز تقدم في العملية السلمية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، والذي أشار في مقدمته إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة خصوصاً للقرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧ و ١٥١٥ وإلى مبادئ مؤتمر مدريد للسلام. ومن أبرز بنود القرار ١٨٥٠ ما يلي^(١):

١- تأييده للمفاوضات التي شُرع فيها في أنابولس، في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧ والتزامه عدم الرجعة عن المفاوضات الثنائية.

٢- يؤيد المبادئ التي اتفق عليها الطرفان في شأن عملية المفاوضات الثنائية، وجهودهما الدؤوبة لتحقيق هدفهما المتمثل في إبرام معاهدة سلام تحل بموجبها جميع المسائل القائمة، بما في ذلك جميع المسائل الاستثنائية من دون استثناء، تأكيداً لجدية عملية أنابولس.

٣- يدعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق المستندة إلى لأداء، على النحو المنصوص عليه في تفاهمهما المشترك في أنابولس، والامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تقوض الثقة أو تخل بنتيجة المفاوضات.

٤- يهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية أن تسهم في إيجاد مناخ يفضي إلى المفاوضات، وأن تدعم الحكومة الفلسطينية التي تلتزم بمبادئ اللجنة الرباعية ومبادرة السلام العربية، وتحترم التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، وأن تقدم المساعدة لتنمية الإقتصاد الفلسطيني، وأن تصل بالموارد المتاحة للسلطة الفلسطينية إلى حدودها القصوى، وتسهم في برنامج بناء المؤسسات الفلسطينية تحضيراً لإنشاء الدولة.

٥- يحض على تكثيف الجهود الدبلوماسية التي تعزز في إطار مسار مواز للتقدم المحرز في العملية الثنائية، والإعتراف المتبادل والتعايش السلمي بين جميع الدول في المنطقة في سياق تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

(١) نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٥٠، على شبكة الإنترنت: www.albawaba.com

٦- يرحب بنظر المجموعة الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، في عقد اجتماع دولي في

موسكو في ٢٠٠٩.

٧- أن يبقى المسألة قيد نظره.

أفضت التطورات الدولية والإقليمية إلى تجميد عمليات السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل دون التوصل إلى أي حلول، وحصلت السياسة العدوانية الإسرائيلية على دعم غير مسبوق من قبل حزب المحافظين ومجلس الشيوخ الأمريكي، واستغلت إسرائيل الحملة الدولية الحرب على الإرهاب، حيث ضاعفت من جهودها في قمع المقاومة الفلسطينية بكل ما تملك من أسلحة وقدرات عسكرية، خاصةً بعد انتفاضة الأقصى^(١).

وبعد تولي المحافظين الجدد مقاليد الحكم في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ تراجع الدور الأمريكي كشريك رئيسي في مفاوضات السلام وتراجعت جهوده لحل أزمة الشرق الأوسط، وإعطاء القضية الفلسطينية أولوية ثانوية بعد محاربة الإرهاب، وتبين أن وعود الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة دولتين، وتنفيذ خارطة الطريق التي وضعت عام ٢٠٠٠ ما هي إلا تكتيك استراتيجي لإمتصاص الغضب العربي وخاصةً بعد إحتلال العراق، وتفاقم دور جماعات المصالح التي تتحكم^(٢) في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مثل اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة المعروفة باسم آيباك (AIPAC) واهتمام أعضائها بكافة القضايا الهامة التي تمس أمن واقتصاد إسرائيل، ودعم إسرائيل في بناء جدار الفصل الذي أقامته إسرائيل عام ٢٠٠٢ بهدف زيادة الحصار السياسي والاقتصادي والأمني على الشعب الفلسطيني.

(١) سعيد عكاشة، المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٤٨ نيسان ٢٠٠٢،

(٢) محمود حمد، محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٤٩ حزيران

أدى التحالف الإستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي إلى تزايد الضغوط على الدول العربية لتقديم المزيد من التنازلات لصالح إسرائيل^(١).

لم تنسحب إسرائيل من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ ومن قطاع غزة عام ٢٠٠٤ إلا من أجل مصالحها الذاتية بهدف التخلص من الأعمال التي يقوم بها سكان غزة ومقاومتهم المستمرة للاحتلال، أما الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان فجاء كجزء من زيادة الضغوطات على سوريا مما أدى إلى الانسحاب العسكري السوري من لبنان عام ٢٠٠٥ بعد أكثر من عشرين عاما من تواجد القوات السورية في لبنان.

عندما قام أرييل شارون بدخول ساحة المسجد الأقصى المبارك في ٢٠٠٠ بحراسة أكثر من ٣٠٠٠ جندي إسرائيلي أدى ذلك إلى حدوث رد فعلي قوي من الفلسطينيين وأدى بعد ذلك إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول عام ٢٠٠٠، اعتقد الإسرائيليون أن الانتفاضة ستنتهي خلال أيام أو على الأكثر ٦ أشهر، ولكنها استمرت أكثر من ذلك وكان من أهم إفرازات انتفاضة الأقصى نجاح حركة حماس في الوصول إلى سدة الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة.

ومع تزايد عمليات المقاومة ضد إسرائيل بدأت الحكومة الإسرائيلية في ٢٣ شباط ٢٠٠٢ مشروعاً لبناء جدار أمني في الضفة الغربية يفصل بين إسرائيل والأراضي المحتلة، وقد تعرض هذا المشروع إلى انتقادات دولية واسعة بسبب عدم شرعيته القانونية وآثاره المدمرة على الشعب الفلسطيني وكان الأردن من أوائل الدول التي سعت إلى إيقافه لما يحدثه هذا الجدار من تأثيرات على أمنه الوطني^(٢).

(١) مالك عوني، خطاب بوش حول الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٤٩، تموز ٢٠٠٢، ص ١٢٢.

(٢) رشاد حمدي، الجدار الإسرائيلي في ميزان محكمة العدل الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٥٦، نيسان ٢٠٠٤، ص ١٠٦.

تسلمت حركة حماس السلطة بعد الانتخابات التي جرت في آذار (١) ٢٠٠٦، ومن ثم تعرضت الحكومة الفلسطينية لحصار دولي وإقليمي سياسي واقتصادي أضعف من فعاليتها خلال الفترة الماضية، مما فرض عليها ضغوطاً لإعادة تشكيل حكومة وحدة وطنية لا يكون لحماس دوراً كبيراً فيها، ويعود السبب في تعرض الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس إلى حصار دولي وإقليمي إلى عدم اعترافها بإسرائيل كدولة وبالاتفاقات المبرمة مع الإسرائيليين سابقاً.

كما استغلت إسرائيل الحرب الدولية على الإرهاب للتنكيل بالشعبين الفلسطيني واللبناني، خاصةً خلال عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، وبدعم صريح من الولايات المتحدة الأمريكية، وصمت من المجتمع الدولي، مما عرض الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني رجالاً ونساءً وشيوخاً وأطفالاً إلى القتل والإصابة بقنابل ورصاص الجيش الإسرائيلي، والذريعة أنهم إرهابيون، أما على الساحة اللبنانية فقد شنت إسرائيل حرباً على حزب الله اللبناني استمرت أكثر من شهر، بنفس الذريعة، دمرت معظم أجزاء البنى التحتية وقتلت آلاف المواطنين وشردت الملايين من مناطق الجنوب اللبناني، نتج عن هذه الحرب إبعاد حزب الله عن الحدود ودخول قوات دولية وبمشاركة الجيش اللبناني للسيطرة على الحدود اللبنانية الإسرائيلية وأحدثت صراعاً داخلياً بين التيارات والأحزاب اللبنانية قد يفضي إلى حرب أهلية تضر بدول المنطقة ومنها الأردن، فهناك أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين لا وجهة لهم سوى الأردن، إضافة إلى أن الأردن هو البلد العربي الأقرب إلى الشعب اللبناني حيث ظهر ذلك جلياً في حرب إسرائيل على لبنان ووصول أعداد كبيرة منهم إلى الأردن بحثاً عن الأمن والأمان، إضافة إلى تأثر العلاقة في حال نشوب حرب أهلية مع الجارة سوريا والتي سيكون لها أبعاداً سلبية على الأردن اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

(١) أبو بكر الدسوقي، المواقف الدولية وإستراتيجية حماس البديلة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٦، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٢٠.

إن ارتباط المشروع الوطني الأردني تاريخياً بالقضية الفلسطينية أدى إلى عدم استقرار المشروع المدني في الأردن، فعلى الرغم من فك الارتباط الإداري والقانوني من قبل المغفور له الملك الحسين بن طلال في عام ١٩٨٨ والذي كان يهدف إلى فصل المشروع الوطني الفلسطيني عن المشروع الوطني الأردني، إلا أن فك الارتباط كان نظرياً وبقيت الأمور تراوح مكانها بانتظار تبلور حل لم يأت للقضية الفلسطينية وبشكل خاص لمستقبل اللاجئين الفلسطينيين، والذي جعل المشروع الوطني الأردني في حالة من التيه، سيما في بعده الديموغرافي، وبسبب الارتباط ما بين المشروع الوطني الأردني والفلسطيني التاريخي بسبب قيام الوحدة عام ١٩٥٠ والعلاقات التاريخية ما بين الشعبين، تظهر ما بين الفينة والأخرى مقولة الوطن البديل، أو الخيار الأردني، والتي تهدف إلى ضرب الاستقرار لكل من المشروع الوطني الأردني والمشروع الوطني الفلسطيني وبحجر واحد.

إن موضوع الخيار الأردني وموضوع الوطن البديل هما وجهان لعملة واحدة فكلا المصطلحين يقصد بهما ضرب الوحدة الوطنية الأردنية والمشروع الوطني الفلسطيني، ولذلك فإن الأردن يرفض فكرة الخيار الأردني، وفزاعة الوطن البديل، وذلك لصون المشروع الوطني الأردني، وعلى الفلسطينيين رفضهما أيضاً لصون المشروع الوطني الفلسطيني، وإن رفض هذين الخيارين اللذين يظهران بين الفينة والأخرى يحتاج إلى جبهة أردنية قوية تستند على قاعدة شعبية صلبة، وموقف فلسطيني واضح حول الموضوع، وأن هناك مخاطر وضغوطات قد تصاحب أي تصور يمكن أن يطرح، وعلى الدولة الأردنية أن تكون على وعي كامل لهذه المخططات وكيفية مواجهتها، ولقد شدد جلالة الملك عبد الله الثاني في كثير من المواقف وعلى أكثر من منبر رفضه القوي والحاسم لموضوع الخيار الأردني أو الوطن البديل، وأن دعاة الحقوق المنقوصة أو من يعلنون بأن الأردن بتكوينه الحالي أصبح وكأنه وطن بديل، فكل منهما يجانب الحقيقة، فالطرفين في سعيهما للبحث عن مكاسب ومنافع جزئية صغيرة الحقاً الأذى بالهدف الإستراتيجي للدولة والمشروع الوطني الأردني.

إن الوطن البديل سيؤثر على الأمن الوطني في النواحي التالية:

أ- الديموغرافيا: حيث يعيش في الأردن ما يقرب ثلاثة ملايين فلسطيني حسب إحصاءات عام ١٩٩٨ وهؤلاء المواطنون الأردنيون (اللاجئون) يؤيدون الحفاظ على "حق العودة" أو التعويض المالي في حالة التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي، فهذه النسبة العالية من الأردنيين من أصول فلسطينية، حيث أن أي حل لمشكلة اللاجئين بالضرورة سيؤدي إلى انعكاسات كبيرة على الأردن.

ب- الإقتصاد: يمثل السوق الفلسطيني للأردن سوقاً للصادرات الأردنية؛ ففي عام ١٩٩٧ بلغ مجموع الصادرات الأردنية إلى فلسطين ١٥ مليون دولار، إن العلاقات الإقتصادية الوثيقة سيكون لها منفعة متبادلة، أما خلال العام ٢٠١٢ فقد تراجعت الصادرات الأردنية إلى السوق الفلسطيني من جراء القيود والعراقيل التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، لتصل إلى ٥٢ مليون دينار، وفي عام ٢٠١١ كانت الصادرات الأردنية قد بلغت أكثر من ٨٠ مليون دينار^(١). ويعود السبب في ذلك إلى أن إسرائيل تفرض شروطاً مباشرة ومجحفة بحق كل من الصادرات والواردات الأردنية والفلسطينية مثل تطبيق نظام تعرفه جمركية يحول دون سهولة انتقال الكثير من السلع التي قد تنافس منتجاتها وكذلك استخدام الذرائع الأمنية كوسيلة لمنع دخول الكثير من المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع بشكل خاص.

ج- الأمن: مما لا شك فيه أن الأمن الأردني سوف يتعزز من خلال مواصلة التقدم في مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، حيث أن الإستقرار واستتباب الأمن في الضفة الغربية سوف تنعكس آثاره بشكل إيجابي على الأردن.

(١) تراجع الصادرات الأردنية إلى فلسطين، ٢٧/١٢/٢٠١٢، نقلاً عن: www.annahar.com/article

د- الكونفدرالية: قبل إقامة الدولة الفلسطينية هي مصادرة لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وربما تؤدي إلى الإنهاء التام لفكرة الدولة الفلسطينية وهذا ليس أبداً في صالح الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني كما يتعارض ذلك مع كل القرارات الدولية وقرارات الجامعة العربية ويلغي حق العودة والتعويض نهائياً^(١).

ما زالت التيارات السياسية في فلسطين منقسمة حول الحل النهائي للقضية الفلسطينية. القيادة السياسية في فتح وبعض الشخصيات المستقلة تؤمن بحل الدولتين، بينما بعض التنظيمات العسكرية في فتح والجبهات اليسارية وحماس والجihad الإسلامي لا تزال غير واضحة في مدى قناعتها بهذا الحل ورغبتها الحقيقية في تجاوز هذا الإطار إلى التحرير الكامل للأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨. وإذا كانت الدولة الأردنية تتناسق في رؤيتها مع قيادة فتح فإن هناك اختلافات هائلة وجوهرية مع التنظيمات الأخرى مما يجعل الدولة الأردنية في حالة صدام مع تنظيمات سياسية فلسطينية لها رؤيتها المختلفة ستكون جزءاً من دولة الكونفدرالية^(٢).



(١) باتر محمد علي وردم، خمسة أسباب لرفض الكونفدرالية، ٢٠١٣، نقلاً عن صحيفة الدستور على الرابط: <http://www.petra.gov.jo> ص ٢.

(٢) باتر محمد علي وردم، خمسة أسباب لرفض الكونفدرالية، ٢٠١٣، نقلاً عن صحيفة الدستور على الرابط: <http://www.petra.gov.jo> ص ٣.

المبحث الثالث

تحديات المد الشيوعي الإيراني

بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، انعكست السياسات الإيرانية المعلنة بشكل كامل وتحولت الولايات المتحدة إلى "شيطان أكبر" وعدو جوهري، وأطلق الإمام الخميني بمجرد استقرار الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية الجديد شعار "تصدير الثورة" ليعلن عن ولادة مشروع إيراني إقليمي خاص تمثل المنطقة العربية ساحته الرئيسية ومجاله الحيوي^(١).

وقد أصبح الشعار الجديد محورياً للسياسة الخارجية الإيرانية في حياة الإمام الخميني وبعد وفاته عام ١٩٨٩، ولكن الخطاب السياسي الإيراني أصبح أكثر براغماتية وأقل ميلاً إلى التشدد الذي طبعه خلال حياة الخميني، لكن مضمون هذه السياسة لم يتبدل ولم يجرؤ أي من حكام طهران على مخالفة نهج الخميني أو التخلي عن مفهوم تصدير الثورة كمشروع سياسي وأيديولوجي وحركي متكامل عابر للحدود الوطنية وذات سمة عالمية يتمركز نشاطه وقوته في الإقليم العربي.

يستند المشروع الإيراني إلى ثنائية عقيدية وإستراتيجية نجحت طهران في دمجها بطريقة متقنة، لاسيما وأن ظروفها خارجية هيأت لإيران تعزيز النجاح في مشروعها الإقليمي وحتى الدولي^(٢).

ويستند الشق العقدي الإيراني إلى مرتكزين أساسيين هما (ولاية الفقيه وتصدير الثورة)، وكلا المرتكزين له خلفيات إيديولوجية دينية اكتسبت بعداً قانونياً ملزماً من خلال تضمينها في الدستور الإيراني، حيث يتولى الفصل الأول التشديد على الدور المحوري

(١) نظام بركات، ٢٠١٢، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط،

الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ٣٤٥-٣٤٦.

(٢) المرجع نفسه: ٣٤٦.

للولي الفقيه بوصفه الحاكم بأمر الله على الأرض وولي أمر جميع المسلمين، وفي الفصل ذاته بمادته (١١) يحدد الدستور أن لإيران واجباً تجاه الأمة الإسلامية، يتمثل في "تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي"، ثم يتضح هذا الهدف العابر للحدود الوطنية في المادة (١٥٤) ضمن فصل السياسة الخارجية، حيث تلتزم إيران بموجب هذه المادة "بدعم النضال العادل للمستضعفين ضد الإستكبار في جميع أنحاء العالم"^(١).

"ولاية الفقيه" في الإسلام السياسي الشيعي، تشبه نظرية (الحاكمية لله) عند حزب الأخوان المسلمين، أي الإسلام السياسي السني. وتتلخص هذه النظرية في أن الأمة الإسلامية لا بد لها من إمام وفق ما ردَّ الإمام علي على الخوارج عندما رفع أتباع معاوية في حرب صفين المصاحف وقالوا (لا حكم إلا لله) وطالبوا أن يحتكموا إلى القرآن، فرد عليهم الإمام بقوله المشهور، أنه (قول حق أريد به باطل)، وبأن القرآن لا يحكم بذاته بل من خلال البشر ولا بد للرعية من إمام. وهذا الإمام عند الشيعة هو من سلالة النبي محمد كما بينا أعلاه، ولكن بعد أن طالت غيبة المهدي المنتظر ولم يره أحد، قال الخميني، أن هذه الغيبة قد تطول إلى آلاف السنين، لذا علينا عدم الإنتظار، بل الحكم وفق (نظرية ولاية الفقيه)، أي رجل الدين الأعلّم الأكثر علماً وعدلاً من أقرانه من بين رجال الدين، ويتمّخ من قبل مجلس الخبراء (آيات الله). وعليه يجب استلام السلطة كلما سنحت لهم الفرصة، وحكم المسلمين من قبل الفقيه الأعلّم العادل الذي هو بمثابة نائب الإمام الغائب، ويطبق الشريعة الإسلامية^(٢).

وقد تصاعدت التحذيرات من رغبة إيران في استغلال الإمتداد الشيعي في العراق لممارسة نفوذها على دول المنطقة، وذلك عبر سعيها الحثيث لتشكيل ما يسمى "الهلال الشيعي" الذي يمتد ليشمل بالإضافة إلى طهران كلاً من العراق وسوريا ولبنان. وقد أثار ذلك جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية العربية، ذلك بأن تلك التحذيرات

(١) الدستور الإيراني، الفصل العاشر، المادة ١٥٤

(٢) عفاف الجمري، المرجعية وولاية الفقيه ١-٢ مجلة الوقت، العدد ١٨٣-١٨٤، الثلاثاء ٢٨ رجب ١٤٢٧ هـ

تزامنت مع ما تداولته عدة تقارير استخبارية غربية عن وجود مخطط إيراني متكامل لاستغلال حرب الإطاحة بالرئيس السابق (صدام حسين) وحزب البعث، لتعزيز نفوذ طهران وهيمنتها ليس في العراق وحده، بل في المنطقة برمتها، وذلك من خلال اختراق الدول التي تعيش فيها طوائف شيعية، وهو ما بدت آفاقه تظهر كدعم المتمردين الحوثي في اليمن، وكذلك بعض الحوادث الأخرى التي حصلت في البحرين والكويت وحزب الله وحركة حماس، وهو ما يثير المخاوف من زيادة الإحتقان الطائفي في المنطقة، الأمر الذي يزيد من احتمالات دخول دول المنطقة في صور مختلفة من المواجهات مع إيران، وهو ما سننشأ عنه حالة من عدم الاستقرار والفوضى التي ستؤثر سلباً على أمن منطقة الخليج^(١).

وهكذا يأتي المشروع النووي الإيراني امتداداً للرؤية الإستراتيجية الإيرانية لتستكمل به عناصر القوة الشاملة، وتحقق طموحاتها للتوسع في الدائرة الإقليمية، خاصة في ظل نظام الحكم الشمولي الذي يحكم إيران والذي لا يرضى إلا بدور الهيمنة والزعامة.

ولا يزال الأمن القومي العربي يحتاج إلى التفعيل من خلال جهود جماعية حيثة على مستوى الوطن العربي بإرادة سياسية تحلل الأخطار المحيطة وتتصدى لها، وهنا تتلاقى متطلبات هذا الأمن مع دول الجوار العربي ومنها إيران التي تعلن أنها تحرص على التعاون مع الدول العربية والإسلامية، وتضع أهمية كبيرة لذلك في سياستها الخارجية، كما أن الدستور الإيراني ينص وفق المادة (١٥٤) على تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى، وتؤكد المادة (٣) الفقرة (١٦) على أن سياسة إيران الخارجية يجب أن تنظم على أساس المعايير الإسلامية، لكن الملموس من السلوك الإيراني، والقائم فعلاً سابقاً وحالياً، عمليات تدخل في شأن دول الجوار العربي ومحاولات هيمنة ونظرة تعال ورغبة في زيادة النفوذ الإيراني على حساب الدول العربية المجاورة.

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، المنظومة الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد

لم يكن للطائفة الشيعية في المملكة الأردنية اسم يذكر قبل الاحتلال الأميري للعراق وإن كان يحدث تبشير بالتشيع فهو حالات فردية تحصل عند سفر الطلبة الأردنيين إلى إيران لغرض الدراسة، أمّا ما يتداول من الأخبار حول المد الشيعي في الأردن فإن أبطال التبشير الشيعي فيه هم العراقيون النازحون بعد الاحتلال خصوصاً التجار من أبناء الطائفة الشيعية، إذ لم تجد السياسة الرسمية الأردنية بدا من منح التسهيلات للعراقيين لقاء مساهمة رجال الأعمال العراقيين وأغلبهم من الشيعة في إنعاش الإقتصاد الأردني حيث أصبحوا جزءاً من التركيبة السكانية والإقتصادية للبلد خصوصاً بعد تعرض الإقتصاد الأردني للضرر جراء سقوط النظام العراقي السابق الذي كان يعتمد على الأراضي الأردنية بمعظم تبادلاته التجارية والإقتصادية^(١).

ويرجع المراقبون تنامي المد الشيعي في الأردن إضافة لوجود رأس المال الشيعي العراقي هو التأييد لحزب الله اللبناني الذي يظهر تبنيه للمقاومة اللبنانية ضد إسرائيل إضافة لذلك التسهيلات الحكومية من قبل المملكة الأردنية تجاه التبشير الشيعي تحت لافتة الاعتدال والوسطية ومحاربة الطائفية^(٢).

التداعيات الأمنية والعسكرية:

تعكس طموحات إيران النووية تداعيات أمنية وعسكرية على الإقليم من خلال:

١ - أن السلاح النووي الإيراني سيقود إلى تهديد حالة الإستقرار النسبي القائمة حالياً في المنطقة، خاصةً في منطقة الخليج العربي التي تصر الأسرة الدولية الحفاظ عليها مستقرة لأهميتها الإستراتيجية من خلال إبعادها عن الإضطرابات والحفاظ على أمن ممراتها المائية ومصادر الطاقة فيها، ومحاولة جعلها بعيدة عن الصراعات، ومنها صراع الأيديولوجيات، إن تهديد استقرار هذه المنطقة

(١) حمدي السعدي، ٢٠٠٩ المشروع الشيعي في الأردن.. دودة الأرض التي يجب معالجتها، موسوعة

الرشيد، شبكة الدفاع عن السنة، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: <http://www.dd-sunnah.net>

(٢) المرجع نفسه.

قد يأتي عبر أمرين أولهما حدوث خلل في موازين القوة القائمة في المنطقة، وثانيهما إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالبرنامج النووي الإيراني والذي ستنعكس آثاره على دول المنطقة وشعوبها.

٢- أن العالم العربي رغم شعوره بالخطر المحدق به جراء امتلاك إسرائيل للقدرات النووية وعجزه عن تغيير واقع التفوق النوعي الإسرائيلي، إلا أن الشعور العربي العام يرفض بروز دولة نووية أخرى في المنطقة تضاعف الأخطار واحتمالات نشوب حرب غير تقليدية تدمر المنطقة وتقضي على كل عناصر الخير فيها، وبالتالي تضعف احتمالات التوافق بين إيران والدول العربية.

٣- قد تنفذ إيران عند شعورها بوجود استعدادات أمريكية وإسرائيلية لتنفيذ عمل عسكري ضدها، ما يسمى بالضربة الإستباقية بواسطة الطائرات وصواريخ شهاب المعدلة في عملية ردع مسبق لإجهاض أي عمل عسكري يهددها، وقد تشمل هذه الضربات مراكز القيادة والسيطرة والقواعد العسكرية الأمريكية في قطر والبحرين، إضافة إلى القواعد والقوات الأمريكية في العراق، أو بتحريك أنصارها وأتباعها للقيام بذلك، كما أن إيران من الممكن أن تستهدف مفاعل ديمونا الإسرائيلي الموجود في صحراء النقب، وإذا حدث مثل هكذا هجوم فإنه سيسبب في نشر إشعاعات نووية ضارة للغاية تصل إلى الأردن ودول أخرى، وسيستسبب لا سمح الله في نشر الأمراض والأوبئة وتلويث مصادر المياه وإلحاق الضرر لعقود طويلة.

٤- إن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يغذي ويقوي توجهات الهيمنة والنفوذ المتأصلة في عقول القيادات الإيرانية ويدفعها للتحرك نحو العراق ودول الخليج العربي ولبنان، ويتم ذلك باستغلال التنوع الطائفي والعربي في هذه الدول من خلال تصعيد النزعات الطائفية وكذلك بالاستفادة من الجاليات الإيرانية الموجودة فيها، علماً أن إيران استخدمت هذه الورقة في وقت سابق وتستخدمها في الوقت الراهن في بعض البلدان العربية وخير دليل على ذلك ما جرى في كل

من البحرين خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) والمظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها، وما يجري في كل من سوريا والدعم الإيراني للحكومة السورية ضد الشعب السوري، وما يجري من تدخل لحزب الله اللبناني في سوريا.

٥- كل التداعيات المشار إليها في الفقرات السابقة ستعيق إمكانية التوصل إلى صيغة مشتركة للأمن في المنطقة، تلك الصيغة التي تطالب إيران بدور بارز فيها، وتدعو إلى جعل الأمن في الخليج والمنطقة من مسؤولية دول المنطقة، ولكن الدول العربية رغم إقرارها بذلك ورغبتها في بناء منظومة أمن مشتركة مبنية على مشاركة إيجابية بعيداً عن الهيمنة، فإنها ترى أن إيران بسلاحها النووي ستعيق بناء الترتيبات الأمنية المنشودة، فالدول العربية تريد أن تكون هذه الترتيبات مكفولة من الدول الكبرى بوضعها التزامات على إطار المعادلة الأمنية وعليها بصمة الضمانات الدولية، والأردن وبصفتها دولة مجاورة لدول عربية أخرى فيها تواجد للشيعية على أراضيها تتخوف من المد الإيراني الشيعي عن طريق هذه الفئة وهم بدورهم من الممكن أن يؤثروا على هذه الدول وينعكس هذا التأثير على الأردن بشكل أو بآخر.

التداعيات السياسية والإستراتيجية:

في ميزان الحسابات العربية لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية، بالضرورة عامل ردع وتوازن مع القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في ضرورة إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي في الحسابات الإستراتيجية العربية عاملاً سلبياً على الأمن القومي العربي أكثر منه عاملاً إيجابياً، هذا إضافة إلى تأثيرات أخرى منها: (١)

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، المنظومة الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد

١- توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران التي تقيم معها الدول العربية علاقات وتحالفات، كون المنطقة نقطة التقاء للمصالح الدولية وستكون الدول العربية، وخاصةً دول الخليج العربي والعراق أمام مأزق الاختيار بين الحليف الإستراتيجي الأمريكي الراعي لمصالحها الأمنية، وخصوصية علاقتها مع إيران كدولة مجاورة لها حضورها الإنساني والثقافي والإقتصادي والإجتماعي القوي في المنطقة.

٢- البرنامج النووي الإيراني سمح للولايات المتحدة بالضغط على الدول العربية وخاصةً دول الاعتدال العربي لإحداث تحولات في مواقفها تجاه إيران، لكون الولايات المتحدة ترغب بوجود أزمة في العلاقة بين هذه الدول وإيران لتوظيفها كورقة ضغط على إيران ضد مشروعها الإستراتيجي في المنطقة والمناهض لمصالح الولايات المتحدة.

٣- رفض إيران مفهوم السيادة الوطنية للدول العربية المجاورة حيث ستصبح هذه الدول أسيرة السياسات الإيرانية، مما قد يدفعها للبحث عن غطاء نووي وبالتالي يزداد ويتصاعد التنافس النووي وسباق التسلح، فالدول العربية شاركت سابقاً في تمويل المشروع النووي الباكستاني باعتباره قنبلة نووية إسلامية، وفي الوقت الحاضر شرعت مصر بالتفكير بامتلاك التقنيات النووية، إضافة إلى أن المملكة العربية السعودية رحبت مؤخراً بعرض نووي روسي.

٤- تشكل القنبلة النووية الإيرانية خطراً على نظام منع انتشار الأسلحة النووية الذي تدعوله المجموعة العربية باستمرار لإبعاد المنطقة عن مخاطر السلاح النووي والحفاظ على استقرارها، وبالنتيجة يقيم سابقة خطيرة لدول المنطقة للتوجه نحو المشاريع النووية.

٥- غياب الثقة بين إيران والعرب وزرع أجواء الشك والتوتر بين دول المنطقة، وبالتالي القضاء على برامج حسن الجوار وتبادل المنافع ونبذ اللجوء إلى القوة وحل المشاكل بالحوار والتفاوض.

تبرز مصلحة الأردن الوطنية والقومية في توحيد صفوف العراقيين ضد قوى التدخل الإقليمي (إيران من ضمن هذه القوى) في شؤون العراق الداخلية، وليس في زيادة عقدة الأزمة الطائفية العراقية.

ويبدي الأردن مخاوفه وهواجسه من البرنامج النووي الإيراني والتوتر المتصاعد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه يرفض بشكل قاطع حل الأزمة النووية الإيرانية بالوسائل العسكرية ويراهن على نجاح الحلول الدبلوماسية في نزع فتيل هذه الأزمة، ما يؤكد أن الأردن لا يكن العداء لإيران.



المبحث الرابع

الآليات المتاحة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية

« أولاً: آليات مواجهة التحديات الداخلية

آلية مواجهة الإرهاب وثقافة التطرف؛

لقد وضعت الدولة الأردنية في إطار مجابهتها لهذا التحدي قانوناً لمنع الإرهاب لعام ٢٠٠٦، كما قامت الحكومات الأردنية المتعاقبة بإجراء توعية وطنية من خلال ندوات ومحاضرات مدروسة تبث من خلالها وسائل الإعلام مع بيان دور رجال الدين في الوعظ والإرشاد والخطب لبيان موقف الدين الإسلامي الصحيح من الإرهاب وكما استندت عليه رسالة عمان التي دعت إلى الوسطية والاعتدال.

ومن ضمن الإجراءات الحكومية تفعيل دور دائرة الأحوال المدنية والجوازات ومديرية الحدود والأجانب والأجهزة الأمنية الأخرى والتدقيق على القادمين من الحدود والتركيز على سبب القدوم وبالذات الذين يدخلون لأول مرة. وقامت الحكومة الأردنية ببذل جهود لإحباط المخططات الإرهابية ووضع خطط إستراتيجية هجومية بالإضافة للإستراتيجية الدفاعية.

كما قامت الحكومة الأردنية بالتنسيق المستمر مع كافة الدول العربية ودول العالم في مجال الحد من النشاطات الإرهابية من خلال تبادل المعلومات والعمل على سرعة حصر هذه المجموعات لإحباط مخططاتها.

وتبرز الحاجة لمواكبة المستجدات على المساحة الإقليمية والتعامل مع إفرازاتها بكل ما تقتضيه، والحد من امتدادها إلى الساحة الأردنية من خلال التشريعات التي تمكن الأجهزة الأمنية من التعامل مع كافة الجنسيات الموجودة في الأردن ومثال ذلك تعداد العراقيين الذي وصل إلى ٧٥٠ ألفاً^(١).

(١) محاضرة المخابرات العامة لدورة العمليات المشتركة رقم ٥ يوم ٢٦ شباط ٢٠٠٧.

وعلى الحكومة دور مهم وحيوي في التعامل بكل جدية مع كافة الأحزاب والتنظيمات غير المرخصة والضرب بيد من حديد تجاههم واعتبار ذلك خطأ أحمرًا في مجال السيادة الأردنية والأمن الوطني المشترك. وضرورة فحص المنظومة الأمنية للعديد من الأهداف الحيوية والسفارات الأجنبية لمنع اختراقها وذلك من خلال جهة محايدة تتبع لجهة أمنية أو وزارت الدفاع أو رئاسة الأركان وعلى غرار عمل مكتب المفتش العام في القوات المسلحة الأردنية. بالإضافة إلى سن التشريعات الملزمة قانونياً فيها يخصص الإجراءات الأمنية لكافة مداخل المرافق العامة من حيث إتخاذ كافة التدابير لمنع أي اختراق أمني لها وضرورة توفير أجهزة حديثة تساعد على ذلك مثل أجهزة الأشعة السينية (X-Ray).

ويجب على الحكومة الأردنية العمل على تحسين الحدود الأردنية كمصلحة وطنية تهتم الجميع، لذا يتطلب تشكيل مديرية مختصة تعمل على تنسيق احتياجاتها من حيث مراجعة وتقييم الحوادث المتكررة لوضع الحلول المناسبة لها، والاهتمام بشبكة الطرق القريبة من الحدود وذلك لسرعة رد الفعل من قبل المختصين لملاحقة المهربين والمتسللين، وتوحيد العمل الأمني والاستخباري في رصد كافة النشاطات وإيصال ذلك للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية العاملة على الحدود بأقصى سرعة من خلال المديرية المقترح إنشائها.

آلية مواجهة التحدي الإقتصادي؛

ولمواجهة التحدي الإقتصادي الذي يمثل السُمة البارزة لغالبية التحديات التي تواجه الأردن، والناتج عن تدني الموارد الإقتصادية المختلفة، فإنه يجب على الحكومة الأردنية توفير المناخ الملائم لاستمرار تدفق الإستثمارات الأجنبية وتوفير التشريعات التي تخدم ذلك مع مراعاة كافة الأبعاد الأمنية والإجتماعية والبيئية، ومحاربة ثقافة العيب، وإيجاد قاعدة بيانات عن العمالة الأردنية المؤهلة والبحث عن فرص العمل لها في الداخل والخارج وتوسيع مجالات العمل المهني لعقد دورات على مستوى المحافظات،

ومراجعة التشريعات التي تخدم استقدام العمالة الوافدة بحيث تتم من خلال العودة إلى قاعدة البيانات المشار إليها أعلاه وعدم الموافقة في حال توفر العمالة الوطنية. ومتابعة تنفيذ التوجيهات الملكية حول فكرة الأقاليم المكتفية بالمشاريع التي تعالج البطالة في كل محافظة. والحد من الزحف العمراني والصناعي على حساب الرقعة الزراعية.

يعاني الأردن من شح المياه مما يتطلب الحد من الزراعة العشوائية في المناطق الزراعية (الأغوار وغيرها) بحيث تنظم أنواع المزروعات لكي لا تشكل فائضاً لا يسترد مصاريفه ولا جدوى منه مع ضرورة مراقبة حفر الآبار و الضخ الجائر منها للمحافظة على المخزون المائي. والحد من ترخيصها والمخالفات في هذا المجال، ويجب على الدولة حث المواطن والمستثمر في مجال العقارات والمرافق العامة ضرورة وجود خزان ماء والاستفادة من مياه الأمطار.

وللحد من تأثير التحدي الإقتصادي، على الدولة الأردنية أن تقوم بعملية تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة للعائلات التي تتلقى معونات من الصناديق المختصة للحد من ثقافة الإعتمادية المطلقة على وزارة التنمية، وربما نشير في هذا المجال إلى التجربة المتميزة للإقتصادي محمد يونس.

آلية مواجهة التحدي الاجتماعي؛

ومن ضمن الإجراءات التي يجب على الحكومة الأردنية أن تقوم بها ضرورة توعية أبناء الوطن حول ظاهرة تهديد العدالة والنزاهة وهي الوساطة والمحسوبية لما لها من آثار محبطة مما يتطلب إيجاد السبل الكفيلة التي تحد من التجاوزات. والتوعية لتنظيم الأسرة والإنجاب، ضرورة تتطلب معالجتها من خلال وسائل الإعلام والمدارس والجامعات. بالإضافة إلى تحقيق العدالة في التوظيف وإعطاء الأولوية للمواطن المؤهل ضمن معايير الكفاءة، والتزام كافة المؤسسات التي تم خصصتها بالإسهام في معالجة جيوب الفقراء والمساهمة في التنمية والحد من البطالة. ومحاربة ظاهرة التسول والعمل على توعية هذه الفئة من خلال المنشورات ووسائل الإعلام لتتحول إلى فئة منتجة معتمدة على نفسها من

خلال بيع الصحف والمستلزمات سريعة الرواج بدلاً من مضايقتهم للمارة. ومكافحة الفساد وأن تأخذ العدالة مجراها على كل من يستغل موقعه بحيث يطبق مبدأ الثواب والعقاب بتكريم أبناء الأردن المتميزين من قبل كافة المؤسسات والوزارات باحتفال يقام سنوياً لهذه الغاية، كما هو شأن جلالة الملك الذي لم يتوان في هذا المجال، والعقاب الإعلامي والتشهير بكل من يتعدى على المال العام، وتفعيل الضابطة العدلية لمكافحة الفساد.

كما يجب على الحكومة أن تقوم بدعم ديوان المحاسبة وإعطائه صلاحيات الضابطة العدلية بحيث يخرج في تعامله مع الرشوة والسرقة من لعبة الورق إلى التحقيق والعدالة. وأن تقوم الحكومة بتحديث جهاز الدولة الإداري، فيجب إعادة ديوان خدمة الموظفين وديوان المحاسبة إلى موقعهما وأن تتوقف الحكومات والوزارات والنواب بالتدخل في التوظيف العشوائي الغير منصف.

كما يجب عليها مراقبة المال العام بكافة دوائر ومؤسسات الدولة والحد من هدره ومثال على ذلك "بلغت قيمة هدر الأدوية^(١) في المملكة العام الماضي (٥٥) مليون دينار أردني جراء صرف الأدوية بدون وصفة طبيب، والحد من السلوكيات الخاطئة بانضمام المواطن إلى عدة تأمينات مما يتطلب معالجة ذلك برفع قيمة اشتراك التأمين الصحي لتساهم في معالجة هذا السلوك.

وفي المجال الأمني فإن فهناك دور على المؤسسات الأمنية الأردنية للقيام بالتعامل الأمني الديمقراطي المنفتح مع المواطن الأردني في حالة حصول خروقات أمنية، والعناية بتطوير الأجهزة الأمنية وتأهيلها للقيام بواجباتها وفقاً لمقتضيات مسؤولياتها في حماية أمن الدولة الخارجي. وتنمية الحس الأمني لدى المواطنين وتعزيز إدراكهم لأهمية الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه لمقاومة نشاطات الأجهزة الأمنية المناوئة من خلال التبليغ عن الحالات المشبوهة والجهات الأمنية عن أي شيء مثير للشبهة.

(١) احمد النسور، هدر الادوية، الرأي ١٣ شباط ٢٠٠٧.

كما ويجب على الحكومة أن تقوم بتعزيز حالة الديمقراطية في الأردن من خلال التوعية الوطنية من خلال وسائل الإعلام المختلفة والتعريف الحقيقي بمعنى الديمقراطية وبيان دور وأهمية الانتماء الوطني، وبيان احترام القانون والدستور وهو المرجعية في بيان مسؤوليات السلطات الثلاثة.

« ثانياً: آليات مواجهة التحديات الخارجية

تفعيل الأردن من الداخل بالتركيز على الإصلاحات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية والدبلوماسية، فالأردن القوي هو الذي يستطيع الإبحار في محيطه بثقة وقوة، ومن أجل ذلك لا بد من وقفة مع الذات وتغليب المصلحة الوطنية على القومية انطلاقاً من ترتيب البيت من الداخل^(١).

استثمار موقع الأردن جغرافياً مع القوى العالمية وذلك من خلال: استمرارية المحافظة على علاقة قوية ومتطورة مع الولايات المتحدة الأمريكية حاضراً ومستقبلاً، فالأردن بحاجة لقوة عظمى تدعمه وتحميه في مسيرته التنموية، والالتزام الأمريكي للأردن واضح من خلال مشاركة ثلاثة رؤساء أمريكيين في تشييع جنازة المغفور له الملك الحسين بن طلال، ومن خلال زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني للولايات المتحدة والتزام الجميع بدعمه، وخير دليل على ذلك ما جاء على لسان وزير الدفاع الأمريكي عند مقابلته للملك عندما قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تتفهم احتياجات الأردن الدفاعية وتحديث قواته المسلحة ورفع كفاءتها ليتمكن الأردن من الحفاظ على وضعه كعنصر استقرار رئيسي في المنطقة، وتمكينه من المشاركة في حفظ السلام في المنطقة وفي العالم، أو قول مسؤول أمريكي لجلالته: "لو لم يكن الأردن موجوداً لكان عليك أن تخترعه". فالأردن ضرورة لا بد منها للولايات المتحدة الأمريكية وعلى الحكومة الأردنية

(١) مشاقبة، أمين ٢٠٠٠. السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، أوراق ووثائق المؤتمر الثاني ٣٠-

استثمار ذلك بكل طاقاتها من أجل بناء الأردن الحديث والقوي للقيام بما تمليه عليه أدواره الجهوية والدولية^(١).

والسعي الحثيث مع دول أوروبا لشطب المديونية أو تخفيضها وزيادة الإستثمار في الأردن وفتح أسواقها أمام منتجاته وذلك بمضاعفة حجم الشراكة الأوروبية-الأردنية. واستمرارية وتقوية الاتصالات والتشاور والتنسيق وعلى مستوى القمة والقيادات ذات الاختصاص مع دول الجوار، لتدعيم أوجه التعاون في مختلف المجالات حيال مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الاهتمام المشترك، وإبعاد القضايا السياسية لأنها سبب الخلافات رغم صعوبة ذلك، والتمسك بدور دبلوماسي فاعل ومحايد في حل هذه المشاكل^(٢).

تقوية الجهاز الدبلوماسي وتفعيله في سفارات الأردن لدى عواصم هذه الدول، وذلك بتعيين سفراء محترفين ومؤهلين وذو كفاءة عالية، وإضافة كوادر السفارات من دبلوماسيين وإداريين وفنيين، ودعمها بملحقين فنيين خاصة: التجاريين والثقافيين والعماليين بشرط أن يتم اختيارهم من خيرة كفاءات الوزارات المختلفة ذات الاختصاص^(٣).

النظام السياسي الأردني أقرب للأنظمة الخليجية وهذه الأنظمة كانت وستعود الداعم الرئيسي للأردن، والأردن حكومة وشعباً شارك في بناء هذه الأنظمة ودعم دولها أمنياً وعسكرياً ودرب عناصرها وفتح كلياته وجامعاته ومعاهده أمام أبنائها، والكثير من أبنائه من موظفين ورجال تعليم وعمال فنيين ساهموا وما زالوا بدور تنموي وحضاري فيها، فهذه البلاد العربية الخليجية هي خير من دعم وسيدعم الأردن مستقبلاً، والسعودية هي الزعيم الجهوي لدول الخليج العربي وهي عمق استراتيجي وطبيعي للأردن مع ما يعنيه ذلك من أبعاد مميزة وسياسية وإقتصادية وإجتماعية وعسكرية، لذا على الأردن إقامة علاقات مميزة وثابتة مع السعودية، والانفتاح الكامل على دول الخليج من خلالها والسعي لعضوية شراكة

(١) المرجع نفسه، ص ٣٢٨-٣٣١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٢٨-٣٣١.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٢٩.

فقط مع مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي سيعود على الأردن بالنفع الكبير في جميع المجالات ويبعد عنه مضايقات أو تضارب مصالح مع بعض دول الجوار الأخرى التي تأخذ بالحسبان تأثير دور ومكانة المملكة العربية السعودية على سياساتها الخارجية^(١).

إن مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين - الشعب الأردني الفلسطيني هو شعب واحد، والجغرافيا والتاريخ والديمقرافيا تدل على ذلك، ولا بد من إعادة ترجمة ذلك على أرض الواقع في المستقبل القريب، لذا على السلطات الأردنية الوقوف وبحزم إلى جانب السلطة الفلسطينية، فدور الأردن ضرورة ملحة للجميع وصوتها مسموع من الجميع، فلا بد من دور داعم وتنسيق كامل بين الأردن والسلطة الفلسطينية في مراحل المفاوضات النهائية التي تهم الأرض والحدود والمياه واللاجئين وفوق كل ذلك القدس، وكلها قضايا أردنية وطنية وقومية، وحلها سيؤدي إلى إعادة تلاحم الأرض والشعب، وبالتالي يزيد من مساحة الأردن وعدد سكانه وإمكانياته الاقتصادية والبشرية وسيشكل منفذاً له على البحر المتوسط ويحقق له استقراراً أمنياً، وهي متطلبات لجعل الأردن دولة قوية ويؤدي إلى زيادة فعاليتها على مختلف المستويات، ويجعل منها قوة فاعلة، فالحل واضح والخيار أوضح فهو اتحاد فعلي بين الأرض والإنسان فكلاهما واحد.



(١) مشاقبة، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

الخاتمة

يواجه الأردن مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن الوطني الأردني نتيجة لأسباب وعوامل داخلية وخارجية ترتبط بالبيئة الدولية أو بالبيئة الإقليمية، مما شكل ويشكل تحد رئيسي أثر وسيؤثر عليه، حيث ساهمت الظروف الإقليمية غير المستقرة وخصوصاً فيما يتعلق بالحرب الأمريكية على العراق والصراع العربي الإسرائيلي والثورات العربية والمد الشيعي، يضاف إلى ذلك الأزمة المالية العالمية وعدم استقرار النظام الدولي، بالإضافة إلى التحديات الداخلية وخصوصاً التحدي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في هذه المرحلة التي بدأت تشهد تحولات وحركات احتجاجية أثرت وستؤثر على مستقبل المنطقة العربية.

وقد سببت تلك التحديات أيضاً حالة من الإحباط السياسي، وضعف المؤسسات في تأدية دورها، وانعدام هبة الدولة أحياناً، وفقدان الثقة بالمؤسسات، بالإضافة إلى جملة التحديات الاقتصادية التي تمس حياة المواطن، لكن وضوح الرؤية لدى القيادة التي تسعى جاهدة للخروج من هذه التحديات، وعلى الأقل كبح جماحها كي لا تتفاقم أكثر، فالقيادة تمتلك رؤية واضحة في عملية الإصلاح الشامل ولديها خطة طموحة للانتقال بالدولة ومكوناتها إلى دولة محدثة ونظام ديمقراطي حديث يقوم على حكومات برلمانية منتخبة شعبياً تجسد مبدأ "الأمة مصدر السلطات".

وقد تم تقسيم الاستنتاجات حسب التحديات التي تم عرضها في هذا الكتاب على النحو التالي:

- ١ - واجهت الدولة الأردنية تداعيات كثيرة أثرت على حالة عدم الاستقرار في المنطقة مما ساهم بشكل سلبي في التأثير المباشر على الأمن الوطني الأردني، وتمثل ذلك في حالة الصراع العربي الإسرائيلي ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق، وتبع ذلك الإعتداءات الإسرائيلية على غزة وجنوب لبنان وأخيراً ما

يجري من أحداث في سوريا كلها شكلت وتشكل تحديات لا زالت تؤثر على أمن واستقرار الدولة الأردنية.

- ٢- ضعف إدارة العمل السياسي والحس الراقي بالمسؤولية لدى الأحزاب السياسية وذلك لأن جميع هذه العوامل التي تنصب في قدرة الأحزاب مرتبطة باتساع قاعدتها الشعبية ورقى الأداء الذي يجب أن يتحلى به قادة وأعضاء الأحزاب. ورغم أن القاعدة الشعبية للأحزاب القومية واليسارية ضعيفة إلا أنها تشكل تحد أمني كونها تشكل امتداداً لبعض الأحزاب الحاكمة في بعض الدول المجاورة وتستمد طاقتها السياسية والمادية من تلك الدول.
- ٣- يعتبر شح المياه أحد أهم التحديات الرئيسية التي تواجه الدولة الأردنية، رغم أن المنطقة ككل تعاني من شح المياه إلا أن الأردن متأثر بدرجة أكبر لقلة المياه ومصادرها بالمقارنة مع دول الجوار.
- ٤- المشكلة العراقية: أثرت على تدفق النفط إلى الأردن وزيادة فاتورة النفط والبحث عن مصادر أخرى مما يشكل عبئاً كبيراً وإضافياً على الدولة.
- ٥- ضعف الإنتاج والاستثمارات في الأردن أدّى إلى زيادة في المديونية، وبالتالي تثقل كاهل الإقتصاد الأردني حيث يؤثر على عدم الالتزام بدفع مديونيته مما أجبر الحكومة على إعادة جدولة الديون مرات عدة.
- ٦- الاعتماد الزائد على المياه الجوفية يؤثر على نقص المخزون الإستراتيجي من المياه والذي يشكل احتياطياً رئيسياً للمجهود الحربي حيث يؤثر سلباً على العمليات والقدرة العسكرية في حالة العمليات العسكرية.
- ٧- إن مشكلة الفقر والبطالة هي من أكبر التحديات التي تواجه الأردن لما لها من انعكاسات على المجتمع الأردني من الناحية الأخلاقية وزيادة الجريمة وزيادة أعباء أولياء الأمور. وجود العمالة الوافدة أضاف أعباء أخرى على الأجهزة الأمنية لظهور سلوكيات لا تتناسب والمجتمع الأردني حيث أثرت في كثير من الأحيان سلباً، وذلك لوجود ارتباطات عائلية في بعض الأحيان مع الوافدين.

- ٨- الهجرات المتتالية من فلسطين والكويت والعراق وسوريا أثرت في كثير من الجوانب، حيث أن البنية التحتية لم تكن جاهزة لتستقبل كل هذه الأعداد، وبالتالي أضافت جهداً كبيراً على كاهل المواطن الأردني من غلاء الأسعار والتباين في المعتقدات الفكرية والمادية والاجتماعية، إضافة إلى دخول عناصر إرهابية مما شكل تحد كبير للدولة.
- ٩- مشكلة التعليم والصحة والتي يجب أن تشمل الجميع وليست مقصورة على طبقة معينة من الشعب، والشباب هم البنية الرئيسية للدولة فلا بد أن تنشأهم النشأة الحسنة وتراعي نسب المعالجة لجميع شرائح المجتمع.
- ١٠- ظاهرة تعاطي المخدرات آفة من أفات المجتمع وتحد من التحديات ينعكس بدوره على الزيادة في مستوى الجريمة والممارسات اللاأخلاقية، وتُظهر الدراسات كميات المواد المخدرة الهائلة التي يتم اكتشافها وضبطها في المعابر الحدودية باستمرار.
- ١١- ظاهرة الفساد المتفشية في كثير من مرافق الدولة والتي تسبب الضرر المباشر في ممتلكات الدولة، إضافة إلى الخلل في النسيج الوطني والذي له الأثر البالغ في مستوى الولاء والانتماء للوطن.
- ١٢- بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الحكومة لتذليل تداعيات التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الأردني، إلا أن الاقتصاد الأردني ما زال يواجه الكثير من التحديات التي أثقلت كاهله، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود من كل فرد من أبناء هذا الوطن، للمشاركة والمساهمة الصادقة للوقوف أمام هذه التحديات، كل حسب موقعه وإمكاناته المتاحة، انطلاقاً من مبدأ الاقتصاد المعرفي. والمتابع لمسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن يلاحظ أن أهم مشاكل الأردن الاقتصادية تمثلت بانخفاض المستوى العام للمعيشة، وارتفاع الأسعار، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة معدلات البطالة، وازدياد استيراد السلع الاستهلاكية، وارتفاع حجم المديونية.



المراجع

« أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

- ١ - إدريس، محمد سعيد (٢٠٠٢) النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ٢ - بير، ويليام وبى كارتر، اشتون (٢٠٠١)، الدفاع الوقائي، استراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ط ١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة. رسلان، احمد فؤاد (١٩٨٩)، الأمن القومي المصري، ط ١، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب.
- ٣ - تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نيويورك، ١٩٩٩.
- ٤ - حسن الأنباري وآخرون، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، ط ١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٢.
- ٥ - الحضرمي، عمر والعدوان، مصطفى (٢٠٠٣). التربية الوطنية الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي.
- ٦ - الحمود، رنا سعد ونجادات، عبد السلام (٢٠٠٧). التربية الوطنية، الطبعة الأولى، عمان: دار أجنادين للنشر والتوزيع.
- ٧ - الربيح، إبراهيم شحادة (٢٠٠٦). التربية الوطنية. عمان: دار الحامد للنشر.
- ٨ - العامري، ممدوح سليمان (٢٠٠٨). العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.
- ٩ - العضيلة، عادل محمد، (٢٠٠٥)، الصراع على المياه في الشرق الأوسط الحرب والسلام، عمان، دار الشروق للطباعة والنشر، ط ١.

- ١٠- علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.
- ١١- العناقرة، محمد محمود خلف والبواعنة، لؤي إبراهيم سليمان (٢٠٠٧). التربية الوطنية، الطبعة الأولى، إربد: المركز القومي للنشر.
- ١٢- العويمر، حسن عبد الله والعويمر، وليد عبد الهادي (٢٠٠٩). التربية الوطنية، الطبعة الأولى، معان: دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع.
- ١٣- الغنيمي، محمد طلعت، (١٩٧٤). بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٤م.
- ١٤- غنيمي، محمد طلعت (١٩٧٤)، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام، ط١، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- ١٥- كمال صالح، محمد الجندي، خصائص الأردنيين العائدين من دول الخليج، دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٦.
- ١٦- كناكرية، وليد، أهمية إنشاء محكمة دستورية في الأردن.
- ١٧- الكيالي، عبد الوهاب، (١٩٧٩). موسوعة السياسة، (ج١)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ١٨- مارسيل ميلر، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦م.
- ١٩- محافظة، محمد عبد الكريم وآخرون (٢٠١٠). التربية الوطنية، الطبعة الثامنة، الجامعة الهاشمية.
- ٢٠- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٢١- المشاقبة، أمين (٢٠٠٢). السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- ٢٢- المشاقبة، أمين (٢٠١٢). النظام السياسي الأردني، عمان: مطابع الدستور التجارية.

- ٢٣- الميثاق الوطني الأردني، المطابع العسكرية عمان، كانون اول ١٩٩٠.
- ٢٤- ميرل، مارسيل (١٩٨٦)، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي.
- ٢٥- نافع، محمد عبد الكريم (١٩٧٥)، الأمن القومي، ط١، القاهرة، مطبوعات الشعب.
- ٢٦- نعيم ابراهيم الظاهر، بناء القوة الأردنية ودورها في الأمن القومي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية، الأردن، ٢٠٠٨.
- ٢٧- هاغلين، بيورن وسكونز، اليزابيث (٢٠٠٤)، القطاع العسكري في محيط متغير، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، فريق الترجمة: فادي حمود وآخرون، بإشراف سمير كرم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

ب- الرسائل الجامعية والبحوث:

- ١- سمعان بطرس فرج الله، الرؤية الكويتية لأمن الخليج، في: أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات.
- ٢- راکز محمود القرشي، التغييرات الدولية الأخيرة منذ البروسترويكا وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، غير منشورة الجامعة الأردنية- عمان، الأردن. ١٩٩٥.

ج- الصحف والدوريات والمجلات:

- ١- أبو بكر الدسوقي، المواقف الدولية وإستراتيجية حماس البديلة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٦، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٨٠.
- ٢- أحمد عبد الحليم، أمن الخليج، إلى أين؟ أوراق الشرق الأوسط، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢م، ص ٢٨-٢٩.
- ٣- إسرائيل الآن، رسالة نصف شهرية، العدد ١، مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط، وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، أبريل ٢٠٠٧، ص ٣٣.

- ٤- جاسم يؤنس الحريري، تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون. مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٧، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣١٨.
- ٥- حلقات نقاش، (٢٠١١). الإصلاح السياسي في الأردن بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد (٥٦).
- ٦- الحمد، جواد (٢٠١١). فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن، صحيفة الغد اليومية، ١٠/١٠.
- ٧- الحمد، جواد (٢٠١٢). مقال بعنوان "عودة المشرق: التفاعلات الاستراتيجية في دائرة المشرق العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٩، تموز، المجلد ٤٧، ص ٨٨.
- ٨- رشاد حمدي، الجدار الإسرائيلي في ميزان محكمة العدل الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٥٦، نيسان ٢٠٠٤، ص ١٠٦.
- ٩- سعيد عكاشة، المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٤٨ نيسان ٢٠٠٢، ص ٧٨.
- ١٠- عدد الجريدة الرسمية رقم (٥١١٧) الصادر بتاريخ ١/١٠/٢٠١١، الصفحة (٤٤٥٢).
- ١١- مالك عوني، خطاب بوش حول الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٤٩، تموز ٢٠٠٢، ص ١٢٢.
- ١٢- محافظة، علي (٢٠١٣). الحكومة البرلمانية في الأردن، صحيفة العرب اليوم، ٢٥-٢.
- ١٣- محافظة، علي، ٢٠٠٦، التربية الوطنية، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن.
- ١٤- محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٢، الكويت، ٢٠٠٥، ص ٢٣.
- ١٥- محمد السعيد عبد المؤمن، المنظومة الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٧، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٨٧.

- ١٦- محمود حمد، محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٤٩ حزيران ٢٠٠٢، ص ٨٤.
- ١٧- مديرية الأمن العام، النشر الإحصائية السنوية، حوادث المرور في الأردن ٢٠٠٠، ٢٠٠٥.
- ١٨- المصاورة، أحمد عيد، الاستقلال ومفهوم الأردن أولاً في ذكرى يوم الجيش العربي، العرب اليوم، الخميس، ١٠/٦/٢٠٠٤.
- ١٩- ياسر يوسف ابراهيم، خيارات إيران النووية وتوازن القوى في العالم، المركز القومي للانتاج الإعلامي، مجلة سلسلة قضايا استراتيجية، العدد (١٢٥)، الخرطوم، ٢٠٠٦، ص ١١.
- ٢٠- نظام بركات، ٢٠١٢، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

هـ- مراجع أخرى:

- ١ - خطاب الملك عبد الله الثاني لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر: ٢٠٠٤.
- ٢ - الدستور الأردني.
- ٣ - الوقائع والوثائق الأردنية، الربع الرابع، ٢٠٠٠، ص ٢٠٠.

و- المواقع الالكترونية:

- ١ - الأحزاب السياسية الأردنية النشأة ومراحل التطور، (٢٠١٣). دائرة المطبوعات والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، نقلاً عن: <http://www.dpp.gov.jo>.
- ٢ - استطلاع للرأي العام حول التعديلات الدستورية، (٢٠١١). مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان: الجامعة الأردنية، أيلول، يمكن الإطلاع عليه من خلال الموقع: www.jcss.org، حجم العينة (١٨٠٠).
- ٣ - باتر محمد علي وردم، خمسة أسباب لرفض الكونفدرالية، ٢٠١٣، نقلاً عن صحيفة الدستور على الرابط: <http://www.petra.gov.jo>

- ٤- تلخيص لخطاب البخيت على الرابط التالي للموقع الإلكتروني لصحيفة السبيل اليومية الأردنية: <http://www.assabeel.net/local-news>، ١٩ كانون الأول ٢٠١٣.
- ٥- الثورات العربية، الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، نقلاً عن: <http://ar.wikipedia.org>، ٨ شباط ٢٠١٣.
- ٦- جهاد الزغول، دور الأحزاب السياسية في الأردن، ٢٠١٣، نقلاً عن: <http://jordanzad.com>
- ٧- حمدي السعدي، ٢٠٠٩ المشروع الشيعي في الأردن.. دودة الأرض التي يجب معالجتها، موسوعة الرشيد، شبكة الدفاع عن السنة، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: <http://www.dd-sunnah.net>

« ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Barryh Buzan, "Is International Security Possible?," Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security (Conference), edited by Ken Book (London: Harper Collins Academic, 1991).
2. Géraldine Chatelard: " Jordan: A Refugee Haven" Robert Schuman Center for Advanced Studies European University Institute. (2006).
3. kwan ,chi H, " Social Stability and the key to sustainable Growth: Transition to Democracy and a system in line with international Norms Needed ".Japan Center for Economic Research ,Tokyo, Japan Center for Economic Reserch ,TOKYO, Japan ,2008.
4. Nancy Birdsall and Arvind Subramanian, Saving Iraq From Its Oil, "Foreign Affairs", July L August 2004.
5. Pinar Bilgin, Turkeys Changing Security Discourses: The Challenge of Globalization, European Consortium for Political Research (2005), Published By Blackwell Publishing 2th. 9600, Gransington Road, Oxford, OX 42 Dq, Nk and 350 Mainstreet, Ma 02148 USA.

تم بحمد الله

الفهارس

فهرس المحتويات

إهداء	٥
تقديم	٧
المقدمة	١١
الفصل الأول: التأصيل النظري لمعنى ومفهوم الأمن الوطني	١٥
المبحث الأول: معنى ومفهوم الأمن الوطني	١٩
مفهوم نظرية الأمن	١٩
الأمن الإقليمي:	٢٤
المبحث الثاني: محددات ومنطلقات الأمن الوطني	٣٣
المقومات الأساسية للأمن الوطني:	٣٣
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الأمن الوطني	٣٥
الفصل الثاني: الأمن الوطني الأردني (الواقع والطموح)	٣٩
المبحث الأول: معنى ومفهوم الأمن الوطني الأردني	٤٣
المبحث الثاني: خصائص ومقومات الأمن الوطني الأردني	٤٩
خصائص الأمن الوطني الأردني:	٤٩
مرتكزات الأمن الوطني الأردني:	٥٨
الفصل الثالث: النظام السياسي الأردني ودوره في الأمن الوطني	٦١
المبحث الأول: السلطة التنفيذية والأمن الوطني	٦٥
المبحث الثاني: السلطة التشريعية والأمن الوطني	٦٩
المبحث الثالث: السلطة القضائية والأمن الوطني	٧٢

٧٣	الفصل الرابع: التحديات الداخلية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني
٧٧	المبحث الأول: التحديات الفكرية والثقافية
٨٣	المبحث الثاني: التحديات السياسية والأمنية
٨٦	الأحزاب السياسية:
٨٨	الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي:
٨٩	الأحزاب الدينية المتطرفة:
٨٩	الأحزاب اليسارية:
٩٠	الحراك السياسي في الأردن:
٩٧	المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية
١٠٢	تحدي المياه:
١٠٦	أزمة الطاقة أو تحدي الطاقة:
١٠٩	المبحث الرابع: التحديات الاجتماعية
١٠٩	البطالة
١١٤	الفقر
١١٩	تحدي الثقافة والطابع الوطني:
١٢١	البعد العشائري في الأمن الوطني الأردني:
١٢٣	التزايد السكاني:
١٢٦	اللاجئون والنازحون:
١٣٣	الفصل الخامس: التحديات الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني
١٣٧	المبحث الأول: تحديات التغيير في الوطن العربي والإصلاحات في الأردن بعد الربيع العربي
١٣٩	إنتشار الجماعات المتطرفة في المنطقة العربية (داعش):
١٤٢	أهداف "الدولة الإسلامية":
١٤٥	الحراك الشعبي في الأردن في مرحلة الربيع العربي

١٥٤	حرية الإعلام والصحافة:
١٦٠	فرص ومحددات الإصلاح الناجح:
١٦٣	المبحث الثاني: تحديات الصراع العربي الإسرائيلي
١٧٩	المبحث الثالث: تحديات المد الشيوعي الإيراني
١٨٧	المبحث الرابع: الآليات المتاحة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية
١٨٧	أولاً: آليات مواجهة التحديات الداخلية
١٩١	ثانياً: آليات مواجهة التحديات الخارجية
١٩٤	الخاتمة
١٩٧	المراجع
١٩٧	أولاً: المراجع العربية:
٢٠٢	ثانياً: المراجع الأجنبية:
٢٠٣	الفهارس
٢٠٥	فهرس المحتويات
٢٠٨	فهرس الأشكال



فهرس الأشكال

- الشكل رقم (١) - تصميم المؤلف للعوامل المؤثرة في الأمن الوطني ٣٦
- الشكل رقم (٢) - خارطة المملكة الأردنية الهاشمية ٥٠

